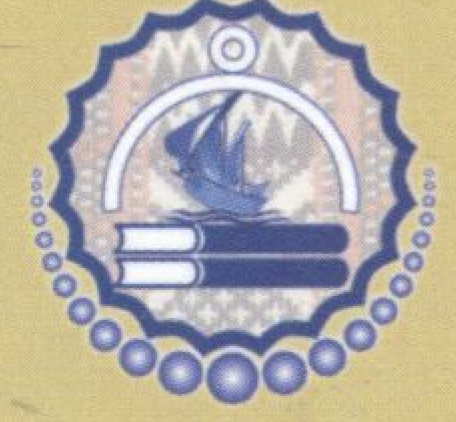
# درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة

إعداد
د. عبير عيد الدويلة



مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت - ٢٠٠٩م

# دَرَجَة الوعي السِّيَاسِيّ
# لدى المرأة الكويتيّة العَامِلة
## في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة

301.4129538 الدويله، عبير عيد.

درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة / عبير عيد الدويله.- ط1. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009

214 ص: صور ؛ 24 سم .

ردمك: 978-99906-94-13-0

1. المرأة الكويتية 2. المرأة الكويتية والسياسة أ. العنوان

رقم الإيداع :2009/494

ردمك : 978-99906-94-13-0

**مركز البحوث والدراسات الكويتية**

ص .ب :٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي :(35652)-الكويت

ت :٢٢٥٧٤٠٦٧- ٣/ ٢/ ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٨١ - فاكس : ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨

E-mail:crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

# درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة

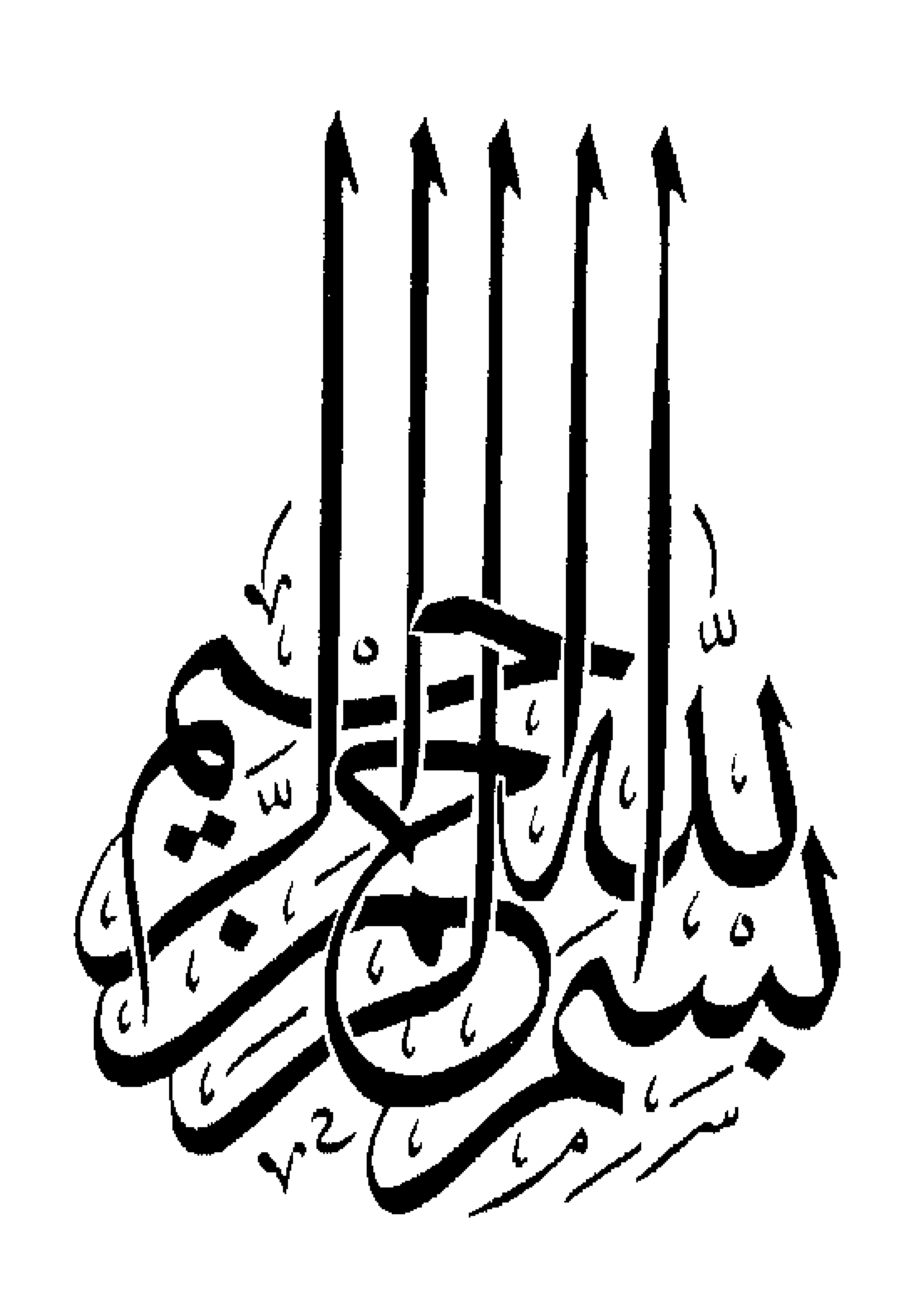
إعداد

د. عبير عيد الدويلة



مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٠٩م



# تصدير

هذه الدراسة تمحورت حول درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، مع بيان دور الأستاذ الجامعي في نشر مفاهيم الوعي السياسي، وأثر ذلك في الطلبة والطالبات، وتأتي أهمية الدراسة في أمرين:

أولهما: أنها جاءت بعد حصول المرأة الكويتية على كامل حقوقها السياسية عام ٢٠٠٥م، واحتلت مكانها في مجلس الأمة في دور انعقاده العادي عام ٢٠٠٩م ممثلة بأربع من المرشحات اللاتي فزن بمقاعد برلمانية. وكان من الطبيعي التوجه بعد ذلك إلى وضع المرأة في دائرة الضوء السياسي وإبراز دورها الحضاري في التنمية.

وثانيهما: أن الدراسة تتصل بتأثير المرأة العاملة بالتعليم العالي في أهم شريحة من شرائح المجتمع وهم الشباب من أبناء وبنات الوطن ومدى التفاعل والتأثير في تنمية الوعي السياسي لديهم باعتبارهم جنود الوطن وحملة مشاعل التقدم والارتقاء فيه حاضرا ومستقبلا، ومن ثم كانت عناية مركز البحوث والدراسات الكويتية بهذا الجهد العلمي الموثق بدراسات ميدانية وعلمية مع الدعوة إلى دراسة الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث وتبني توصياته المختلفة.

والمركز إذ يقدر للدكتورة عبير الدويلة هذا الجهد في مجال التنمية السياسية والاجتماعية يأمل أن تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسات أخرى عن جهود المرأة في ميادين الحياة الكويتية، باعثة على تحقيق الآمال المتعلقة بها بعد أن ارتفعت في مناصب عدة بدولة الكويت، وأصبحت إلى جانب شقيقها الرجل يمثلان معا تكامل الجهود وتآزر القوى الخلاقة والمبدعة في النهوض بالكويت والعمل على ارتقائها.

وبالله التوفيق.

**أ. د. عبدالله يوسف الغنيم**

رئيس المركز

# الإهداء

إلى الأشم الذي رباني .... وأعطاني كثيراً ..... إلى من أستمد من رضاه العزيمة .... أبي

إلى شجرة الصفصاف .... إلى من منحتني حنان الأرض كلّه .... إلى من كنت في عينها دمعة وفي قلبها خفقة .... أمي، علَّ فرحي بجهدي يتوسّل إلى الله أن يشفيها.

إلى الذين قاسموني همّي وفرحي .... إلى عزوتي .... إلى رياحين الحياة .... أخواتي وإخوتي وأصدقائي.

إلى كلّ من مدَّ يده بالعون لاستكمال هذا الجهد أهديهم جميعاً هذه الثمرة التي أرجو الله أن تجد قبولاً حسناً.

**عبير الدويلة**

# تقديم

الإنسان وسيلة التنمية وغايتها وكلماكان الفرد أكثر وعيا كان أكثر تأثيراً وإسهاما في مجالات التنمية المرغوبة، وتاريخ المرأة الكويتية يؤكد صحوتها مع مطالع القرن العشرين وانتظامها في التعليم والحرص على المطالبة بحقوقها السياسية، ثم نيلها لكافة حقوقها السياسية مع بدايات القرن الحالي باعتبارها ركيزة المجتمع وأصبح دورها ونضالها مؤثرا وفاعلا فيه إلى جانب شقيقها الرجل.

ومن ثم كان لابد من البحث عن تشكيل الوعي السياسي لديها، ثم اكتشاف مدى تأثيره في شريحة مهمة من أبناء المجتمع وهم شباب التعليم العالي الذين يتأثرون بها فكراً وعلماً ووعياً سياسيا.

وكان هذا مطلبا مهما ركزت عليه الدراسة لبيان مدى حاجة هؤلاء الطلاب ومطالب نموهم الفكري ووعيهم السياسي، وما يرتبط بذلك من واجبات وطنية وحقوق مشروعة.

وإزاء ماكان من جهد في هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني لا أملك إلا أن أعترف بفضل المخلصين الذين أولوا بحثي هذا عناية فائقة، فللأستاذ الدكتور إبراهيم ناصر كل التقدير والشكر، كما أتقدم بعظيم الامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشتي، فأثروا البحث بملحوظاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى جهود المجهولين الذين كانت لهم إسهامات رائعة لا يمكن نسيانها، فإليهم جميعاً وإلى المخلصين لثرى الكويت الحبيبة أقدم التحية وخالص التقدير.

**عبير عيد الدويلة**

# تمهيد

إن التغيرات العالمية الراهنة، التي يشهدها المجتمع الإنساني منذ العقد الأخير من القرن العشرين، بما تشمله من تسييس العالم، وترابط أجزائه، وتعقد مشكلاته وقضاياه، جعلت الوعي السياسي قضيّة من أهم القضايا التي ينبغي على الفكر الاجتماعي والسياسي الاهتمام بها، فدائرة الوعي السياسي اتسعت واتسع معها تفاعل الفرد مع المتغيرات السياسية العالمية الراهنة. وليست المرأة في معزلٍ عن كل ذلك باعتبارها ركيزة المجتمع الأولى. ولا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة الواعية في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، ممّا يدفع إلى مزيد من التقدم والرقي، ومواكبة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع.

ومن هنا يمكن القول إنّ دراسة درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وأثر ذلك في الطلبة يمثل في واقع الأمر مطلباً هو مدى مشاركة نصف طاقات المجتمع في عملية التنمية الشاملة. ويرى كثير من الباحثين أن ممارسة المرأة لدورها في القيادة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هو شرط أول لنجاح خطط التنمية بكل أنواعها (المحمد، ١٩٩٩)

إن درجة الوعى العالية لدى الأفراد في المجتمع سواءٌ أكانوا ذكوراً أم إناثاً، تقوم بدور بالغ الأهمية في إنجاح العمليات الإنمائية وفق الخطط المحددة لها. ويعد الإنسان وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد، فكلما كان الفرد في المجتمع أكثر وعياً بقدراته وإمكاناته كان أكثر إسهاماً وعطاء في مجال التنمية. ولابد أن يتشكل هذا الوعي في إطار تنظيمي سليم، حيث تتولى المؤسسات التربوية الدور الأكبر في بلورة هذا الوعي

وصقله بالصورة المثلى التي من شأنها أن تشكل دافعاً قوياً للإنجاز والاعتماد على الذات في خلق تنمية قومية ناجحة على أسس علمية ثابتة (الموسوي، ١٩٩٠).

إن محاولة دراسة الوعي السياسي للمرأة الكويتية تستلزم الإشارة إلى أمرين: أولها: أن الحياة السياسية للمرأة في أي مجتمع هي جزء من كل، وليست جانباً مستقلاً عن سواه، بحيث لا يستطيع أن ينهض وحده دون تداخل مع غيره أو تفاعل مع عوامل أخرى ذات صلة وثيقة به ومؤثّرة فيه، فالعمل السياسي للمرأة يرتبط بالبيئة الثقافية، والظروف الاجتماعية ورؤية متكاملة لدور المرأة فيه لا من جانبه السياسي، فحسب، بل في نظرة شاملة تستوعب كافة المؤثرات المحيطة فيه. وثانيها: أن تاريخ المرأة الكويتية يؤكد أن صحوة دورها مع مطلع القرن العشرين كانت سياسية بالدرجة الأولى، فقد اقترن خروجها من أجل التعليم والعمل بمسار الحركة الوطنية، ودورها فيها، وإسهامها المشهود في دعمها تحت رايات الوطن (فهمي، ٢٠٠٣). ومن ثم يكون حق المرأة في التعلّم والعمل بالتحديد يمثل الركيزة الأساسية لدورها السياسي.

إن تكوين الوعي السياسي بمشاكل المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا بتسييس المرأة، أي برفعها نفسها إلى مستوى تستطيع أن تفهم معه مشاكلها، وكذلك مدى ارتباط هذه المشاكل ارتباطاً تركيبياً بالمشاكل العامة على أساس وحدة النضال بين المرأة والرجل، نظراً لوحدة المصير بينهما، ويكون تكوين المرأة بالعلم والعمل حتى تساهم في بناء مجتمعها، ومن ثَمّ يستوعب الناشئ «الطفل» عن طريقها شخصية مجتمعه (المصدق، ١٩٩٠).

وبالنظر إلى المجتمع العربي، وعلى الرغم من وجود عوامل تحد من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أو امرأة في العملية السياسية، كغياب الحريات، وانخفاض درجة الوعي السياسي، وانتشار الأمية، وضعف الأحزاب والنقابات، يجب عدم إغفال فكرة وجود عوامل تؤثر في المرأة أكثر من تأثيرها في الرجل وذلك في المجتمع العربي عموماً وفي المجتمع الكويتي على وجه الخصوص، ومن هذه العوامل المهمة:

- الثقافة السياسية السائدة التي تحدد الدور السياسي للمرأة في المجتمع.
- ارتفاع مستوى تعليم المرأة لأنه سيزيد من وعيها وإدراكها لجميع حقوقها.
- زيادة انخراطها في المجال الاقتصادي وخروجها إلى سوق العمل.
- ارتفاع مستوى دخل الأسرة حيث إن له علاقة وتأثيرا في مشاركة الأفراد.
- المناخ السياسي وتأثيره في مشاركة الأفراد ذكوراً أو إناثاً (راجح، ٢٠٠٣م).

ومع ذلك فقد حققت الكويت تقدماً واضحاً من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين، وللنساء نسبة مرتفعة من المشاركة في قوة العمل، كما يتمتعن بحماية وفيرة حيال التمييز ضدهن، وأشار تقرير صادر عن لجنة شؤون المرأة في الكويت إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ( ٢٣٪) في العام (١٩٩٤م) إلى ( ٣١,٣٪) في العام (٢٠٠٠م) ونسبة تعليم الإناث في جميع المراحل التعليمية من (٦٧٪) بين الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٤م) إلى (٧٧٪) بين الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٩م)، (أسكوا، ٢٠٠٤م).

أما عن دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، فلم يكن للمرأة الكويتية دور في ذلك، نظراً لحداثة التجربة، ولتدني مستوى الوعي العام، وغياب إدراك المرأة لدورها في الحياة السياسية، فغدا ذلك ترفاً لم يخطر ببالها أو ببال النخبة التي تحركت مطالبة بالإصلاحات السياسية، وكذلك الحال مع المجلس التأسيسي الذي وضع قانون الانتخاب رقم (٣٥) (١٩٦٢م). أضف إلى ذلك أن النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن إعطاء أي دور للمرأة في الحياة السياسية. ولكن على الرغم من كل ذلك جاءت صياغة دستور دولة الكويت صياغة بعيدة عن التحيّز ضد المرأة، وكأن واضعي الدستور أرادوا أن يجعلوه صالحاً لمستقبل الكويت وليس فقط لحاضرها. ومن هنا بدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة، وتبلور هذا الوعي في المؤتمر الأول الذي عقدته جمعية النهضة الأسرية في ديسمبر (١٩٧١م) وتوالت بعدهُ المؤتمرات والمطالب في المجالس النيابية حتى يوم ١٦ مايو (٢٠٠٥م) حين حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب (العتيبي، ٢٠٠٥) .

إن إقرار قانون المشاركة السياسية العامة فتح آفاق العمل والشراكة السياسية العامة التي لا تقتصر على الترشيح والاقتراع. بل هناك دور كبير ينتظر المرأة في تثقيف ذاتها والمجتمع سياسياً والتهيئ للعمل الجاد في رسم خارطة الحياة السياسية، ولا ننسى أن هذا الدور سوف ينعكس على الأجيال القادمة التي ستولد غداً في ظل مبادئ المساواة والعدالة الكاملة والتنشئة السياسية لتقوم بدور مهم في إعداد الناشئ المطلع على الفكر السياسي، المتفهم للقضايا السياسية، المتحرر من التعصب والانغلاق، القادر على العمل السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية.

فالمؤسسة التربوية من أهم مؤسسات المجتمع، وذلك بسبب الدور الخطير الذي تتولاه فضلاً عن الوظائف المهمة التي أنيطت بها، فهي المسؤول المباشر عن تلبية احتياجات المجتمع من الطاقات البشرية على مختلف المستويات وفي جميع المجالات. (التل، ١٩٨٧) .

وتعد مرحلة التعليم العالي من «كليات ومعاهد وجامعات» إحدى المحطات الرئيسة في مسيرة الإنسان الحياتية لأنها تترك عبر أحداثها وتجاربها وتفاعلاتها التربوية أعمق البصمات في بناء شخصية الإنسان الاجتماعية، ويفترض في الجامعة كمجتمع تربوي يحدث فيه التعليم والتعلم، (التل، ١٩٨٦)، أن تهيّء الطلبة للجمع بين الأولوية الأولى المتمثلة في التحصيل الأكاديمي والوعي السياسي بالدور الموكل إليهم بعد هذه المرحلة وهو كثيرٌ، ولكن مشاركتهم في العمل السياسي مشاركة متسرعة قبل أوانها، ستدفع كثيراً منهم إلى الانخراط في تنظيمات سياسية بدافع الحماسة، وليس بدافع الإيمان والاقتناع بمبادئ هذه التنظيمات وأهدافها.

إن الهيئة التدريسية في المؤسسة التربوية ليست قطاعاً عادياً من قطاعات المواطنين، بل إنها متميزة لكونها تعد المواطنين وتؤهلهم لمتطلبات الحياة، ولكي تكون عملية الإعداد لها عملية إيجابية، وشاملة وغير منحازة ولا معقدة، ولا متعصبة لرأى من الآراء أو فكرة من الأفكار، يجب أن تكون هذه الهيئة غير مقيّدة فكرياً بمدرسة سياسية محددة وبنظام حزبي معين(التل، ١٩٨٧) .

ولهذا كله فالحاجة ماسة إلى قياس مستوى الوعى السياسي للمرأة الكويتية من ناحية قدرتها على الموازنة بين مزايا السلطة ومساوئها، والإمكانات المتاحة لها إنجازاتها من ناحية، وصلاحياتها وممارستها الفعلية من ناحية أخرى، لنستطيع في النهاية أن نقدّر مدى وعيها السياسي بحقوقها وواجباتها القانونية، والسعي لتطوير القوانين التي تضمن لها ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية والدستور، وتأكيد حقها في المساواة في التعليم والعمل. لينعكس ذلك على مخرجات طلبة التعليم العالي، الذين سوف يساهمون مساهمة فعّالة في العملية السياسية والمشاركة الديمقراطية، وذلك بتزويدهم بالمعلومات عن شؤون الوطن، وتفعيلها، كذلك فهم الدستور الذي يقوم عليه الحكم والسلطات التي يقوم عليها الحكم، وتعرف المواطن على حقوقه وواجباته.

وجدير بالذكر أن هناك اهتماماً كبيراً في الوقت الحالي بين مختلف فروع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية بدراسة أوضاع المرأة واتجاهاتها ووعيها وقيمها ودورها في المجتمع، ويكاد هذا الاهتمام يكون عالمياً، إذ أصبح موضوع المرأة ووعيها يحظى بالدراسة والاهتمام والتحليل في المجتمعات المتقدمة والنامية على اختلاف الأيديولوجات والأطر التي تعالج فيها قضايا المرأة، وفيها تتباين الأدوار، وتتنوع المشكلات طبقاً لتنوع الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تدرس من خلاله الظواهر المختلفة المتصلة بالمرأة وكذلك المشكلات التي تمس حياتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن هنا اكتسبت مشاركة المرأة الكويتية السياسية أهمية خاصة لكونها تمثل ملمحاً يشير إلى تنامي المجتمع الديمقراطي، وهناك من يميل إلى استعمال نسب مشاركة المرأة في مراكز القرار، كمعيار لنمو المجتمع وحداثته ومستوى الممارسة الديمقراطية فيه، وهذا المؤشر رغم أهميته قد يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية إذا تم تضخيم أثره. وتكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في أنها قد تعكس مدى الوعى السياسي الذي تتمتع به، وذلك من خلال إدراكها لحقوق المواطنة وواجباتها ومن خلال نظرتها إلى

السلطة القائمة في الدولة وطبيعة العلاقة معها وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين، وانعكاس هذا الوعي السياسي على مخرجات التعليم العالي (عاشور، ٢٠٠٣).

ومما لا شك فيه أن درجة الوعي السياسي لدى المرأة من أهم الموضوعات التي نواجهها في الكويت، ولذا كان علينا أن نتناولها بالبحث والتمحيص، وتحديد المعالم الأساسية لها، ليتضح الموقف تجاهها بشكل كامل، لا سيّما بعد حصولها على حقوقها السياسية من ترشيح وانتخاب، ومن ثم فإن ممارسة هذا الحق حديثاً يعطي موضوع درجة الوعي السياسي للمرأة الكويتية أهمية خاصة وبالغة في هذه الظروف المستجدة على المجتمع الكويتي.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تفحّص درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وأثر ذلك في الطلبة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات ؟

٢- هل ثمَّة فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة العاملة بحسب التخصص والخبرات؟

٣- ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم ؟

٤- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة بحسب الجنس والمستوى الدراسي ؟

٥- ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم؟

٦- هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي؟

٧- ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم؟

٨- هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي؟

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ومدى تأثير ذلك في الطلبة ومساهمتها في تشكيل الوعي السياسي لديهم.

إن شريحة الطلبة في التعليم العالي في المجتمع الكويتي شريحة كبيرة العدد ومؤثرة، ويعول عليها المجتمع الشيء الكثير، في الارتقاء بالمستوى الحضاري. والتعليم العالي من «معاهد، وكليات وجامعات» بما يحويه، يشّكل مجتمعاً مصّغراً، كما أنّ طلابه ينحدرون من مناطق وبيئات ومستويات تعليمية مختلفة، ولذلك تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- التعرف أو الكشف عن درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي باعتبارها ستعمل على تشكيل الوعي السياسي لدى طلبة التعليم العالي.

- تنسجم الدراسة مع المستجدات السياسية الحالية على الساحة المحلية الكويتية في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب .

- إن موضوعي الحقوق السياسية للمرأة، ومدى درجة وعيها السياسي بدآ يأخذان أشكالاً إعلامية مختلفة عن واقع المجتمع الكويتي، لذلك رأت الباحثة، أن تطرق هذا الموضوع بشكل موضوعي يعتمد على الأسلوب العلمي من خلال رؤية علمية متخصصة.

- لقد تم اختيار هذا الموضوع أملاً في التعرف على الدور الذي تقوم به المرأة الكويتية بالنسبة للوعي السياسي في الوقت الحاضر، وما ينتظر أن تقوم به، توافقاً مع المجتمع وتغيراته المستمرة، وإسهاماً من الباحثة لإطلاع مجتمعها على حقيقة هذا الأمر وما يمكن القيام به حياله .

- تأمل الباحثة أن يفيد من نتائج هذه الدراسة بعد إتمامها الأكاديميون والطلبة والباحثون كوسيلة إثرائية وكمرجع لتعزيز وتطوير دراسات جديدة في هذا المجال.

وقد اقصرت الدراسة على عينة من الإناث من أعضاء هيئة التدريس والطلبة ذكوراً وإناثاً في جامعة الكويت في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م.

## مصطلحات الدراسة:

- **الوعى لغة** : الفهم وسلامة الإدراك (ابن منظور، ١٩٧٠م)، أما التعريف المستخدم في هذه الدراسة فهو إدراك الفرد لنفسه، والبيئة المحيطة به (مدكور، ١٩٧٥م) .

- **الوعي السياسي**: إدراك الفرد للمعارف، والمعلومات السياسية ذات الصلة بالقضايا، والمؤسسات، والقيادات السياسية على المستوى المحلي والقومي والدولي.

أما التعريف الإجرائي في هذه الدراسة فيعني: إدراك المرأة العاملة لمجموعة من الأجهزة والتنظيمات والسلطات السياسية وموقفها منها وتقييمها لها سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي، كما يفصح الوعي السياسي عن ذاته في صورة المشاركة السياسية التي تتراوح بين مجرد المعرفة السياسية، وتكوين تصور عنها، وتبني اتجاه سياسي محدّد ودعمه، ثم تبني أنماط سلوكية سياسية بعينها مثل العمل على نشر هذا الوعي بين فئات الطلبة المختلفة، والقيام بالدور التوعوي السليم .

- **المشاركة السياسية** : نوع من النشاط الاجتماعي السياسي الذي يمارسه المواطنون حسب مواقعهم وقدراتهم في اختيار السياسات العامة للدولة أو اختيار القيادات والحكام وكل ما يتعلق ببنية النظام السياسي في مجتمعهم (عواملة، ٢٠٠٥م).

أما التعريف الإجرائي المستخدم في هذه الدراسة فهو: إعطاء المرأة حقوقها السياسية، كي تنطلق لتقرير مصير بلادها، والإدلاء بصوتها وتنتخب العامل الصالح من ممثلي الأمة.

– **التنشئة السياسية** : هي التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كافة مراحل حياة الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي يحتضنها المجتمع (المنوفي، ١٩٧٨م).

أما التعريف الاجرائي فيعني: بلورة القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية ذات الدلالة السياسية ليتعلم الفرد من خلالها أنماط السلوك السياسي السائد في مجتمعه.

– **التربية السياسية** : هي منظومة الإجراءات لتطوير جانب من جوانب الشخصية الناشئة، يستطيع الناشئ من خلالها أن يطور وينمي مجموعة من القيم والمعلومات والمفاهيم والاتجاهات والقناعات، وما يرتبط بها من ممارسات ومهارات، تساعد على فهم العالم السياسي الذي يعيش فيه، وأن يؤدي دوره بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية (ناصر، م٢٠٠٣).

أما التعريف الإجرائي في هذه الدراسة فيتصل بالاهتمام بالنشء وتهيئتهم لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداده ليمثل مكانة في المجتمع قائداً ومقوداً، ناخباً ومرشحاً، له من الحقوق وعليه من الواجبات ، يعمل في المجتمع ويدافع عنه.

– **الثقافة السياسية** : هي مجموعة الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة والنظام السياسي في المجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلا في المجتمع (Winter & Bellows 1977).

أما التعريف الإجرائي فيتمثل في: فهم طبيعة السلطة السياسية والنظام السياسي، أشكاله وأنماطه وتوازنات القوى السياسية فيه سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، وإدارك العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول ودوافعها، وأهمية تنظيمات المجتمع المدني.

# الفصل الأول

# الوعي السياسي في البحوث والدراسات السابقة

# الفصل الأول
# الوعي السياسي في البحوث والدراسات السابقة

## أ- الدراسات المحلية (الكويتية):

ظهر العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة، وإن كانت بصورة غير مباشرة، ومن هذه الدراسات .

- دراسة البغدادي والمديرس (١٩٩٣م) وعنوانها « **دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية**»، أجريت الدراسة على عينة من ٣٠٠ مواطن كويتي من الجنسين وشملت في إحدى جوانبها واقع المرأة الكويتية، وتجلى ذلك في أمرين هما: حق المرأة في الانتخاب وحقها في الترشيح، وقد بيّنت الدراسة أن(٤٨٪) من أفراد العينة وافقوا على السؤال الأول، وأن (٣٥٪) منها وافقوا على السؤال الثاني .

- دراسة الظفيري (١٩٩٥م) وعنوانها «**المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**»، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استعداد المواطن الكويتي لقبول المرأة في الحياة السياسية، وطبقت هذه الدراسة على عينة بلغت (٢٠١٧) طالباً وطالبة من جميع كليات جامعة الكويت، بينما بلغت عينة الهيئة التدريسية (٣٤٩) مدرساً، وكانت أداة جميع البيانات لهذه الدراسة هي « الاستبانة» وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها، بخصوص آراء العينة في اشتغال المرأة بالسياسة أشار ( ٩ , ٥٥٪) من العينة إلى أنهم لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة، وقد ذكر (٥،٥٣٪) من الإناث أنهن لا يؤيدن عمل المرأة في المجال السياسي في حين عارض (٥ , ٦٠٪) من الذكور إقحام المرأة في هذا المجال .

- علي سعيد إسماعيل (محرر) (١٩٩٧م) دراسة لمكتب الإنماء الاجتماعي في الكويت التابع للديوان الأميري وعنوانها «**البناء القيمي في المجتمع الكويتي**»، وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات أهمية في المجتمع المعاصر إذ شارك في إجراء هذه الدراسة عدد كبير من الباحثين الكويتيين والعرب حيث شملت عينة واسعة بلغت (٨٦٤) مبحوثا من الطلاب والآباء والمعلمين، وغطت المناطق التعليمية في محافظات الكويت، وقد تناولت الدراسة مختلف الجوانب القيمية في المجتمع الكويتي، وشكل موضوع المرأة واحداً من المحاور الأساسية لهذا البحث، ومن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في هذا المستوى: (٥١٪) من أولياء الأمور يوافقون على أن البيت هو المكان المناسب لعمل المرأة مقابل ( ٣٨٪) للمعلمين، و (٣٦٪) للطلاب، وفيما يتعلق بمنح المرأة حقها الانتخابي فإن: (٦٢٪) من أولياء الأمور يرفضون هذا الحق السياسي للمرأة مقابل (٤٣٪) عند المدرسين و (٦١٪) عند الطلاب، وهذا يعني أن الحقوق السياسية للمرأة لم تسجل حضورها بعد في النسق القيمي للمجتمع الكويتي بصورة عامة آنذاك .

- دراسة وطفة والشريع (١٩٩٩م)، وعنوانها « **الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في دولة الكويت أفراد عينة من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي في جامعة الكويت** »وهدفت الدراسة إلى تقييم أداء الجامعة في المجال الديمقراطي وما إذا ما كانت تمارس دورها وتغرس القيم الديمقراطية والمدنية وتعمل على تعزيزها في نفس الأجيال المتلاحقة من طلابها؟ وبعبارة أخرى هل تؤدي جامعة الكويت دوراً فاعلاً متجدداً في الارتفاع بمستوى القيم الديمقراطية والحياة الجامعية؟ أم أنها تحولت - تحت تأثير القوى الاجتماعية السائدة - إلى مؤسسة تنتج وتعيد إنتاج ما هو قائم من ممارسات وقيم وفعاليات اجتماعية تقليدية. وقد خلصت الدراسة من خلال جانبها الميداني إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن اتجاه التفاعل الديمقراطي في جامعة الكويت يأخذ طابعاً سلبياً على المستوى التربوي، حيث يسود التلقين والتمييز بين الجنسين والوساطات والمحسوبية، على الرغم من أن أغلبية أفراد العينة

(٩١٪) يؤمنون بضرورة الحياة الديمقراطية في الجامعة وأهمية دورها في تعزيز القيم الديمقراطية .

- دراسة العجمي (٢٠٠٠م) وعنوانها **«المرأة الكويتية والمشاركة السياسية»**. وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة نحو المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة واعتمدت الدراسة على اختيار أداة الاستبانة لجمع بيانات هذا البحث، وقد بلغت العينة، التي تم التطبيق عليها (١٠٠) طالبٍ وطالبة من مختلف المستويات الدراسية في الجامعة والتخصصات، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن أغلبية مجتمع البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية، وذلك بنسبة (٦٨٪) وأن الإناث أكثر إدراكاً لضرورة المشاركة السياسية للمرأة، فنسبة (٨٥٪) من الإناث أقررن بذلك، وذلك يعني أن المشاركة السياسية للمرأة في الكويت تمثل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث من طلاب الجامعة آنذاك.

- دراسة الأنصاري ووطفة (٢٠٠٠م) وعنوانها **«موقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية»**، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مواقف الطلاب واتجاهاتهم من قضية المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة، ولا سيما فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية للمرأة في مجال العمل السياسي جنبا إلى جنب مع الرجل، وقد اعتمدت الدراسة استبانة متعددة الأغراض لقياس ذلك، وقد بلغت عينة البحث (٧١٤) طالباً وطالبة من مختلف كليات الجامعة وأقسامها، واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي. ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن الطلاب بصورة عامة (ذكور وإناثا) سجلوا موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة .

- دراسة رحمة (٢٠٠٢م) وعنوانها **«اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي»** وهدفت الدراسة إلى استطلاع اتجاهات طلبة جامعة

الكويت نحو مستقبلهم في مجالات الزواج والحياة الأسرية والاجتماعية والثقافية، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (٦٣٠) طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة الكويت، واستخدم في ذلك استبانة من (٥٠) بنداً، وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة من أهمها ما يتعلق بمجال الحياة السياسية، فقد كانت معظم الاتجاهات موزعة بنسب متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة والتردد، وقد أتى تأييد مشاركة الشباب في الحياة السياسية على رأس قائمة الموافقات، وبلغت نسبة المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية (٨٥٪).

- دراسة وطفة والشريع (٢٠٠٣م) وعنوانها « **التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الكويت والوطن العربي: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت**»، وسعت الدراسة إلى تجلية الطموحات السياسية وأولوياتها في وجدان الشباب، ونسق القيم السائدة بينهم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة للبحث، واشتملت على عدد محدود من الأسئلة المفتوحة التي دارت حول المواقف السياسية للطلاب، ومضامين وعيهم الاجتماعي. وقد بلغ حجم العينة (٧١٤) طالباً وطالبة من كليات جامعة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج من أهمها فيما يتعلق بنسق الطموحات السياسية والاجتماعية ، جاء تحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان في المرتبة الأولى، تلاها تحقيق التضامن الإسلامي والعربي، وتحرير فلسطين ، وتحقيق الديمقراطية السياسية .

- دراسة نصار والرويشد (٢٠٠٤) وعنوانها « **الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت**»، هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى الطلاب والمعلمين من حيث الشعور بالانتماء والمشاركة السياسية والموقف من أخرين في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت ، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي، وتم بناء مقياس للوقوف على مستوى الوعي السياسي وتجلياته انتماء ومشاركة وموقفاً من الآخر، وقد تكونت عينة الدراسة من

(٣١١) طالباً وطالبة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف المشاركة السياسية بوجه عام، وخاصة بين الطالبات، والارتباط الموجب بين المشاركة ومستوى الانتماء، كما أظهرت ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً، وارتفاعه بين الطالبات مقارنة بالطلاب، وبيّنت الارتباط الطردي الموجب بين الوعي السياسي والانتماء ، فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلاب ازداد انتماؤهم .

- دراسة علي (٢٠٠٥م) وعنوانها « **حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت**»، وقد هدفت الدراسة إلى اختيار اتجاهات طائفتين رئيسيتين في الكويت، هما السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد تم تطبيقها على عينة عشوائية من (١٥٨١) مواطناً في العام ١٩٩٨، مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية، والشبكة الاجتماعية، والتدين، وتأثيرها على تلك الحقوق، كما استخدم في تحليل نتائج الدراسة تحليل معامل الارتداد، وقد أوضحت النتائج في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين عدم الاختلاف بين أفراد الطائفتين في اتجاهاتهم، ولكن التأثر كان أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. وأشار الباحث إلى إمكان أن تعكس هذه النتائج تأثير الثقافة على موقع كل من الرجل والمرأة في المجتمع الكويتي .

- دراسة العيسى وآخرين (٢٠٠٥م) وعنوانها « **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت**» وقد هدفت الدراسة إلى التركيز على معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، وحاولت الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة من أهمها: ما الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعة ؟ ومن أجل ذلك صممت استبانة اشتملت على ٣٥ فقرة لقياس الاتجاهات والمتغيرات المرتبطة بها، واختيرت لهذه الغاية عينة عشوائية من مختلف كليات الجامعة، بلغ حجمها ٤٥٥ طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن ٧٣٪ من الطلبة مهتمون ولديهم اطلاع على القضايا السياسية كذلك أظهرت الدراسة تفوق النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي، إذ زادت النسبة على ٦٥٪، إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة .

**ب- الدراسات العربية:**

- دراسة فرّاج (١٩٩٢م) وعنوانها « **الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر**» وقد هدفت الدراسة إلى معرفة ملامح الوعي السياسي الطلابي وتطوره في مصر. وواقعه الحالي لطلاب السنة النهائية في المرحلة الثانوية العامة، مراعية في ذلك التخصص «أدبي وعلمي» والجنس «بنين وبنات» والبيئة «ريف وحضر» وبلغ عدد أفراد العيّنة (٤٠٠) طالب وطالبة، وكشفت النتائج عن أن مستوى الوعي السياسي بشقيه النظري والممارس، وأيضاً الوعي بالتنظيمات الطلابية لدى طلاب الثانوي العام في مصر ضعيف، وهناك فروق تظهر في كثير من الأحيان بين مستويات الوعي السياسي بدرجة واضحة عن باقي المتغيرات الآخرى.

- دراسة نجيب (١٩٩٢م) وعنوانها « **المدرسة والوعي السياسي**» وتناولت تقييم الدور الذي تقوم به المدرسة في تشكيل الوعي السياسي لتلاميذها من خلال جمع البيانات والمعلومات، واستخدام استمارة استطلاع الرأي للطلاب في مصر حيث بلغت العينة (٦١٢) من الطلبة والطالبات، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة عدم قدرة تلاميذ الصف الثالث الثانوي على التذكر السياسي المتعمق والمنطقي، وأن مادة التربية الوطنية أو القومية لا تأخذ حقها من عناية العملية التعليمية، سواء من ناحية الأهداف أو المناهج أو أعداد الدارسين .

- دراسة مجاهد (١٩٩٣م) وعنوانها «**دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث دراسة لحالة مصر في التسعينيات**» وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ما يتمتع به الطلاب من وعي سياسي، وذلك من خلال قياس اشتراكهم في المناقشات السياسية والندوات والمشاركة في الانتخابات العامة، وعضويتهم للأحزاب السياسية وأخيراً مدى متابعتهم للقضايا السياسية الداخلية والخارجية. وقد تكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) استبانة تم توزيعها على عينة من الكليات النظرية وأخرى من الكليات العملية حيث تم اختيار (٢٠٠) إستبانة من كليتي الطب والزراعة يقابلهم

في ذلك (٢٠٠) استبانة من كلية الآداب وبينت الدراسة انخفاض معدلات صور المشاركة السياسية لأفراد عينة الدراسة حيث كان (٥ ,٨٣٪) من أفراد العينة ليس لديهم بطاقات انتخابية، وبالتالي لم يتح لهم الاشتراك في الانتخابات العامة وأن الإنسان من العالم الثالث لم يكتسب بعد الوعي بأهمية الديمقراطية بحيث تتحول داخل وعي الجماهير من قضية هامشية إلى قناعة راسخة.

- دراسة عبدالله وعمران (١٩٩٧م) وعنوانها « **الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات**» وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن معرفة طلبة جامعة الإمارات بالأحداث والوقائع السياسية اليومية البدهية وخاصة تلك المتعلقة بالشخصيات القيادية البارزة والفاعلة والمناسبات الوطنية العامة وحقائق وبديهيات عامة حول السلطات التشريعية والتنفيذية في الإمارات، و هذا الهدف يغطي البعد المعرفي والمعلوماتي للطلبة، وهو بعد مهم من أبعاد الثقافة السياسية. وقد بلغت عينة الدراسة (٢٤٤) طالباً وطالبة، وتم اختيارهم من مواقع وجودهم المختلفة كالفصل الدراسي والمكتبة العامة ضمن الحرم الجامعي. وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي لهذه الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للقياس وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها أن المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات تتراوح بين المتوسطة والمتدنية . وجاءت هذه النتيجة معاكسة للفرضية التي تم وضعها لهذه الدراسة والتي تقول بأن طلبة الجامعة يتمتعون بمعرفة سياسية عالية وباطلاع ووعي شديدين تجاه النظام السياسي والمعرفة بالأمور والمستجدات السياسية.

- دراسة إبراهيم (١٩٩٩م) وعنوانها « **جدوى تدريس التربية القومية بالاستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والمفاهيم المرتبطة بالتربية السياسية لدى طالبات الثانوية العامة**»، وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر تدريس التربية القومية بالاستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي بالمفاهيم السياسية لدى طالبات الثانوية العامة، وتم تطبيقها على عينة من طالبات الثانوية العامة بمدارس محافظة الإسماعلية في مصر وبلغ عدد أفراد العينة (٨٨) طالبة بمدرستين، وخرجت الدراسة بنتائج من أهمها أن

جميع الطالبات كان لديهن قاعدة أساسية من الوعي بالمفاهيم السياسية الواردة بالمادة، وكذا كان لديهن قدر من التربية السياسية قبل التدريس وبنسب متقاربة .

- دراسة الخميسي (١٩٩٩م) وعنوانها « **الجامعة والسياسة في مصر** » وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الراهن لدور الجامعة في تربية طلابها سياسياً من وجهة نظر المهتمين بتربية الشباب ، وقد فرضت فكرة الدراسة اختيار عينة ممثلة لطلاب الجامعة وعينة ممثلة للمهتمين بتربية الشباب الجامعي - وقد تم اختيار العينة الأولى من طلبة السنوات النهائية بالكليات الاثنتي عشرة المختارة من الجامعات الثلاث وعددهم (٨٠٠) طالب وطالبة . أما عينة المهتمين بالشباب فتم اختيارهم من خمسة قطاعات من الهيئات الأكثر اتصالاً بالشباب من بينهم هيئة التدريس بالجامعات وعددهم (٢٣٠) فرداً. وكانت الاستبانة أداة رئيسية للدراسة لجمع بياناتها. وخرجت الدراسة بنتائج منها أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها، أن مناهج التعليم الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلاب، وأن كلا من الشباب والمهتمين بتربيتهم يشعرون بالحاجة إلى دور أكثر فعالية للجامعة في تربية طلابها سياسياً.

- دراسة النقشبندي (٢٠٠٠م) وعنوانها « **المشاركة السياسية للمراة الأردنية**»، وهي دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الأهلية وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى المشاركة السياسية للطالبات داخل الجامعة وخارجها، إضافة إلى مدى المشاركة السياسية للطالبات في وسائل الإعلام المختلفة. وتكونت عينة الدراسة من (١٦٠) طالبة، وقد اعتمدت الباحثة أداة للدراسة (استبانة) مكونة من (٢٥) سؤالا . وقد أظهرت الدراسة: أن مشاركة الطالبات السياسية خارج الجامعة ما زالت محدودة. وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي لم يدفعا بالطالبات إلى المشاركة السياسية، ويعزى ذلك إلى التحفظ والحذر، وإلى أن تأثير مناهج الدراسة أضعف الانتماء إلى الأحزاب السياسية في الجامعات الأردنية .

### جـ- الدراسات الأجنبية:

- دراسة رتنجر (Rettinger 1993) بعنوان «**الوعي الأخلاقي والسياسي للأطفال في سن ما قبل المراهقة**» وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوعي السياسي والأخلاقي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة و الثالثة عشرة، وتكونت عينة الدراسة التي اعتمد عليها الباحث من (٢٠) مدرسة من مدارس المرحلة المتوسطة في الولايات المتحدة، واعتمد الباحث في الدراسة على الملاحظة والمقابلة إلى جانب صحيفة الاستبانة، كما راعى الباحث مدى الاختلاف النوعي بين الذكور والإناث للتعرف على أيهما أكثر وعياً الذكور أم الإناث . وقد أثبتت الدراسة أن الأطفال لديهم وعي سياسي، وأن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة من محددات فاعليتها في تنمية الوعي السياسي للأطفال، فتمتع الوالدين بقدر من التعليم والثقافة يساعدهما على أن يمدا أبناءهما بمختلف المعلومات السياسية بصورة مباشرة عن وعي ودراية بما يقومان به. كما أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً في الوعي السياسي بين البنين والبنات لصالح البنين ويرجع ذلك إلى عوامل التنشئة الأسرية حيث تهتم البنات بالأمور المنزلية بينما يوجه البنون إلى الاهتمام بالنواحي السياسية .

- دراسة هاربر(Harber 1994) وعنوانها: «**التنمية السياسية العالمية والتربية الديمقراطية للمعلم**» هدفت الدراسة إلى معرفة الطبيعة المتغيرة للسياسات العالمية في السنوات الأخيرة، لتأكيد الجديد في التنمية السياسية، فللديمقراطية مضامين مهمة في التعليم، ولا تقتصر فقط على ما تحتاج المدارس إليه في تنمية الاتجاه إلى الديمقراطية بصورة أكبر ، ودلّت إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة على أن الهدف أو الغرض من التنمية البشرية هو زيادة مجال الاختيارات للشعوب، فإذا لم يكونوا أحراراً في عمل تلك الخيارات ستصبح العملية كاملة السخرية، لذا فالحرية هي أكثر من هدف مثالي، فهي عنصر أساسي للتنمية البشرية، فالناس الأحرار سياسياً يستطيعون المشاركة في القرار وصناعته، ويضمنون أن المجتمع نظم عن طريق الإجماع والاستشارة، وليس

مفروضاً من قبل النخبة الاتوقراطية. فالمجال الرئيس لهذا الاختلاف هو الاعتراف بأن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا تبقى في فراغ، وستزدهر وتعيش في المدى البعيد في ثقافة سياسية مدعومة، وبالإضافة إلى ذلك لم تورث مثل هذه الاتجاهات والقيم والديمقراطية جينياً ، ومن ثم يجب تعلمها، لهذا فإن لتعليم الديمقراطية دوراً مهما يؤديه المعلم في التنمية السياسية الديمقراطية، وأصبحت هذه المسألة في الطليعة مرة أخرى من المناظرات العالمية الديمقراطية بطريقة تشبه النقاشات والسياسات التي قدمت من المانيا واليابان بعد انهيار الأنظمة السلطوية هناك، مثل هذه المناظرة لها أهمية في الدول الغربية مثل بريطانيا التي توصي بمثل هذه السياسات للدول النامية التي يجب أن تخضع لاختبار سياستهم التعليمية والممارسات التي هي بعيدة عن نماذج الكمال الديمقراطي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الأنماط السلطوية للتعليم في المدارس بصورة عالمية أكثر شيوعاً من أنماط المشاركة الديمقراطية. بينما هناك العديد من الأسباب لتلك المثابرة للأنماط المحددة للمؤسسة الدراسية البيروقراطية، والأنماط المرتكزة على المعرفة للتقييم والمخاوف السياسية للمواطنين، وهذا سيتطلب إعادة تدريس التنمية السياسية وكذلك إعادة تدريب المعلمين ومدربي المعلمين أنفسهم .

- دراسة بنجامين (Benjamin 1994) وعنوانها « **الديمقراطية والتربية، الطالب والمدرسة**» وهي دراسة نوعية، هدفت إلى التأكيد على العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ودور المدرسة فيها وقد ركز الباحث فيها على المعاني وأدوار الديمقراطية والتعليم بين الآلية السياسية والفكرية في كندا، وقد تركزت الجهود الماضية من إدخال الديمقراطية إلى المدارس على نوعين : النوع الأول يتطلب دوراً أكبر للمعلمين من صنع القرارات في المدارس، والنوع الثاني يتضمن مشاركة أوسع من المجتمع لضبط التعليم. وبينت الدراسة نتائج كل من النوعين، حيث لم يؤديا إلى تطوير أفضل من حيث تعليم الطلبة، وأن البديل لهاتين الطريقتين أن تحتوي المدرسة خواص المجتمع، وأن الربط بين التعليم والديمقراطية يأتي من دورهما المشترك في الطفرة الأخلاقية للحياة، وعلى المدرسة أن تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وتبرز دور المشاركة.

- دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill 1998) وعنوانها «**التنشئة السياسية في غرف الصف، برنامج تصويت الأطفال**» وهدفت إلى التعرف على أثر برنامج التربية المدنية قصيرة الأمد على الوعي السياسي للطالب، وتقييم برنامج التربية المدنية الذي يتوقع أن يستخدم من قبل (٥) ملايين طالب في (٤٠) ولاية أمريكية عام ١٩٩٨، وهدفت الدراسة أيضاً إلى زيادة الوعي، والمشاركة الفكرية في الانتخاب، وزيادة معدل تصويت الطلبة، وقد أظهرت الدراسة أثراً إيجابياً في زيادة معرفة الطالب وحماسته للانتخاب على المدى القصير وتعد مقدمة إيجابية للطلبة في عملية التصويت. وبيّنت أن برنامج تصويت الأطفال عزز الحضور الانتخابي بطريقة غير مباشرة. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف الطلبة في مجموع المعارف التاريخية التي يعتبر أكثرها من البديهيات في ثقافة أي مواطن، وكذلك أظهرت تعثرا واضحا في أسئلة الجغرافيا والاقتصاد، واتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية في أغلب الأحيان تجاه المواقف السياسية؛ كالتزام الفرد بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور والقوانين، وإمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية، واتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية كذلك تجاه القبول بالحقوق السياسية للجميع، وإطاعة القوانين والقبول بحرية الرأي، وأظهر الطلبة انتماء قويا وارتباطاً قوياً بعناصر المجتمع الشخصاني خصوصاً عندما وضع الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة، وعبّر الطلاب عن انعدام الفاعلية السياسية المتمثلة بشعور الفرد بأنه ليست لديه قدرة على التأثير في سلطة الحكومة وقراراتها، كما أظهر الطلاب موقفاً سلبياً من الأحزاب السياسية، ودعما لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وبين مواطن وآخر بصرف النظر عن خلفيته الدينية أو كفايته العلمية .

- دراسة كاليندو (Caliendo 2000) بعنوان: «**مسائل المعلمين: ضعف فعالية المدرسة الأمريكية في إعداد الشباب» من أجل المواطنة**: أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تظهر انخفاض مستويات المشاركة السياسية، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من طلاب السنوات النهائية بالمدارس الثانوية الحكومية،

كما أجرى الباحث مقابلات مع المعلمين وقام بتحليل بعض الكتب الدراسية المرتبطة بالتربية السياسية. وقد خلص الباحث إلى أن المعلمين يحجمون عن استخدام المواد التعليمية التي تعارض النظام والبناء السياسي القائم في الولايات المتحدة، ومن ثم فلا يمكن وصف العملية التعليمية بأنها تقدمية ، كما أظهرت الدراسة أن الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم .

## تعقيب على الدراسات السابقة :

يمكن القول إن موقع دراستنا «**درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة**» بالنسبة للدراسات الكويتية السابقة، تحمل خصوصيّة في عناصرها وزمانها، فهي تحرص على تقييم أهمية مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية وعلى الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى طلاب التعليم العالي، مع ملاحظة عدم وجود دراسة توجهت لتقييم أهم عنصر من عناصر العملية التعليمية ألا وهو المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي بصفتها عضواً في الهيئة التدريسية، التي هي محور العملية التربوية وطلبتها هم مواطنو المستقبل وأثر ذلك في الطلبة، وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها في أنها تناولت جملة من المجالات التي تقيس الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية من حيث مدى معرفتها لدرجة وعيها، وانعكاس هذا الوعي السياسي على طلبتها وأثره.

كما أن هذه الدراسة قد تكون من أوائل الدراسات الكويتية التي تتناول الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، في حين أن أغلبية الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع على صعيد المشاركة السياسية للمرأة أو إعطائها حقوقها السياسية بشكل عام، وليس على الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي كعضو في الهيئة التدريسية.

أما بالنسبة لموقع هذه الدراسة بالنسبة للدراسات العربية السابقة، فيمكن القول إن الدراسات العربية كان مجمل تركيزها على الوعي السياسي لدى الطلبة وكذلك

على دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي وهناك من الدراسات ما ركز على الثقافة السياسية لطلبة الجامعات أما الدراسة التي لها علاقة بالمرأة فقد تناولت المشاركة السياسية للمرأة التي لخصتها دراسة (النقشبندي) في أن مشاركة الطالبات السياسية خارج الجامعة ما زالت محدودة، وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي، لم يدفعا بالطالبات إلى المشاركة السياسية. أما هذه الدراسة فهي تركز على مدى الوعي السياسي الذي وصلت إليه المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وقياس هذا الوعي السياسي على طلبتها ذكوراً كانوا أو إناثاً لما له من أهمية، لكون هؤلاء الطلبة هم لبنات المستقبل، وهم من سوف يشكلون مرشحي ومنتخبي مجلس الأمة ولكونهم الركيزة الأساسية للمستقبل السياسي في البلد .

وكذلك هو الحال مع الدراسات الأجنبية السابقة التي تطرقت إلى ذكر الوعي الأخلاقي والسياسي للأطفال ومدى الاختلاف بين النوعين من الذكور والإناث للتعرف على أيهما أكثر وعياً وثمة دراسة ثانية ركزت على التنمية السياسية العالمية والتربية الديمقراطية للمعلم لمعرفة الطبيعة المتغيرة للسياسات العالمية لتأكيد الجديد في التنمية السياسية لتعليم المعلم في أجواء ديمقراطية، أما الدراسات الأخرى فقد ركزت على الديمقراطية والتربية ودور المدرسة في ذلك، كما أن هناك دراسات ركزت على التنشئة السياسية للطفل من خلال البرامج المعدة لذلك، ودراسة تناولت ضعف فعالية المدارس في إعداد الشباب للمشاركة السياسية. أما الدراسة الحالية فإنه يمكن القول إنها -كما ذكرنا - تختلف عن الدراسات السابقة حيث إنها الأولى من نوعها كدراسة تطبيقية تهدف إلى تقصي درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في مؤسسات التعليم العالي من حيث مدى وعيها السياسي وفهمها له كمفهوم وأهداف فضلاً عن انعكاس هذا الوعي على طلبتها.

وبينما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وتقصي درجة الوعي السياسي لديها، هدفت الدراسات

السابقة إلى التعرف على مدى المشاركة السياسية للمرأة فقط وليس إلى تقصي وعيها كما استهدفت دراستنا.

وأخيرا تمثّل هذه الدراسة تجديداً لفكرة تشكيل الوعي السياسي بعد عملية التغيير الجذري المتمثلة في إثبات حق المرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح، وبذلك يمكن ربط أثر ذلك التغيير، بواقع المرأة الكويتية المتعلّمة والمعلّمة، وتأثير ذلك على المتعلمين من الطلبة.

# الفصل الثاني

# الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية
# من منظور تربوي

# الفصل الثاني
# الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية من منظور تربوي

## تعريف الوعي السياسي

الوعي في المصطلح اللاتيني يعني معرفة الأشياء على نحو مستمر، ويعدّ «فرنسيس بيكون» أول من استخدم هذه الكلمة عام (١٦٠٠م)، كما استخدمها « جون لوك « في مناقشاته الفلسفية، وكان يقصد بالوعى أن الإنسان واع دائماً بنفسه وهو يفكر، كما أنه أول من فسر الوعي بأنه الأفكار التي تمر في عقل الانسان، وفي أوائل القرن التاسع عشر كان علم النفس قد خرج إلى حيز الوجود وله اسمه الخاص الذي عرف بأنه علم الوعي، وبذلك استُخدم المصطلح ليشمل كل الإحساسات والصور الذهنية والأفكار والرغبات والعواطف. (Daisy, 1969) . وهذه التعاريف تركز على ما يدور في عقل وذهن الانسان، بينما نجد تعريفات أخرى تربط الوعي بالبيئة المحيطة بالفرد.

فالوعي في المصطلح الانجليزي Awareness يعني إدراك الفرد لنفسه والبيئة المحيطة به، وهو أعلى درجات الوضوح، وهو يعني بذلك إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجي وأخيراً إداركه لنفسه باعتباره عضوا في جماعة (مدكور ، ١٩٧٥م)، والإنسان يدخل في علاقات اجتماعية تتولد من الحياة العائلية والعادات والقواعد الأخلاقية التي يعترف بها المجتمع، كما يؤدي النشاط الذي تنهض به سلطات الدولة إلى قيام علاقات سياسية، هذا بالإضافة إلى أن هناك علاقات قانونية ناتجة عن قواعد تضعها الدولة لتنظيم النشاط البشري ( ووكر، ١٩٦٦)، وبهذا فإن تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة يزيد من وعيه وإدراكه، فالعلاقة بين الوعي والتفاعل علاقة طردية.

أما الوعي بمعناه العام، كإدراك للواقع وانعكاساته، فيتضمن مظهرين؛ مظهرا فرديا باعتباره نتاج فرد ما ، ومظهرا جماعيا باعتباره نتاج الحياة الاجتماعية بكل تفاعلاتها. والوعي أياً كان مظهره ونوعه لا ينفصل عن سياقه التاريخي، بل إن هناك من يعتبر الوعي نوعاً من التراكم التاريخي. فالوعي هو الحصيلة المستمرة لعملية الإدراك الشامل التي يقوم بها الإنسان أينما وجد وبأجياله المتعاقبة منذ ظهوره في هذا الكون، وهي عملية مستمرة ما دام الإنسان موجوداً . ولا يبدأ الإنسان عملية الإدراك هذه من الصفر، ولا يقوم بها بشكل مستقل ومنعزل عن سائر ظروفه المادية والاجتماعية، ومن ثم فإن ملامح الوعي تتحدد وتتشكل في إطار مجتمع معين وفي زمن معين (جلبي، ٢٠٠١م) ، فالوعي بما أنه ميزة إنسانية يتوافق مع مزايا الإنسان، باعتبار أن إنجازاته متراكمة ومبنية على ما أنجزته الأجيال السابقة.

وتوحّد المدرسة النقدية بين الوعي والوجود، إذ ترى أن الوعي هو الوجود ذاته، فالناس هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم.. والوعي لا يمكن أن يكون شيئاً آخر إلا الوجود الواعي، ووجود الناس هو حياتهم الفعلية ( سليتر ، ٢٠٠٠م)، وفي ذات السياق النقدي يرى «باولو فريري» أن الوعي هو شرط الوجود الإنساني، فهو الطريق الذي يعمّق معرفتنا بالعالم والوقائع والأحداث، ويطور قدراتنا المعرفية . ويبدأ الوعي من الشعور الطبيعي بعدم الكمال الإنساني ، وهذا الشعور طبيعي لأن النقص جزء لا يتجزأ من الحياة ذاتها، وهذا من شأنه أن يدفع الإنسان كي ينخرط في عملية بحث دائم بدافع تعطشه للمعرفة، متجاوزاً حدوده الظاهرة والحياة الماثلة أمامه في الواقع كي يسبر أغوارها (Freire,1998).

والوعي الإنساني كلٌّ متكامل، كما هي الشخصية الإنسانية وكما هو النشاط الإنساني بشكل عام. فلا يفصل الروح عن الجسد ولا يفصل العقل عن الوجدان، ولا ينفصل النشاط الاجتماعي عن الاقتصادي والثقافي، ولكن من باب التقسيم النظري لتسهيل الدراسة والبحث وزيادة في التخصص فإن الباحثين يقسمون الوعي إلى أقسام وأنواع متعددة يتضمن بعضها بعضاً.

فالوعي الاجتماعي يشير إلى الأفكار والتصورات والمشاعر التي تساعد الناس والجماعات والمجتمع على تمثل العالم المحيط أو استيعابه (جلبي ، ٢٠٠٢)، والوعي السياسي في معنى من معانيه هو جماع الأفكار، والمعلومات، والمعتقدات، والتصورات السياسية حول السلطة، والنظام، والحقوق السياسية، وهو جزء لا ينفصل عن الوجود الاجتماعي ، بل إن الأخير هو الذي يحدد الوعي السياسي ويشمله (علي، ١٩٩٧م)، وهناك من ينظر إلى الوعي السياسي من المنظور الاجتماعي الوظيفي ذاته ولكن باعتباره «مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعة ومشكلاته: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه ذلك إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها» (اللقاني والجمل، ١٩٩٦م).

ومعنى هذا أن الوعي السياسي له جوانبه المعرفية المتمثلة في تبنى المعتقدات والقيم والاتجاهات السياسية، كما أن له أيضاً جوانبه السلوكية المتمثلة في المشاركة السياسية من أجل تغيير أوضاع المجتمع أو على الأقل إصلاحها وتطويرها (نصار والرويشد ، ٢٠٠٤م)، ونخلص من ذلك إلى أن الوعي الاجتماعي يتضمن جوانب ثلاثة: الأول وهو المعرفي ويراد به مجموعة الأفكار والمبادئ والمعلومات التي يمتلكها الفرد حول الأمور السياسية، والثاني وهو الوجداني ويظهر بصورة قيم واتجاهات وانفعالات تجاه الأمور السياسية، والجانب الثالث يترجم الجانبين الأول والثاني سلوكياً بصورة أفعال ونشاطات ومشاركة فعلية للحياة السياسية، وهو الجانب المهاري.

هذه الجوانب الواضحة أو الواعية أو الشعورية هي التي يمكن للمدرسة وغيرها من المؤسسات التعليمية والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام أن تقوم بدور مهم في تشكيلها من خلال البرامج والمناهج والأنشطة التعليمية والإعلامية المختلفة. وفي المقابل يرى الجابري (١٩٩٠م)، أن « المؤسسات والتصورات السياسية لا تؤسس جوهر الحياة السياسية للمجموعات البشرية. بل إن وعيهم الاجتماعي الذي يحدد وعيهم السياسي خاضع هو نفسه لمنظومة منطقية من العلاقات المادية القاهرة ، وهذه

المنظومة تبقى حاضرة ثابتة عبر مختلف أشكال المؤسسات القانونية أو الفلسفية التي يناظر كل نوع منها بنية اقتصادية معينة ، وذلك لأنها أي تلك المنظومة المنطقية- ليست من طبيعة تلك المؤسسات نفسها، والناس لا ينتجون هذه العلاقات من خلال الروابط التي يقيمونها بينهم، بعضهم مع بعض « بحرية » بل إنهم هم أنفسهم نتاج هذه العلاقات التي تتولد فيها ترابطاتهم تلك. وكما هو الحال بالنسبة للأفراد، ولكن بصورة أخرى، فإن الجماعات البشرية المنظمة لها لا شعور نوعيا خاصا بها، وإنما تشكل الديانات -وما يقوم مقامها من الايديولوجيات- أكثر أعراضه وضوحا، لا شعور نطلق عليه هنا اسم اللاشعور السياسي». ويتبدئ هذا اللاشعور السياسي في إعجابنا بالرموز القومية والتاريخية وحبنا أو كراهيتنا أو عداؤنا للشخصيات أو الأمم والقوميات الأخرى، دون أن يرتكز الإعجاب والحب والعداء على قاعدة معرفية معينة أو على مبررات عقلية منطقية، فكثير من اتجاهاتنا وإعجابنا أو محبتنا يمكن أن تندرج تحت هذا المسمى (اللاشعور السياسي)، فتتبدل مشاعر الناس حباً أو كرهاً في المجال السياسي دون عقلانية. ويأخذنا الوعي السياسي بجوانبه الشعورية واللاشعورية إلى مفهوم آخر، يقترب منه إلى حد كبير، وهو «الثقافة السياسية» وهو يشير إلى نمط من التوجهات نحو الموضوعات السياسية بحيث تعد هذه التوجهات بمثابة الاستعدادات الأولية للفعل السياسي، والتي تتحدد من خلال مجموعة عوامل كالتقاليد، والأحداث التاريخية، والمعايير، والعواطف، والرموز، فهي مثلها مثل جوانب الوعي السياسي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: معرفية ووجدانية وقيمية» (Bogdanor, ١٩٩٣م)، فالثقافة السياسية يمكن أن ينظر إليها باعتبارها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات.

وهناك من ينظر إلى الثقافة السياسية من منظور سوسيولوجي بحت باعتبارها التعامل المتبادل بين الأفراد والتاريخ والتراث والقيم والمعايير الخاصة بمجتمع ما في المجال السياسي. وأن الثقافة السياسية تعبر عن الاتجاهات السياسية المختلفة التي قد تمثل تيارات سياسية، أو جماعات فرعية ذات ثقافات غير متطابقة داخل المجتمع الكبير. ويمكن أن تنبع الثقافة السياسية من زعماء سياسيين أو اجتماعيين (النخبة) وليس حتما

أن تكون ثقافة الأغلبية بينما يمكن للثقافات السياسية السائدة أو الفرعية أن تكون داعمة للاستقرار في النسق السياسي، أو تكون مشتملة على القوة الممكنة لتحطيم هذا النسق» (مان، ١٩٩٤) ، وبما أن الثقافة السياسية تتشابه مع الوعي السياسي من حيث إن كليهما يعبر عن إدراك فئة أو فئات معينة من الناس لعلاقات السلطة والقوة في المجتمع، ولهويتهم الوطنية، ولمواقفهم وأدوارهم الاجتماعية، فإن هذا الإدراك أو الوعي أو الثقافة يعد بمثابة الشرط الضروري للممارسة السياسية أو الفعل السياسي. «وإذا كان الفعل (أي فعل) يمكن فهمه باعتباره نشاطا واعياً ومقصوداً وهادفاً يقرره الأفراد بأنفسهم وينفذونه بناءً على معتقداتهم، ومعارفهم، ومعلوماتهم في ظل ظروف اجتماعية وطبيعية معينة وطبقاً لمعايير وقواعد محددة» (Giroux,١٩٩٦)، لذلك لا بد من الاهتمام بالثقافة السياسية لكونها رافداً مهماً من روافد الوعي السياسي.

## مجالات الوعي السياسي

تركز هذه الدراسة في مجال الوعي السياسي على مجالين أساسيين هما: التنشئة السياسية والمشاركة السياسية

### ١ - التنشئة السياسية:

إن التنشئة أساس نمو الوعي لدى الفرد، فهي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به، أي أنه يشير إلى الطريقة التي يفكر بها الإنسان في الأشياء وهو يستند في ذلك بالدرجة الأولى على البيئة الاجتماعية مما يجعله نتيجة للفعل الاجتماعي ، الذي هو أساس المجتمع ( غيث وسعد، ١٩٩٠). ولكي يستمر المجتمع في الوجود، فلا بد من إقامة مجموعة من التنظيمات بالإضافة إلى أنماط القيم والمعتقدات ، لرفد النظم الاجتماعية بأعضاء جدد باستمرار «ولذلك فلابد من تلقين الأفراد الأسس المهمة للتفكير والعمل والتعود على السلوك الذي يتناسب مع قيم وأهداف المجتمع وهذه العمليات لا يمكن أن تترك دون تخطيط سابق، حيث إن الكيان السياسي لكي يحيا لا بد له من مساندة تنظيمات أخرى من المجتمع لتأمين بقاء هذا النظام واستمرار تراث

المجتمع وانتقاله من جيل إلى جيل» (غيث وسعد، ١٩٩٠م)، فالتنشئة تسد حاجة المجتمع في تعزيز طاقات الأفراد وشحذها، ليمارسوا قدراتهم في النظام السياسي، والتعرف على المشكلات التي تهم المجتمع والعمل على حلها، والقيام بالممارسات الديمقراطية، والتكيف مع المتغيّرات الجديدة التي تحدث على المسرح السياسي، وتنمية الشعور بالمسؤولية والانتماء للوطن.

وهذا يعكس مدى فاعلية التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد خلال مراحل حياته والتي اكتسب عن طريقها القيم والمعتقدات والاتجاهات السائدة في المجتمع، التي تعكس رؤية المجتمع والنظام السياسي القائم، ولذلك كانت مشاركة الفرد هي التعبير الواضح عن تلك التنشئة التي يحصل عليها، وتمكينه من الوقوف إلى جانب النظام مؤيداً له أو معارضاً أو لا مبالياً به.

إن التنشئة السياسية تظل موضوع اهتمام كافة النظم السياسية المتقدمة والمتخلفة وذلك لعدة اعتبارات :-

**أولها**: أن كل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريس القيم لدى المواطنين والاتجاهات التي تتفق مع سياساته وممارساته، وذلك للتبرير من جانب وللتعبئة من جانب آخر .

**ثانيها**: أن عملية التنشئة السياسية تسمح بتكريس حد أدنى من القيم والرموز والاتجاهات لدى جميع المواطنين، الأمر الذي يقود إلى تدعيم الوحدة الوطنية والتماسك القومي بين مختلف القوى في المجتمع .

**ثالثها**: أن عملية التنشئة السياسية الفّعالة تساهم في إيجاد المواطن الواعي، المشارك المتفاعل مع قضايا مجتمعه ( معوض، ٢٠٠١ ) .

ويذكر المنوفي (١٩٧٨) أن ثمّة تعريفات عدّة تناولت مفهوم التنشئة السياسية، ولعلّ الفرق بينها يكمن في اتجاهين رئيسيين:-

**الأول:** ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بموجبها تلقين الأطفال القيم والمعايير والأهداف السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمان.

**الثاني:** ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب المرء من خلالها تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة كمؤثر لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، أو لإيجاد ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف إلى التقدم. وكلا الاتجاهين يوجد في المجتمعات الإنسانية ومنذ زمن بعيد، وبهذا يمكن القول إن مصطلح التنشئة السياسية هو مصطلح قديم من حيث الجوهر، جديد من حيث الصياغة.

وقد ذكرت إحدى الباحثات أن بعض عناصر تشكيل التنشئة السياسية يكمن في:

أ- أنها ببساطة عملية تقديم قيم واتجاهات سياسية وقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

ب- أنها عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

جـ- قيامها بأدوار رئيسة منها نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال وتغييرها (معوض،٢٠٠١).

**٢- المشاركة السياسية :**

تتأكد أهمية المشاركة من المنظور التربوي، وخاصة في النظم التربوية التي تؤمن بدور الطلبة في المشاركة في الحياة التربوية، والإسهام في تقرير بعض ما يتعلمونه من معارف، وبعض ما يمارسونه من أنشطة. ومن هنا يبدو اهتمام النظم التربوية المعاصرة - ولا سيما الديمقراطية - بتوسع مشاركة الناشئين والشباب في عملية اتخاذ القرار في مؤسساتهم التربوية.

«إن عملية المشاركة السياسية تتضمن دورا سياسياً نشطاً في الحياة السياسية، ويتميز هذا الدور بالإرادية بمعنى ألا يكون الفرد مجبراً على ممارسته، وهذا الدور قد يكون غير رسمي مثل الانتماء لحزب سياسي أو الترشيح لهيئة ما، وقد يكون رسمياً مثل المناقشات السياسية مع الآخرين» (الخميسي، ١٩٩٩م).

كما تبدو أهمية إسهامات المؤسسات التعليمية - ولا سيما الجامعات - في تنمية المشاركة السياسية لدى الطلبة في «أن المستويات العليا من المشاركة السياسية والإحساس المرتفع بالكفاءة السياسية، والشعور بالواجب الوطني يحدث دائماً بين الأفراد ذوي التعليم الجامعي أكثر من نظرائهم ممن انتهى تعليمهم عند المرحلة الأولى (Huntington, 1964).

- **التكامل السياسي**: يقصد به عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الكيان السياسي والاجتماعي، وتجاوز روابط الولاء المحدودة، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع ومؤسساته المركزية، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية القومية. ويمكن للتربية السياسية المخططة الإسهام بشكل كبير في تحقيق التكامل السياسي من خلال ما تكسبه للأفراد من القيم والمعتقدات والاتجاهات المكونة للثقافة السياسية . كما أن المعلومات عن وظيفة النظام السياسي تنقل للناشئين من خلال المؤسسات التعليمية، وهذا من شأنه مساعدة الأفراد الأكثر تعليما في أن يشعروا بكفاءة سياسية أعلى، ومن ثم قدرة أكبر في التكامل مع النظام (الخميسي، ١٩٩٩م).

وتعقد المجتمعات المعاصرة -لا سيما النامية منها- أهمية بالغة على ما يمكن أن تضطلع به مؤسسات التنشئة السياسية في الحفاظ على أداء النظام السياسي لوظائفه، ومن ثم تكامله، كما أن مؤسسات التنشئة والتربية الرسمية تحتل أهمية أكبر لأن هذه المؤسسات هي التي يمكن أن يخضعها النظام لتوجهاته .

ومهمة بناء الأمة وتحقيق التكامل السياسي في الدول الحديثة والنامية تتضمن أكثر من مجرد تأسيس المؤسسات الحكومية والأجهزة البيروقراطية، «فهي تتضمن تعميق

ولاء المواطنين، وانتمائهم للأمة الجديدة، كما تعني العمل على تحويل ولاءات الناس من الأطر القبلية والطائفية نحو الولاء للأمة الجديدة. ولذا، فعادة ما تبذل الجهود للتعامل مع الوضع الناشئ من خلال برنامج تربية سياسية مكثف في المدارس والمؤسسات الأخرى» (Back, 1976). ويكون ذلك من خلال إدخال التربية الوطنية في المراحل الدراسية الأولى، والتربية السياسية في مراحل التعليم العالي المختلفة في المؤسسات التعليمية الوطنية.

ويمكن للتربية السياسية أن تساعد في استقرار النظام السياسي وتكامله من خلال دورين أساسيين، الأول «يتمثل فيما يمكن أن تقوم به من نقل الثقافة السياسية إلى الأجيال الأصغر. ويتمثل الثاني، فيما يمكن أن تؤديه التربية السياسية من تحقيق الاتساق والتجانس بين قيم وسلوكيات الشباب بما يضمن قدراً من الاستقرار للنسق السياسي» (الخميسي، ١٩٩٩م).

- **التجنيد السياسي**: «يقصد به، تقلد الأفراد للمناصب السياسية. سواء أكان وصولهم إليها بدوافع ذاتية، أم وجهوا إليها من الآخرين» (Coleman, 1965). «والعلاقة وثيقة بين التربية الرسمية وإعداد الصفوة السياسية الجديدة. فلما كان التعليم يؤخذ افتراضا كأحد محددات الصفوة السياسية، فإنه يمكن اعتبار الطلبة على أنهم رصيد مستقبلي للصفوة السياسية (Archer, 1980) .

وتستخدم الدول المعاصرة - بدرجات متفاوتة - الجامعات في التجنيد السياسي وإعداد الصفوة. «وعندما تكون صلة الجامعات بالتجنيد السياسي قوية، فإن هذا ينعكس على تسييس الجامعة، حيث يسمح بإقامة فروع للأحزاب السياسية والنوادي والتجمعات السياسية المختلفة، كما تهتم الأحزاب في هذه الحالة بأن تكون لها منظمات طلابية حزبية على المستوى القومي، أما حينما تكون صلة الجامعات بالتجنيد السياسي ضعيفة أو غائبة، فإن الطلبة الناشطين سياسياً يميلون إلى الارتباط والانضمام لتنظيمات سياسية خارجية، وقد تكون غير رسمية» ( حجاج، ١٩٨١م).

وثمة وسائط تربوية معنية تضطلع – في بعض المجتمعات – بمهمة انتقاء وتدريب الصفوة لشغل المناصب السياسية مستقبلاً، «ففي انجلترا على سبيل المثال، فإن عديداً من القادة السياسيين – ولا سيما في حزب المحافظين – قد تلقوا تعليمهم في « اتيون «و « هارد « أو ما يطلقون عليه المدارس العمومية الكبرى Great public schools ، ثم إن هؤلاء القادة أكملوا تعليمهم في جامعتي أكسفورد وكمبريدج» (الخميسي، ١٩٩٩م). وتبدو خطورة عملية التربية السياسية في أن عملية الإعداد التي يمرُّ بها الفرد من خلال الوسائط التربوية المتعاقبة تظل تزاول تأثيرها عليه بعد تجنيده في أي منصب سياسي.

المشاركة السياسية هي «تلك النشاطات الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر» ( Sears, 1975) «وهي أيضاً السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية المجتمعة، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها» (يوسف، ١٩٨٣م)، ويمكن القول بأن المشاركة السياسية تعني نشاطات أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة، وعلى القرارات الحكومية وما تتطلبه هذه النشاطات من سلوك واتجاهات وانطباعات، «وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية الحزب، أو يقوم بترشيح نفسه في الانتخابات، أو يكتفي بالتصويت. كما يمكن أن تتحقق المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة، كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على القضايا العامة والانتساب بالعضوية في بعض الهيئات التطوعية أو الجماعات الأولية» ( معوض ، ٢٠٠١). كما تأخذ المشاركة السياسية صوراً أخرى، مثل النشاطات الانتخابية، اللوبي، الاتصال المباشر وغير المباشر بواسطة الرسائل أو الاتصال الهاتفي برجال الحكومة، والمسيرات والإضرابات والمظاهرات.

وتعد المشاركة الوسيلة الأساسية التي يمكن أن يتحقق بواسطتها الإجماع، كما أن تنامي المعارضة يؤدي إلى المشاركة السياسية باعتبارها مصدراً للحيوية والطاقة المبدعة، (وميكانيزما) دفاعية ضد الظلم والطغيان، هذا فضلاً عن كونها وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي، بل إن إسهام الكثيرين في حكم الدولة وشؤونها، يعطي لهم الفرصة في التعبير عن مصالحهم، هذا فضلاً عن استفادة المجتمع من خلال اعتماده على مواهب ومهارات أكبر عدد ممكن من الشعب (محمد، ١٩٩٨م). «وتختلف مستويات المشاركة داخل كل مجتمع، حيث يقسم الأفراد إلى ثلاثة مستويات، هي: الناشطون والهامشيون والمهتمون» (Karl, 1970) . ويضيف البعض مستوى رابعاً يتعلق بالمتطرفين كالسياسين الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجؤون إلى أساليب العنف (Roth, 1980)، وتؤدي المشاركة إلى تزايد الوعي السياسي، وتسهم في حل الصراعات بين العاملين وتحقيق التكيف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة والاغتراب، وتحقيق قيمة المساواة والحرية. ومن خلال المشاركة السياسية تتحقق الديمقراطية وتتعمق. وتتأثر عملية المشاركة السياسية إلى حد كبير بعوامل بيئية اجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية. فالعادات والتقاليد والقيم والثقافة السياسية تؤثر في طبيعة المشاركة السياسية، وبالتالي في طبيعة التطور السياسي في المجتمع. وبما أن هناك تفاوتاً في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات فثمة تفاوتٌ أيضاً في طبيعة المشاركة السياسية ودرجتها وقنواتها، « وتتوقف مشاركة المرء في حالة توافر الظروف الملائمة على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، فكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة مثل وسائل الإعلام والحملات الانتخابية ..الخ . زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية، وازداد عمق هذه المشاركة، والعكس صحيح» (Milbarth, 1965).

على أنّ مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، «وإنما يلزم أيضاً أن يتوافر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية

كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي، يكون أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمط تنشئة سلطوي (Verba, 1991)، على أن المدرسة الكويتية تمارس ما يسمى بالانتخابات الطلاّبية في المراحل الدراسية العامة مثل المرحلة المتوسطة والثانوية خلال المجالس الطلابية في هذه المدارس مما يعوّد الطلبة على الممارسة الديمقراطية. اما داخل الأسر فهذا يرجع إلى طبيعة كل أسرة وكيفية التعامل بين أفرادها، «والمشاركة السياسية بهذا المعنى لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي، أو معظم القيم السائدة في الدولة، وإنما تعنى إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع» ( راغب ، ١٩٩١م)، «وهي ليست التعبئة السياسية التي تعني تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبية» (إبراهيم ، ١٩٩٥م). وهكذا نلحظ أن تعدّد المفاهيم لمعنى المشاركة السياسية تحمل في طياتها مضامين المساهمة والتعاون الإرادي بين الأفراد في محاولة للتعبير عن حريتهم في كيفية إدارة شؤون حياتهم، فالمشاركة السياسية ما هي إلا سلوك إنساني إرادي يهدف عبر وسائل مختلفة إلى الوصول بالإنسان إلى الحرية والحياة الفضلى، وهي هنا تمثل شكلاً من أشكال الممارسة السياسية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع صنع حياتهم العامة بوسائل وطرق مختلفة.

فالمشاركة السياسية تتحقق من خلال الديمقراطية، وتسهم في الوقت نفسه في تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخها في المجتمع، والديمقراطية ذاتها تتطلب -في رأي «كارل مانهايم»- وجود التوازن في بناء المجتمع الذي يعتبر في رأيه من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة، وهذا يعني ضرورة توافر الوعي العام بشروط الديمقراطية (علي وعبد المعطي ، ١٩٨٤). فلا بد أن تتحقق لدى الناس الرغبة والقدرة على القيام بكافة ما يتطلبه النظام الديمقراطي، من استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية. ويتفق الجوهرى (١٩٧٨) مع ما ذهب إليه مانهايم حين ربط بين الديمقراطية وممارسة السلوك الديمقراطي والوعي العام فقد قال : « إن الأكثر وعياً أكثر مشاركة». فالعلاقة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية علاقة عضوية، فحيثما وجدت إحداهما وجدت الأخرى، وهي انعكاس لمدى الوعي السياسي.

## التعليم العالي والوعي السياسي

يمكن أن تقوم الجامعات بدور بارز في التربية السياسية لطلابها إذا ما توافرت سبل الاستثمار الواعي لإمكانات الحياة الجامعية من مناهج دراسية، ونشاطات طلابية، وتفاعل طلابي نشط، واتصال بين الجامعة والعالم المحيط بها . فالجامعات تضم فئات عمرية تتسم بخصائص نفسية واجتماعية تجعلها أكثر إقبالا على المشاركة في العملية السياسية إذا ما أتيحت أمامهم سبل المشاركة الفعّالة .

« وتؤثر الجامعات في تربية شبابها سياسيا من خلال بعض المناهج الدراسية المعنية بهذا الجانب مثل بعض المقررات ذات الطابع السياسي أو القومي التي يدرسها أغلبية الطلبة بصرف النظر عن تخصصاتهم، حيث توفر هذه المقررات الأساس التثقيفي في التربية السياسية» (الخميسي ، ١٩٩٩) وهذا ما لا نجده في واقع التعليم العالي في الكويت حيث لا يتم تدريس مثل هذه المساقات التي تتناول التربية السياسية أو حتى تضمينها ضمن المواد الدراسية ذات العلاقة. أما الدور الأكثر خطورة في تربية الطلبة سياسياً فيمكن أن تأتى من خلال التنظيمات الطلابية المتنوعة، التي تسمح الجامعات بوجودها وانخراط الطلبة في نشاطاتها .

وتعدّ الاتحادات الطلابية من أهم أشكال التنظيمات الطلابية التي تستهدف تنشئة الطلبة وتربيتهم سياسياً على قيم وممارسات الحكم الذاتي، والمشاركة في إدارة الحياة الدراسية داخل جامعاتهم . « وتختلف اتحادات الطلبة من حيث اتساعها وتنوعها وصلاحياتها من مجتمع لآخر طبقا للواقع السياسي والاجتماعي القائم. فقد لاحظ بعض الباحثين أن الطلبة في البلاد الإسكندنافية يشتركون بشكل موسّع في صنع القرارات الجامعية، حيث يمثل الطلبة في مجالس الأقسام وفي اللجان التربوية للجامعات « (Altbach, 1970). «وفي بعض دول أمريكا اللاتينية، يسمح للطلبة بأن يكون لهم صوت رسمي في الشؤون الأكاديمية، من خلال بعض المنظمات المدعمة والمصرح بها رسميا من إدارة الجامعات» (Altbach, 1966) .

من ذلك يتضح لنا ضخامة العبء الملقى على التعليم عامة ومؤسساته تحديداً، فعلى الرغم من تباين المجتمعات واختلاف أهدافها، فإن التعليم ومؤسساته كان الوسيلة الفعالة لتحقيق أغراضها السياسية، وإذا حاولنا رصد الأسباب التي تعطي أهمية لمؤسسات التعليم العالي في ميدان الوعي السياسي نجد:

- طول الفترة التي يقضيها الطالب في هذه المؤسسات.

- ما يتميز به الشباب من الحماس والاندفاع بشكل عام وفقا لمستوى النضج الجيد في هذه المرحلة العمرية.

- اهتمام الأحزاب والجماعات السياسية بطلبة الجامعات عموماً لكونهم قادة العمل المستقبلي.

فالمؤسسات التعليمية محتاجة إلى القرار السياسي لتفعيل المشاركة السياسية من قبل الطلبة، فتدّرج التثقيف السياسي في المؤسسات التعليمية يبدأ بالمعرفة وينتهي إلى تفاعلهم مع القرارات داخل مؤسساتهم التعليمية ليتسع بعد ذلك إلى المشاركة السياسية في مؤسسات الوطن.

أما النشاطات الطلابية ذات الطابع السياسي، فإن كثيرا من الجامعات المعاصرة تتبنى تنظيمات طلابّية سياسية رسمية، يتاح للطلبة من خلالها ممارسة بعض أنماط النشاط السياسي الرسمي. على أن هناك - بالإضافة إلى هذه التنظيمات الطلابية الرسمية - بعض أشكال من التنظيم الطلابي غير الرسمي، الذي يقوم بدورٍ ملموس في النشاط السياسي داخل الجامعات وخارجها ولا سيما في المجتمعات الغربية.

«وتؤثر التنظيمات الطلابية في الجامعات في قيم واتجاهات الطلبة السياسية، وبخاصة الطلبة المشاركون في نشاطاتها، وغالبا ما يتميز دورها في تأثيره بفاعلية واستمرارية» (Archer,1980) .

مجمل القول: إن المؤسسات التعليمية ستظل – في كل المجتمعات – من أهم وسائل التربية السياسية للطلبة، «لكن حجم الدور الذي يمكن أن تقوم به وفعاليته سوف يتوقفان على مدى توافر الظروف المدعمة لدورها، سواء أكانت هذه الظروف تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات التعليمية، أو تتعلق بالظروف المجتمعية المحيطة بها، وما يتوقعه النظام السياسي من تلك المؤسسات» (الخميسي ، ١٩٩٩م). يقودنا ذلك إلى معرفة نوع التربية السياسية في مؤسسات التعليم العالي باختلاف أنواعه، «فالتربية السياسية هي نقل المعارف، والمعلومات، والقيم، والاتجاهات، والمهارات بشكل مقصود من أجل المشاركة في العملية السياسية» (Langeved ،1980 ). وترتبط التربية السياسية بعملية التنشئة الاجتماعية التي يمكن أن تكون وسيلة لإحداث تغيرات اجتماعية أو سياسية، وذلك عندما تقوم المؤسسات الاجتماعية بغرس قيم سياسية جديدة تختلف عن تلك القيم القديمة، أو عندما يربى الشباب على أساس آمال سياسية أو اجتماعية تختلف عن تلك الموروثة عن السلف.

وهنا تأتي أهمية التربية السياسية، فالسياسة والعمل السياسي ظلا ولفترة قد تكون طويلة ، مقصورين على فئة أو طبقة محددة من الناس هم طبقة الحكام وأعوانهم، والمستفيدين والمنتفعين من هؤلاء الحكام والأعوان، ولا شك في أن انتشار التعليم وتطور الثقافة وازدياد الوعي الاجتماعي والسياسي، أسهم كل ذلك بدرجة كبيرة في الاهتمام بالسياسة والتنشئة السياسية. ولقد ساهم بهذا الاهتمام أيضا تطور الفكر السياسي ومدارسه العقائدية المختلفة، وانتشار التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وفي جميع أنحاء العالم (التل ، ١٩٩٧م). وبهذا يتضح لنا أن عملية التنشئة السياسية تسعى في تعميق مشاعر الانتماء والولاء لدى أبناء المجتمع، وتأكيد حقوق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها ومساندتهم إن أحسنوا فيما أسند إليهم من واجبات وما علقته عليهم شعوبهم من آمال؛ فعملية التنشئة السياسية تساعد المواطنين في المشاركة وفي توجيه مسار الأحداث بدلاً من الوقوف عند مرحلة التأثر بها.

فالمواطن العادي في أغلب دول العالم بحاجة إلى المعلومات التي تبين له حقوقه وواجباته، وفي حاجة إلى المعلومات المتعلقة بسلطات الدولة ومسؤوليات كل سلطة، وفي حاجة إلى الثقافة السياسية التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب اتخاذ مثل هذا القرار، كالتصويت في الانتخابات العامة أو الاقتراع على مشروع قرار له أهمية وطنية.

ويمكن إجمال العوامل التي تقوم عليها أهمية التربية السياسية فيما يأتي:

١- لم تعد السياسة والعمل السياسي ترفاً فكرياً أو هواية اجتماعية، بل لم تعد مقصورة على فئة أو طبقة من الناس دون الفئات أو الطبقات الأخرى، فالسياسة والعمل السياسي في الوقت الحاضر- وأكثر من أي وقت مضى - يقومان بدور أساسي في استقرار المجتمع وفي تطوره وتقدمه وازدهاره .

٢- مسيرة الحكم القديمة لا يمكن ضمانها وضمان استمرارها إلا بمشاركة المواطنين فيها، فهذه المشاركة تمنع الانحراف والانحياز، وتحول دون الارتجال والتذبذب، كما أن هذه المشاركة تغذي القيادات الحاكمة وعلى الدوام بالرأي والنصح والمشورة، ومن جهة أخرى فإن هذه المشاركة لا يمكن أن تكون قيّمة، وذات فعالية وتأثير إلا من خلال مواطنين يتصفون بالوعي والخُلق والكفاية والمسؤولية السياسية .

٣- إنّ استقرار أنظمة الحكم واستمرارها لأداء وظيفتها، لا يمكن أن يتحقق بطريقة مقبولة إلا من خلال الدعم الواعي للمواطنين لهذا الحكم والتأييد المخلص المستمر له. وهذا الدعم والتأييد لا يتطوران بطريقة سليمة إلا من خلال معرفة النظرية التي يقوم عليها الحكم، والمبادئ التي يسير وفقها، والأهداف التي يسعى إليها والاقتناع بكل ذلك ثم العمل في إطارها .

٤- إنّ ترسيخ مبادئ الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحماية المجتمع من الدكتاتورية بجميع أشكالها وأنواعها وأسمائها، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال رفدها بشعبية مؤمنة بهذه المبادئ، واعية للأخطار التي تتهددها، ومستعدة للبذل

والتضحية دفاعاً عنها (ناصر ، ٢٠٠٢) . « ويقوم التعليم بدور وظيفي في تنمية الوعي السياسي للفرد، إذ أكد العديد من الدراسات الإمبريقية، أن الفرد الأفضل تعليماً يكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية» (Dawson, 1969)، ويتأكد هذا الدور الذي يقوم به التعليم - كإحدى أدوات التربية السياسية - في تنمية الوعي بالثقافة السياسية من خلال بعض الحقائق التي كشفت عنها بعض الدراسات المقارنة التي تتصل بالفرد المتعلّم والتي بينت أنه:

- أكثر إلماماً ووعياً بتأثير الحكومة على الفرد من المواطن الأقل تعليماً.

- أقدر على متابعة الأحداث والقضايا السياسية.

- يملك معلومات سياسية أشمل، كما أن بؤرة اهتمامه بالموضوعات السياسية تكون أوسع من نظيره الأقل تعليما.

- أكثر ميلا إلى الدخول في مناقشات سياسية مع الآخرين.

- أكثر ميلاً إلى الحديث في السياسة مع محيط أوسع من الناس، في حين يميل الفرد الأقل تعليماً إلى الاعتقاد بأن هناك من الناس من يجب تجنّب مناقشته.

- يميل هذا الفرد إلى أن يكون عضوا فعّالا في المجتمع وأكثر قدرة على التأثير في بيئته الاجتماعية.

فمستوى التعليم يؤثر إيجابياً في نظرة الفرد للعالم السياسي، وفي علاقته به، وهذا التأثير يعزى إلى دور المؤسسات التعليمية كإحدى الأدوات الفعّالة للتعليم السياسي والتربية السياسية.

وكما يرى والش(Walsh،1964) فإن أحد الدروس التاريخية المستفادة، هو أن بعض النظم السياسية تستطيع أن تعمل فقط عندما يكون الناس متعلمين ، تعلماً كافياً، ومن ثم أكثر اهتماماً ومسؤولية.

## نشأة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية:

لم يكن المجتمع الكويتي يوماً ما مجتمعاً منغلقاً على نفسه، فموقعه الجغرافي جعله ينفتح على العالم الخارجي، الأمر الذي عرّضه لنوع من الطفرات الحضارية التي تخرج عن حدود التطور المألوف الذي يستغرق وقتاً كافياً لينتقل المجتمع فيه من وضع متخلف راكد static إلى وضع سريع الحركة dynamic يشد انتباه المراقبين والباحثين . ولعل أول من تأثر برياح هذا التغير المرأة، وهو أمر طبيعي يمكن ملاحظته في معظم الدول التي أخذت بأسباب الحضارة الحديثة، لا سيما الدول الغربية حين دفعت بالمرأة إلى أن تكون في مقدمة صانعي ذلك التحول الحضاري .

وكذلك الحال في الكويت، فقد نتج عن تلك الطفرة الحضارية تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية عديدة. فالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أضحت جزءا أساسيا من هذا التطور الحضاري، وتم الانتقال من حياة السيادة الذكورية إلى حياة تعترف بالمرأة كإنسان ينبغي أن يشارك في صنع الأحداث، وأن يلقى كامل الاحترام، وأن تتاح له الفرص المتاحة للرجل من تعليم وتدريب، ودخول في سوق العمل والمعترك السياسي. «هذه القضايا وغيرها من قضايا التمييز والتفرقة في المعاملة ضد المرأة تجاوزها التطور، وألقت بها رياح التغير الحضاري خلف أسوار المجتمع الإنساني» ( الصالح ، ١٩٩٦) . ولعل العقد المقبل يشهد خطوات واسعة لتحقيق ما تصبو إليه المرأة الكويتية، والأمل كبير في أن تأخذ المرأة مكانها في تنمية المجتمع الكويتي من خلال المشاركة في صنع القرار السياسي، مما يتطلب عملاً جاداً ومتواصلاً ومخلصاً. « لأن تغيّر الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي لا يتم أبداً قبل أن تسبقه تغييرات فكرية ونفسية عميقة في عقلية المرأة والرجل الكويتي لأهمية مشاركة المرأة في أمور الحياة « (العوضي ، ٢٠٠٠م) .

وقد أثبتت المرأة الكويتية أهليتها وجدارتها واستحقاقها لتلك المكانة المميزة في كافة المجالات التي أعطيت فيها حق الممارسة والمشاركة فيها اهتداء بتعاليم دينها الحنيف، حيث يقول الله تعالى في محكم كتابه: «للرجال نصيب مما اكتسبوا

وللنساء نصيب مما اكتسبن» ( سورة النساء، آية ٣٢). وانطلاقا أيضاً من روح الأسرة الواحدة كفل الدستور الكويتي جميع الحقوق والواجبات للمواطنين، ولم يفرق بين رجل وامرأة، من خلال المادة (٢٩) التي تنص على أن « الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

لقد كفل الدستور والمجتمع للمرأة المكانة والحصانة بهدف زيادة إسهامها ومشاركتها في مجالات التنمية سواء في جانب التنشئة الاجتماعية أو الجوانب الاقتصادية. وقد تدرجت المرأة في الدخول إلى مجالات القيادة والسلطة تدرجا يساير طبيعة المجتمع الكويتي نفسه، وطبيعة تطور وتنامي دور المرأة ومشاركتها في قضايا تنمية مجتمعها. فارتفعت مكانة المرأة وشغلت مناصب عديدة على صعد كثيرة حتى وصلت عام ١٩٩٤م إلى درجة مديرة جامعة ، ووكيلة وزارة، وسفيرة، كما ترأست المرأة الكويتية بعض المهن العلمية والعملية التي يمارسها الرجال. ويوجب هذا التطور في أوضاع المرأة الكويتية التأكيد على أن المجتمع يفرد مكانة خاصة للمرأة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، مما أهلها لوجودها في مواقع اتخاذ القرار وفي قوة العمل الوطنية (العجمي، ٢٠٠٠م).

ويرجع الاتجاه في تزايد نشاط المرأة الكويتية في سوق العمل إلى إدراكها لأهمية مساهمتها في عملية التنمية، وكذلك لتطور المستوى التعليمي لها، حيث أدى ارتفاع معدلات تعليم الإناث في النظام التعليمي إلى إقبالهن على الاهتمام بسوق العمل بشكل أكبر، مما يشير إلى احتمالات ارتفاع نسبة الإناث خلال الإحصاء الكلي لقوة العمل خلال الفترة المقبلة بشكل مميّز، وحديثاً -في عام ٢٠٠٦ - أصبحت المرأة الكويتية تحتل منصب وزيرة.

وإذا كانت المرأة في مجتمعنا المحلي قد واكبت حركة النهضة الحديثة، واستوعبت أهدافها، وأسهمت في تنفيذ خططها وبرامجها على قدم المساواة مع الرجل في العديد

من المجالات، وكان لها حضورها الأكثر تميّزاً كما وكيفاً في قطاعات تنمية أساسية مثل قطاع التربية والتعليم ، « فإن المستقبل المنظور يتطلب أن ترفع الحواجز المصطنعة التي فرضتها ظروف تاريخية معينة هي في جوهرها تقاليد لا تستند إلى معطيات ديننا الحنيف ولا تنبع من واقع حضارتنا التي تميزت وازدهرت لقرون عدة، وكان من عوامل ركودها أنّ العزلة قد فرضت على المرأة، وبذلك فقد المجتمع نصف طاقته الحيوية فلم يستطع أنْ يجاري حركة التحديث والتطور في جوانبها المعنوية والمادية، مما أدى إلى ظاهرة الركود الحضاري والركون إلى التقليد والأخذ عن غيرنا، دون أن نكتسب خبرة الإبداع والإنتاج أو نمتلك أدوات التطوير والتحديث» (السداني، ١٩٨٣).

ومن ثَمّ جاءت مبادرة القيادة الكويتية بإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية في وقتها، لأننا مقبلون على عصر جديد لا بد أن تشارك المرأة في صنعه على العديد من المستويات، ويتطلب ذلك رؤية واضحة لهذا الدور بصرف النظر عن حجم تمثيلها في المجلس النيابي أو في السلطة التنفيذية، فهذا الحق السياسي ما هو إلا استدعاء جديد للمرأة لتحْملَ مزيدا من الأعباء والتكاليف في بناء الوطن وتنميته .

ويتطلب دور المرأة الجديد تفهماً لطبيعة دورها داخل الأسرة، وفي نطاق المجتمع، فلم يعد مقبولاً أن تكون نشاطاتها محصورة داخل تلك الصور الاحتفالية التي تؤطر مجمل نشاطاتها الاجتماعية . وعلى المرأة أن تنهض بتحمل تبعات أكثر تتطلبها حاجات الوطن وتطلعاته وضرورات الحياة، لأن ساحة العمل الاجتماعي أمام المرأة لا تزال محصورة في دوائر محدودة نسبياً. « ومطلوب من القيادات النسائية أن تغطي ساحة الوطن كله بنشاطاتها، وأن تعمل على نشر الوعي في مختلف قطاعات الوطن، وفي جميع صفوف المواطنين، وألا تكون تلك الجهود مقصورة على المرأة وحدها، لأنه لا بد أن يتفهم الرجل دور المرأة الجديد، وأن يتقبله ويعيه، ويعمل على مساعدة المرأة زوجة وأختاً وبنتاً وعلى التفاعل معه، فتوجيه خطاب التوعية لن يكون قصرا على المرأة، وإنما هو خطاب للرجل والمرأة على حد سواء» ( الصباح ، ٢٠٠٠م).

## التعليم من مصادر الوعي السياسي للمرأة الكويتية

التعليم أكبر واجهة حضارية لأي مجتمع إنساني، وأدقّ معيار لتقدم الشعوب والأمم، وإن الاهتمام بتعليم المرأة يعكس عمق إيمان المجتمع بنصفه الآخر، كما يدلل على مدى تقدمه وأخذه بأسباب التحضر والتحديث. والتعليم هو ذلك المنهج الحضاري الذي ينتقل المجتمع من خلاله من حالة الانحطاط والتخلف إلى حالة من الرقي والتقدم. والتعليم بمفهومه الواسع والأعم، هو صناعة الإنسان وإعداده لبناء المجتمع ومواجهة معطيات العصر، وإن الهدر في نتائجه ومخرجاته جريمة بحق الأمة والمجتمع. وبعبارة أخرى فإن أيّ عملية تعليمية لابد وأن تنتهي بالتشغيل والاستغلال الأمثل للقدرات والملكات الفكرية والإبداعية لمخرجاته، دون تمييز أو تفرقة في المعاملة والاستخدام بين الجنسين لأي سبب من الأسباب». ولو تتبعنا المسيرة التعليمية في تاريخ الكويت قديماً وحديثاً لأدركنا أهمية التعليم في حياة الكويت والكويتيين، وقد جاء دستور الكويت عام ١٩٦٢ ليجعل التعليم حقاً مشروعاً للجميع، ذكوراً وإناثاً دون تمييز أو تفرقة، حيث نصّ في مادته (١٣) على أن « التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه».

وتمثل حركة التعليم النظامي الحديث التي بدأت بدولة الكويت منذ مطلع العقد الثاني من القرن السابق نموذجاً لكيفية مواجهة التحديات، التي فرضتها البيئة القاسية التي واكبت هذا الحدث بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تحققت تلك الخطوة نتيجة التعاون الذي تم بين فئات المجتمع الكويتي ، الذي اتصف بقلة الإمكانيات المادية في ذلك الوقت، فاقتصر التعليم على الذكور فقط، وعلى الرغم من ذلك، فإن حدوث هذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم، حيث استمر الاهتمام بتعليم الذكور منذ ذلك الوقت حتى أواخر الثلاثينيات.

وبدأ تطبيق التعليم النظامي الحديث للإناث في الكويت منذ أواخر الثلاثينات ، وفي ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مشابهة لتلك الظروف المصاحبة لتعليم الذكور.

وكان البدء بتعليم الإناث في فترة متأخرة عن نظيرتها لدى الذكور نتيجة للظروف الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ذلك جاءت بداية تعليم الإناث الكويتيات في فترة مبكرة لو قيست بمثيلتها في الدول الخليجية العربية الأخرى، التي لم يبدأ بها تطبيق نظام التعليم الحديث للإناث إلاّ في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات في بعضها، بل بداية السبعينيات في بعضها الآخر (الصباح،١٩٨٨م) .

وظل تعليم كل من الإناث والذكور في الكويت يسير ببطء شديد لعدة سنوات، حتى اكتشاف النفط وبداية تصديره في عام ١٩٤٦م، حيث غير ذلك الحدث كل الأوضاع السائدة بالكويت تغييراً تاماً من كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فبدأت منذ ذلك العام نهضة شاملة وسريعة أثّرت بشكل فعّال وواضح في تطوير الحياة في البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وكان الهدف من هذا التغيير اللحاق بركب الحضارة، ونقل المجتمع إلى مستوى المجتمعات المتقدمة في أقصر وقت ممكن.

وكانت الخطوة الأولى التي اتخذت من أجل تحقيق هذا الهدف تركيز الاهتمام بمجال التعليم، وتوسيعه بين فئات المجتمع الكويتي ذكوره وإناثه على حد سواء، وخصص لتحقيق ذلك جزء كبير من الميزانية السنوية المخصصة للإنفاق على الخدمات العامة. «وقد صدر القانون الأول للتعليم الإلزامي عام ١٩٦٥م فأثر بشكل فعّال في سرعة انتشار التعليم بين الإناث الكويتيات. وقد تبلور اهتمام الدولة بتوسيع مجال التعليم بين الإناث الكويتيات في أهداف وتوجهات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تم وضعها في أواخر الستينيات، حيث طالبت بتوسيع مجال التعليم، وتنفيذ إلزاميته بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إضافة إلى تحسين التعليم الجامعي وتوطيده وتنويع اختصاصاته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية، واهتمت الدولة، كذلك بالعنصر النسائي حين طالبت جميع المسؤولين بتشجيع العنصر النسائي على الانخراط في ميادين الأعمال المختلفة ، فكان لكل ما سبق الأثر الفّعال في زيادة إقبال الإناث على التعليم، والالتحاق بالمراحل التعليمية المتعددة»(العبد الغفور، ١٩٨٤م).

ومن خلال الأهداف والتوجهات التي وضعتها واحتوتها الخطة الخمسية الثانية للتنمية بالدولة في منتصف السبعينيات، أشير إلى اهتمام الدولة بالعنصر النسائي وبتحسين أوضاعه التعليمية، وتشجيعه على الاشتراك في عملية التنمية الشاملة لا سيّما أن تلك الخطة ركزت على تنمية الموارد البشرية مع الاهتمام الواضح بدور المرأة في التنمية الشاملة من أجل الاستفادة من الرصيد الكبير من الإناث في سن العمل، ويتم ذلك بالسعي إلى زيادة نسبة إسهام الإناث في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاء ذلك الاهتمام بالعنصر النسائي بدولة الكويت نتيجة صغر المجتمع السكاني بالنسبة لحجم متطلبات النشاط الاقتصادي الذي ينمو نمواً سريعاً، فاهتمام الخطة الخمسية المذكورة بتنمية العنصر النسائي ، يعد عنصراً رئيساً في تطوير المجتمع بأكمله .

وقد جاءت الخطوة المهمة المكمّلة لنشر التعليم في عام ١٩٨١م، عندما سن قانون محو الأمية ، الذي كان الهدف منه إلحاق الذكور والإناث بالتعليم، ممن لم يتلقوا أي نوع من التعليم، لرفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً بما يجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع، وفي مواجهة متطلبات الحياة، لا سيّما أن هذا القانون يلزم بالالتحاق بالتعليم الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين سن الإلزام (١٤ سنة) وسن ٤٠ سنة والإناث العاملات فقط، اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن الإلزام (١٤ سنة) وسن ٣٥ سنة (الصباح، ١٩٨٨م).

مما سبق ذكره يتضح مدى اهتمام المسؤولين بدولة الكويت بالنهوض بأوضاع المرأة الكويتية، التي منحت منذ فترة ليست بالقصيرة فرصاً متساوية مع الرجل الكويتي في مجال التعليم، ونالت التشجيع الكافي من أجل الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وقد كان الدافع الرئيسي لكل تلك الخطوات، التي اتخذت تجاه المرأة الكويتية ، يتمثل في طبيعة عملية التنمية التي مرت بها دولة الكويت، وما زالت تعيشها حتى وقتنا الحالي( الصباح ، ١٩٨٨م).

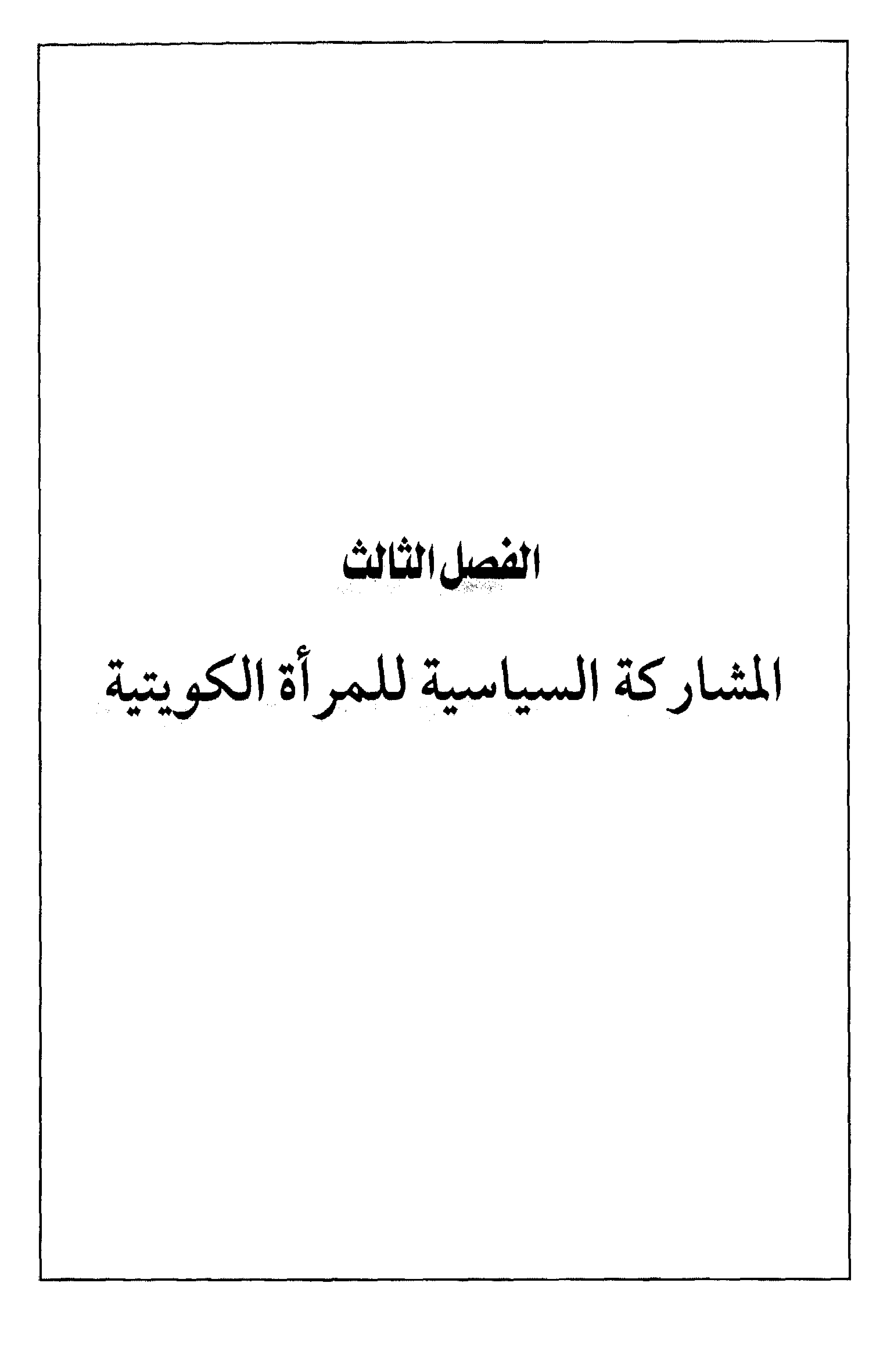
وقد سجل التعليم بدولة الكويت قفزة رائدة حيث تم افتتاح «جامعة الكويت» في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٦ بتأسيس كلية للعلوم وأخرى للآداب والتربية، وكان عدد الطلبة في السنة الدراسية الأولى لا يتجاوز (٤١٨) طالباً وطالبة، وفي العام التالي، لافتتاح الجامعة أنشئ المزيد من الكليات، حيث تم في شهر أبريل من عام ١٩٦٧م افتتاح كليتين جديدتين، إحداهما للحقوق والشريعة، والأخرى للاقتصاد والعلوم السياسية ، ثم افتتحت بعد ذلك كلية الهندسة والبترول في العام الدراسي (٧٥/ ١٩٧٦م) ثم تلاها في العام الدراسي (٧٦/ ١٩٧٧م) كلية الطب، وأخيراً تم إنشاء كلية التربية مستقلة عن الآداب من العام الدراسي (٨٠/ ١٩٨١م) (الكويت. وزارة التخطيط، ١٩٨١). ثم أضافت الجامعة كليات أخرى (العلوم الإدارية والطب المساعد والصيدلة والأسنان) فضلا عن توسعة التخصصات داخل جميع الكليات.

كان إقبال الطالبات الكويتيات على الالتحاق بجامعة الكويت ملحوظاً، ويفوق منذ البداية إقبال الطلاب على الالتحاق بها، ففي العام الدراسي ٦٩/ ١٩٧٠م الذي تخرجت فيه أول دفعة من طلابها حيث كان عدد الطالبات الكويتيات (٦٣٢ طالبة)، ويعادل ٩٧, ٥٠٪ من مجموع أعداد الطلاب المقيدين بسنواتها الدراسية الأربع (الكويت. وزارة التخطيط ، ١٩٨١م) .

إن مؤشر تفوق الفتاة الكويتية في مجال التعليم لم يقف عند التعليم العام والتعليم الجامعي، بل تجاوز ذلك إلى التعليم التطبيقي، ولا شك في أن توجه الفتاة الكويتية نحو هذا النوع من التعليم يثير الكثير من الإعجاب. لأن إقبال الطالبات الكويتيات على الالتحاق بمعاهد، ثم بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، يفوق منذ وقت مبكر إقبال الطلاب الكويتيين على الالتحاق بها، فوفقاً لأول إحصاءات رسمية منشورة عن أعداد الطلبة ( بنين وبنات) المقيدين بالهيئة المذكورة وأعداد خريجيها، بلغت نسبة الإناث في مجموع المقيدين ومجموع الخريجين الكويتيين ٤٨, ٥٤٪ و٤٥،٦٠٪ على التوالي في عام ٨٤ / ١٩٨٥م ( الكويت. وزارة التخطيط، ١٩٨٦م). و١٧, ٦١٪ و٧٤،١٪ على التوالي في عام ٩٧/ ١٩٩٨م ( الكويت. وزارة التخطيط، ٢٠٠٥م).

لقد استثمرت الدولة أموالاً طائلة في إعداد المرأة للعمل ( تعليماً وتدريباً) وهو- بلا شك- استثمار وطني راشد يستحق كل تقدير وثناء، وكان على الدولة أن تتنبّه إلى كيفية الاستفادة القصوى من هذا الاستثمار البشري في عمليات بناء الدولة العصرية، وتطوير المجتمع المدني، ليواكب المتغيرات الدولية في هياكلها الحضارية، وألا يكون هذا الإنفاق وتلك الجهود المبذولة مجرد واجهات سياسية ينتهي مفعولها بانتهاء الحدث، ومن ثم يمكن القول «إن المرأة الأكثر ثقافة وتعليماً تشكل النسبة الكبرى في قوة العمل النسائية، وهذه ظاهرة تستحق التشجيع من أصحاب القرار، بحكم أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة، كانت أكثر قدرة على العطاء وأكثر وعياً وفاعلية وإنتاجاً وإبداعاً « (الصالح ، ١٩٩٦م) .

مما سبق يمكن القول إن التعليم النظامي الحديث بدأ من الكويت بالنسبة للإناث منذ أواخر الثلاثينيات، أي أنه جاء متأخراً عما يقابله من تعليم الذكور الذي بدأ منذ بداية العشرينيات، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الإناث الكويتيات أصبحت في الوقت الحاضر تشكل ما يزيد على نصف العدد الإجمالي للطلبة والطالبات الملتحقين بالدراسة الحكومية، أي أنهن مشاركات للذكور مناصفة في جميع المراحل المدرسية، إلى جانب أنهن تفوقن على الذكور عددياً في المرحلة الجامعية. « وجميع هذه المؤشرات تدل دلالة واضحة على أن دولة الكويت تسير سيراً حثيثاً نحو تعليم الفتاة الكويتية من ناحية، وعلى أن النظرة التقليدية نحو تعليم الفتاة بدأت تتلاشى، إن لم تكن قد زالت بالفعل» ( الرميحي ، ١٩٨١م) .



# الفصل الثالث

# المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

# الفصل الثالث
# المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

**لمحة تاريخية** : « يعد الشعب الكويتي من الشعوب المعروفة في ممارسة المشاركة السياسية، فيما يتعلّق بقيام الأفراد بنشاط يمس مباشرة السلطة الوطنية، والتجربة السياسية في الكويت بدأت منذ عام ١٩٢١ بتشكيل مجلس الشورى الذي لم يدم سوى بضعة أسابيع لأسباب تتعلق ببنية السلطة في الكويت» ( بترسون ، ١٩٨٩ ) .
وقد كانت هناك أصوات تنادي بمنح المرأة حق المشاركة السياسية من انتخاب وترشيح، وأخرى مجابهة لها معارضة ومستنكرة مثل هذه المطالبة، ولكل فريق من هؤلاء أدلته وأسانيده التي يسوقها محتجاً بها ومطالباً بالأخذ برأيه وفقاً لما قدمه من أدلة وأسانيد تؤكد سلامة رأيه الذي يعتنقه . وكانت هناك سلسلة من المطالبات والاقتراحات التي قدمها بعض مرشحي مجلس الأمة خلال برامجهم الانتخابية .

**المطالبات بحقوق المرأة في مجلس الأمة:**

شهدت الكويت في العقدين الأخيرين سلسلة من المطالبات والاقتراحات تمنح المرأة حقوقها السياسية، وكان لعدد من النواب في مجلس الأمة دور بارز في هذا الشأن ونستعرض أهم المطالبات التي جاءت كالتالي:

١- بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧١م تقدم أحد النواب من كتلة النواب الديمقراطيين باقتراح بمشروع قانون يمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الانتخاب..

٢- في التمهيد لانتخابات عام ١٩٧٥م قامت كتلة نواب الشعب بتقديم برنامج أخذت قضية الدفاع عن حقوق المرأة مكانا بارزا فيه.

٣- بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٥م تقدم بعض النواب بأول مشروع قانون مفصل يعطي النساء جميعا حقوقهن السياسية كاملة بالترشيح والانتخاب، وكانت تلك أول مطالبة برلمانية بحقوق المرأة السياسية من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدتها والدفع بها إلى مزيد من التطور والتقدم، وذلك بعد أن تكشفت خلال مسيرة الديمقراطية بعض العيوب التي كادت تشوه هذه المسيرة وتقضي على الآمال المعلقة بها (السداني، ١٩٨٣م).

٤- في عام ١٩٨١ تقدم أحد النواب باقتراح قانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب والاعتراف بحق المرأة، وتعد هذه المطالبة البرلمانية الثانية من نوعها، وذلك عرفانا للمرأة الكويتية بدورها المميز، ومكانتها اللائقة في الحياة الاجتماعية، واعتزازا بأهليتها ونضج وعيها وتضحيتها أضحى من اللازم أن تثاب بإشراكها في الحياة السياسية والنيابية في حدود الحق في انتخاب أعضاء مجلس الأمة، دون حق الترشيح لعضوية المجلس الذي لم تتهيأ الظروف بعد لتقريره .

٥- أما المطالبة الثالثة فكانت بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٢م حين قامت النساء باحتلال كل مقاعد الحضور في قاعة مجلس الأمة، في تظاهرة احتجاج واستنكار جماعية لقرار رفض منح المرأة حقوقها السياسية، وهي تعدّ مطالبة نسائية خالصة ، وكانت المشاركات في التظاهرة يأملن أن يفتح المجلس ملف المرأة، ويعيد من جديد مناقشة موضوع منحها حقوقها السياسية .

٦- في عام ١٩٨٦م تقدم أحد النواب باقتراح بقانون يمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح

٧- في عام ١٩٩٢م تقدم أحد النواب باقتراح قانون يمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة. وذلك بالعمل على إشراك قطاع عريض، هو نصف هذه الأمة، متمثلا في المرأة التي أثبتت كفايتها وجدارتها في الميادين كافة، كما قدمت التضحيات الفعّالة للوطن إبان محنته وأثبتت أنها قادرة على تحمل الأمانة مع ما بلغته المرأة

الكويتية من ثقافة وعلم، حيث إن هناك أستاذة جامعية، ومديرة جامعة، ووكيلة وزارة مساعد، وسفيرة وهي تمثل نصف المجتمع كما أن منح المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية هو السائد لدى معظم الدول العربية، ناهيك عن الدول غير العربية الإسلامية وغير الإسلامية التي تقررت فيها هذه الحقوق للمرأة منذ أمد بعيد .

٨- في ٢٠ يوليو ١٩٩٤م تقدم بعض النواب باقتراح قانون يعطي للمرأة حقها في الانتخاب والترشيح .

٩- بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦م تقدم بعض النواب باقتراح قانون يمنح المرأة حقوقها السياسية .

١٠- بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٩٧م تقدم نائبان باقتراح يعطي للمرأة حقوقها السياسية. (العتيبي ، ١٩٩٩م) .

كما أقيمت المؤتمرات النسائية العديدة التي تطالب بإقرار حق التصويت والترشيح للمرأة، وسوف نستعرض هنا مؤتمرين بارزين كمثال على مطالبات المرأة الكويتية بحقوقها:

**١- المؤتمر النسائي الكويتي الثاني (١٩٧٥م):**

عقد المؤتمر النسائي الكويتي الثاني في ٢٣ مارس ١٩٧٥م بدعوة من جمعية النهضة الأسرية تحت عنوان «واجبات وحقوق المرأة الكويتية في ظل التنمية الشاملة» وشارك في عضويته ممثلو قطاعات المجتمع من الجنسين انطلاقا من مبدأ المساواة. وضم (١٥) خبيراً من مختلف التخصصات، و ٨٧ مشتركاً في لجانه و ٢٠٠ مراقب. وحضره ٥٠٠ شخص . وتوجهت لجنة من المؤتمر إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، وإلى رئيس مجلس الأمة لعرض وجهة نظر المشاركات. وكان أبرز ما انبثق عن المؤتمر الطلب بالمشاركة في المجال السياسي ومجالس الأحياء الشعبية، وتكوين قطاع اجتماعي مشترك تموله الحكومة تحت اسم إدارة أهلية .

وكان من أهم توصيات المؤتمر:

**أولا:** يوصي المؤتمر حكومته ونوابه بضرورة الوقوف إلى جانب المرأة في منحها كامل الحقوق السياسية التي قررها الإسلام لها وأيدها الدستور الكويتي أسوة بشقيقها الرجل.

**ثانياً:** يوصي المؤتمر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت بتشجيع وتقدير دور المرأة الكويتية كمتلقية للثقافة ومساهمة بها في مختلف مجالات الفنون وإعطائها الفرصة للإنتاج الجيد، والمحافظة على الصناعات اليدوية ورعايتها كصناعة السجاد وإحياء الصناعات التقليدية وذلك للمحافظة على التراث القومي .

**ثالثاً:** يوصي المؤتمر بمشاركة المرأة في مجالس الأحياء الشعبية حين قيامها والنظر في إقامة قطاع اجتماعي مشترك في ميادين الخدمة العامة يمول حكومياً كإدارة أهلية.

**رابعاً:** تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر النسائي الكويتي الثاني .

**٢- المؤتمر النسائي الأول بعد التحرير (١٩٩٤م)**

دعا المؤتمر النسائي الأول الذي عقد في الكويت بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي في فبراير ١٩٩١م، إلى إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية من خلال إقرار حقها الدستوري في الانتخاب والترشيح .

واستمر المؤتمر الذي عقد برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ثلاثة أيام، ونظمته الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت عنوان « دور المرأة في التنمية « وشارك فيه عدد من المنظمات النسائية العربية وخبراء قانونيون. وتضمنت توصيات المؤتمر عدة بنود من أهمها إعلان الدعوة لرفع التحفظات عن بعض بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، وإلى تعزيز وسائل التثقيف التي ترمي إلى تكوين وعي اجتماعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية التي يضمنها الدستور، ولا سيما حقها في الانتخاب والترشيح ( العتيبي ، ١٩٩٩م).

وكان قرار ١٦ مايو ٢٠٠٥م الذي أعطى المرأة الكويتية حقها السياسي في الترشيح والانتخاب تتويجاً لمسيرة كفاح طويلة للمرأة الكويتية التي شهدت الكثير من الانتكاسات في بعض الأوقات وإنجازات في أوقات أخرى. والذي جاء نتيجة للرغبة الأميرية السامية بتمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب تلك التي أُعلن عنها قبل ٦ سنوات بالضبط أي في ١٦ مايو ١٩٩٩ (العتيبي، ٢٠٠٥م).

**- العوامل المحددة لمشاركة المرأة الكويتية السياسية**

يفترض باحثو السياسة أن ثمة ارتباطاً بين مجموعة عوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية من ناحية، ومستوى المشاركة السياسية عموما، والمشاركة السياسية للمرأة من ناحية أخرى، وتشتمل العوامل المحددة للمشاركة السياسية عوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية مثل السن والتعليم والدخل والمهنة، ويُعد متغير التعليم أحد أهم عوامل المشاركة السياسية، فالتعليم يكسب الفرد مهارات أساسية في التعامل مع المؤسسات السياسية كالأحزاب والإدارات والسلطة التشريعية، مما يسهل عملية المشاركة، كما يساعد التعليم على فهم الأحداث الجارية، وإدارة المناقشات السياسية، وتكوين رأى عام صائب بسهولة ( الظفيري، ١٩٩٥م)، « وإذا كانت الحقوق السياسية تتمثل أساساً في إتاحة الفرصة للمواطنين في الاشتراك في شكل الحكم وصياغة القرارات والقوانين التي تنظم حياتهم ، والحقوق المدنية تشمل حرية إبداء الرأي والاجتماع والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات فإن الحقوق الاجتماعية هي حقوق أضيفت مؤخرا للمواطنين بعد ازدياد المطالبة الشعبية وتتمثل في حق الشعب في التعليم والعمل وتوفير الضمانات المختلفة» (أحمد ، ١٩٨٠م)، ولا يمكن لنا الحصول على ذلك إلا بالتبادل بين المؤسسات المجتمعية المختلفة وعلى رأسها المؤسسة العلمية والمؤسسة الإعلامية، فثمة علاقة متبادلة بين التعليم ووسائل الاتصال الجمعي التي تحقق الانفتاح على العالم الخارجي، مما يبرز الدور الذي يقوم به التعليم في تحديث المجتمع ، والتعليم أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية، كما يزداد في وجوده

أثر المتغيرات الأخرى، فالتعليم يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدني، وهو لازم للمشاركة السياسية ، أما العامل الآخر والمرتبط بالمشاركة السياسية فهو «العمل»، فإذا كانت المشاركة السياسية تمثل زيادة بين أعضاء المجتمع ذوي الفرص التعليمية الأفضل، فإنها تميل كذلك إلى الزيادة بين الجماعات المهنية وذات الدخل الأعلى، وترجع المشاركة السياسية المرتفعة من جانب إلى جماعات المكانة العليا استناداً إلى المهنة والدخل في معظم المجتمعات، وفي جانب منها إلى تعليمهم المتفوق، وفي جانب آخر إلى الفرص المتزايدة المتاحة لهم للتوصل إلى المعرفة المباشرة للسياسة والقضايا السياسية والتأثير فيها، كذلك إلى سهولة الوصول إلى مراكز القيادة السياسية ومصادر اتخاذ القرار، وفي معظم الأحيان يرجع النشاط السياسي المرتفع بين أصحاب المهن ذات المكانة العليا إلى ما يتميزون به من اهتمام ووعي وقدرة على إدراك العلاقة بين مصالحهم الخاصة والقرارات والأهداف السياسية، وهذا يعني أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطاً شرطياً وإيجابياً بالمهن والعمل ( جلبي ، ١٩٨٥م)، كما يعد عامل السن محدداً لمدى المشاركة السياسية في الدولة، ففي الكويت يحدد السن بواحد وعشرين سنة للناخبين، وثلاثين عاماً لمرشحي مجلس الأمة، كما أن للدخل أثره في عملية المشاركة، ولم تؤكد الدراسات السياسية أن عامل النوع يرتبط باختلافات في المشاركة السياسية، وإن كانت الوقائع تشير إلى زيادة ملحوظة في المشاركة السياسية للرجل على حساب المرأة، بل إن القوانين في بعض الدول ما زالت تحول دون هذه المشاركة «وبخصوص العمل للمرأة الكويتية فإن المجتمع يسمح بعمل المرأة، ولكنه لا يشجع هذا العمل إلا اذا أسهم مباشرة في الاستعاضة عن العمالة الوافدة، وذلك بالنسبة للأعمال التي تحظى بالقبول وفقا للمعايير الكويتية دون غيرها، وهكذا فإن عمل المرأة لا يكون من أجل سد النقص ولا من أجل المنافع الاقتصادية ، وإنما يرجع فيما يبدو إلى الرغبة في أن تملأ الفتاة المتعلمة الوقت خلال الفترة ما بين تخرجها وزواجها، أو لكي تساير المرأة الكويتية ظروف العصر، أو لتوفير البديلات للعاملات غير الكويتيات» (الأغا والمانع ، ١٩٨٤م) .

ويمكن إجمال موانع المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في ثلاث مجموعات :

(أ)عوامل وعقبات نابعة من المرأة والحركة النسائية بوجه عام .

(ب) عوامل اجتماعية .

(جـ) عوامل خاصة بالقوانين والتشريعات .

أما مجموعة العوامل الخاصة بالمرأة ذاتها فتكمن في محدودية وعي المرأة الكويتية – نسبيا – في إطار النظام السياسي والاقتصادي، فالمرأة الخليجية زاهدة في العمل السياسي، وتميل إلى العمل في مجالات أخرى، ولعل التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تكوين هذا الوعي الذي يفرض على المرأة تصورا لذاتها يتسق مع الرأي القائل بعدم أهلية المرأة للعمل السياسي (الظفيري ، ١٩٩٥م) ، « كما يعد انخفاض مستوى الوعي بضرورة المشاركة السياسية أحد أهم العوامل المانعة لوصول المرأة إلى أهدافها، وقد انتهت دراسات عديدة إلى أن أوضاع المرأة الكويتية هي نتاج لشبكة من العوامل المجتمعة، وأن فهم هذه الشبكة ووضع الحلول لها لا يمكن إلا في ظل فهم واكتشاف قوانين المجتمع الكويتي وخصوصياته» (الرميحي، ١٩٨١م)، كما تسود بعض الاعتقادات لدى المرأة بأنّ الرجال أكثر ثقة بالنفس وإدراكاً لمجريات الأمور من المرأة، وأن الرجال أكثر اتزاناً في انفعالاتهم من النساء، وكذلك فإنهم أكثر قدرة على العمل والإفادة من المرأة، وأن الرجال أكثر صراحة وتعبيرا من المرأة وأقدر منها في مواجهة المواقف.

أما المجموعة الثانية من المعوقات فتضم العوامل الاجتماعية التي تقف في طريق تحقيق المرأة لمكاسب سياسية، ومن هذه العوامل سيادة المعتقدات الاجتماعية بأن المرأة مكانها الأساسي هو البيت، وعلى أحسن الأحوال فإن الوظيفة ضرورة قبل الإنجاب، ومن ثم فإن عمل المرأة لا يجب أن يكون فيما يتطلب الاستمرار كالطب وغيره، ويعتقد فريق غير قليل من العامة والعلماء أن الطبيعة العاطفية للمرأة تجعلها غير مؤهلة لتحمل المسؤولية وأنها تفتقر إلى القوة وإلى الرؤية الصحيحة لاتخاذ القرارات المناسبة، في

حين يرى علماء الاجتماع أن التنشئة الاجتماعية مسؤولة عن هذه الصورة الخاطئة عن الذات ( صبيح ، ١٩٨٠م) ، «والنظرة الاجتماعية للمرأة في بعض البلدان في إطار الثقافة الاجتماعية تتجه إلى اعتبار المرأة محققة لغرضين أساسيين هما الجنس والخدمة، وقد تكرس الثقافة قوة واستقلالية الرجل وتدعيم تبعية المرأة» (عبد الخالق، ١٩٨١م)، «والنمط القبلي كذلك يفرض على المرأة تبعية للأب أو من يقوم مقامه، كما أن هناك رأياً يقول إن المستفيد من حركة المرأة الساعية إلى إقرار الحقوق السياسية قلة ضئيلة تتصدر العمل العام، وأن هذا العمل تسيطر عليه النخبوية والطبقية ولن تستفيد منه عموم النساء» ( الشايجي ، ١٩٩٢م).

وأما المجموعة الثالثة من العقبات فتكمن في قانون الانتخاب الذي يجيز للرجل - دون المرأة - حق الانتخاب والترشيح، كما كانت تكمن في ضغط القوى الرافضة لممارسة المرأة لحقها في المشاركة السياسية، وقد برز هذا المانع نتيجة ضآلة المؤيدين في مجلس الأمة لتوصيات اللجنة المختصة بدراسة حقوق المرأة السياسية سابقاً.

بقيت ملحوظتان في إطار الحديث عن العقبات التي حالت دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، أولى هاتين الملحوظتين تلك الفجوة الكبيرة بين حصول المرأة على حقوقها في المشاركة السياسية وممارسة هذه الحقوق وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي، إذ لم تستطع النساء في الوطن العربي - بعد نصف قرن تقريباً من حصولهن على حقهن في المشاركة السياسية - « أن يقتحمن المؤسسات السياسية، بما يتناسب مع أعداد النساء من الناحية الديموغرافية، بل إنّ تراجعاً قد ظهر في أعداد النساء في المؤسسات السياسية بشكل عام ( أبو زيد ، ١٩٨١م)، وهنا يبرز تساؤل المرأة الكويتية حول حقوقها السياسية كاملة كحقها في الترشيح والانتخاب وهل من المتوقع أن تكون المرأة الكويتية أفضل حالا من أختها العربية خاصة في مجتمع قبلي لا يحبذ أساسا فكرة السماح للمرأة بالمشاركة السياسية ؟ وأما بخصوص الملحوظة الثانية فتتعلق بطبيعة العمل النسائي الذي يمكن أن تغلب عليه النخبوية، بحيث يقتصر على قلة قليلة من الناشطات سياسياً دون أن تستفيد المرأة عموما من المشاركة الحقيقية ، فهناك

أغلبية ساحقة من النساء ما زلن محتاجات إلى القوة السياسية الحقيقية، وإلى جزء من المشاركة في صنع القرارات في مجتمعات نالت فيها المرأة حق المشاركة السياسية، فهل يمكن أن يصبح العمل النسائي في الكويت بعدما حصلت المرأة الكويتية على حق المشاركة السياسية عملا إنسانياً؟» ( السعداوي ، ١٩٨١ ) .

**الهيئة التدريسية والعمل السياسي**

الجامعة اليوم هي جامعة المجتمع، وليست برجا من أبراجه العاجية كما كانت في العصور الوسطى، ومعنى هذا أن الجامعة إحدى منظمات المجتمع المهمة إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهي لذلك تعكس آماله وتطلعاته وتهتم بمشكلاته، وأساتذة الجامعة أنفسهم هم أبناء المجتمع يعملون من أجل خيره ورفاهيته، ويحسون بواقعه ومشكلاته وآماله وآلامه. بل إنهم أقدر الناس على الإحساس بمشكلاته، وأقدر الناس على تشخيصها وعلاجها باعتبارهم قمة الفكر في المجتمع. وإن مسؤوليات أستاذ الجامعة تفرضها واجباته نحو طلبته، فهؤلاء الطلبة في حاجة كبيرة وملحّة إلى التوجيه والرعاية الأكاديمية وغير الأكاديمية، وهم في حاجة أيضاً إلى الرأي السليم الموضوعي، والمشورة الصادقة الأمينة، «كما أن مسؤوليات الأستاذ التعليمية تقتضي تجديد معارفه ومفاهيمه باستمرار، فنحن وكما هو معروف نعيش في عصر تتطور فيه المعرفة وتتحرك بتسارع مذهل، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأستاذ مسؤول عن مجتمعه بدراسة قضاياه ومشكلاته التي تقع ضمن إطار اختصاصه في محاولة إيجاد الحلول لها، وذلك من خلال البحث العلمي، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن أستاذ الجامعة قيادة فكرية عليها أن تقدم المعلومات الدقيقة والرأي الموضوعي للمجتمع» (مرسي ، ١٩٨٧م).

ويقودنا هذا إلى إدراك أهمية مشاركة الجامعة في العمل السياسي العام، وهنا يمكن القول بصورة عامة إنّ هناك اتفاقا يكاد يكون شاملاً بضرورة الوعي بمشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في هذا العمل وإدراك أهميته. «فالجامعة إحدى مؤسسات الدولة وبحكم رسالتها ووظائفها. فهي ذات موقع خاص متميز، وبالتالي فإن مشاركتها

في العمل السياسي العام يضفي على هذا العمل قيمة ومكانة يستحقهما ويتطلبهما. كذلك فإن مشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في العمل السياسي العام يساهم في تأدية الجامعة لجوانب مهمة في وظيفتها التعليمية ، وبخاصة فيما يتعلق بالتربية السياسية والتربية الديمقراطية لطلبتها . كما أن أساتذة الجامعة في سلوكهم وتصرفاتهم يمثلون مدرسة غير مقصودة للطلبة في التربية السياسية» (التل ، ١٩٨٧م).

ومن ثَمّ فإن العمل السياسي ينقسم نظرياً بصورة عامة إلى عمل سياسي عام يشمل جميع النشاطات والفعاليات السياسية ذات الطابع العام، وعمل سياسي حزبي يشمل جميع النشاطات والفعاليات السياسية ذات الطابع الحزبي. وهناك اتفاق يكاد يكون عاماً على أهمية مشاركة الجامعة مؤسسة وأساتذة وطلبة في العمل السياسي العام وضرورته. فالعمل السياسي العام مسؤولية وطنية عامة يجب أن يشارك فيها جميع المواطنين. ويقابل هذا الاتفاق -الذي يكاد يكون عاما بأهمية وضرورة مشاركة الجامعة في العمل السياسي العام- اجتهادات ثلاثة حول مشاركة الجامعة في العمل الحزبي، ولكل اجتهاد من هذه الاجتهادات الثلاثة منطقه الذي يعتمد عليه:

الاجتهاد الأول يؤمن بأهمية وضرورة مشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي ويعتقد أصحابه أن لأساتذة الجامعة وطلبتها الحق بالانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما أن لهم الحق في تولي المسؤوليات القيادية فيها ولهم الحق أيضا في المشاركة في جميع نشاطات الحزب وفعالياته من اجتماعات وندوات ومحاضرات ومظاهرات وانتخابات وغيرها. والذين يؤمنون بهذا الاجتهاد يرون أن مشاركة الأساتذة والطلبة في العمل السياسي الحزبي تعني مشاركة فئة منتقاة ومختارة من فئات المجتمع، وغيابها عنه له انعكاسات سلبية كثيرة.

أما الاجتهاد الثاني فيرفض رفضاً باتاً مشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي ويعتبره إضراراً بالجامعة ورسالتها ووظائفها وأهدافها، ومن ثم فالأساتذة يتفرغون لواجباتهم الأكاديمية وما تتطلبه هذه الواجبات من مهام، ويتفرغ الطلبة لمتابعة واجباتهم التعليمية وما يرتبط بها من نشاطات. وإن عدم مشاركة الجامعة بالعمل السياسي

الحزبي لا تعني بأي حال من الأحوال عدم مشاركة أساتذة الجامعة وطلبتها في العمل الوطني العام، بل العكس هو الصحيح. فالأساتذة تمشياً مع مواقفهم الأكاديمية ومسؤولياتهم التعليمية، مدعوون لأن يكونوا من وراء العمل الوطني قدوة ومثالا. ثم إن تنمية الاعتزاز القومي والانتماء الوطني والوعي السياسي العام لدى الطلبة ، وهي جوانب مهمة في شخصية المواطن ، لا يمكن أن تتم بطريقة فعّالة وإيجابية إلا من خلال مشاركة هؤلاء الطلبة في العمل الوطني العام.

أما الاجتهاد الثالث فيوافق على مشاركة الجامعة بالعمل السياسي الحزبي وفق شرطين: الأول : إبعاد حرم الجامعة عن النشاطات والفعاليات الحزبية بجميع أشكالها وأنواعها، أما الثاني فهو منع أستاذ الجامعة من أن يستغل موقعه الأكاديمي للترويج لفكر ومبادئ وأهداف أي حزب سياسي خلال وجوده وعمله في الجامعة، فالأستاذ بحكم موقعه الأكاديمي، وكما هو معروف له قدرة فائقة وتأثير كبير على توجهات الطلبة التي قد تكون ظالمة ومستغلة. وفيما عدا ذلك فيمكن للأستاذ أن ينتسب إلى الأحزاب ويساهم في جميع نشاطاتها وفعالياتها، ويشترك في جميع مسؤولياتها خارج حرم الجامعة، والأمر نفسه ينطبق على الطالب ( التل ، ١٩٩٧م).

**معوقات المشاركة السياسية للمرأة:**

تعد الثقافة السائدة في المجتمع من أهم العناصر التي تساهم في تحديد حجم مشاركة المرأة السياسية وأوجه هذه المشاركة بالنظر إلى المجتمع العربي، وعلى الرغم من أن هناك عوامل تحدّ من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أو امرأة في العملية السياسية كغياب الحريات وانخفاض درجة الوعي السياسي وانتشار الأمية وضعف الأحزاب والنقابات، لكن يجب عدم إغفال فكرة أن هناك عوامل تؤثر في المرأة أكثر من تأثيرها في الرجل في المجتمع العربي عموماً وفي المجتمع الكويتي على وجه الخصوص ، ومن أهم هذه العوامل الثقافة السياسية السائدة التي تحدد الدور السياسي للمرأة في المجتمع(عاشور، ٢٠٠٣م).

إنّ المجتمعات العربية، لا تزال تجمع بين العلاقات القبلية والعلاقات الإقطاعية والعلاقات شبه الرأسمالية، وأخيراً العلاقات الدولية القائمة على التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، والتي أصبحت نظاماً أساسياً تعمل في إطاره تلك العلاقات على اختلافها، وتختلف إلى حدٍّ كبير حول وضعية المرأة الاجتماعية ودرجة مشاركتها السياسية في كل مجتمع عربي بحسب تقدم أو تخلف علاقات الإنتاج السائدة فيه، مع العلم بوجود نسق ثقافي واحد يحكم كل المجتمعات العربية ويؤثر في طبيعة العلاقات السائدة، وبالتالي في مساحة العمل الاجتماعي والسياسي للمرأة. «وينطلق هذا النسق من مفاهيم تقليدية ترى أن دور المرأة الأساسي يتحدد بحكم كونها زوجة وأماً وربة بيت، ومن ثم فإن دورها في الخدمة المنزلية وفي رعاية الزوج والأبناء هو المصير الحتمي الذي يتحدد في ضوئه وجودها الاجتماعي والذاتي» (فهمي، ٢٠٠٣م).

وهذا يقود إلى وجوب معرفة أهم العقبات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العربية في الوطن العربي والتي تتمثل بالآتي :

(١) **التنشئة الاجتماعية**: إن التنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تنشئة الرجل. فالتنشئة الاجتماعية للمرأة تعدها لدور الأنوثة في المستقبل، كأن تكون ربة بيت وأماً نموذجية وزوجة صالحة. وبناء على ذلك نجد اهتمامات متصلة بعالم الأنوثة الذي ستعيش فيه الفتاة فيما بعد، كأن تتعلم الحياكة، وطهي الطعام، وإدارة المنزل. وتعد الأمور السياسية، أموراً فيها «ذكورة» ولا تهتم بها المرأة، وبالتالي فهي تدخل في عالم الرجل (الجوهري، ١٩٨٤) .

ونحن نعلم أن سلوك الإنسان في المستقبل يعتمد اعتماداً كبيراً على التنشئة الاجتماعية التي مر بها، وتوضح مارجريت ميد (Mead, 1950) هذه الصلة بين السلوك والتنشئة الاجتماعية من خلال دراستها لثلاث قبائل اختلف فيها نوع التنشئة، مما أدى إلى اختلاف سلوك المرأة في كل منها فيما بعد . والملاحظ في البيئة المصرية أن الأم تعلم ابنتها لأن تكون زوجة صالحة وطاهية ماهرة وأماً حنوناً، ولكنها لا تقدم لها

أي نصائح تعودها على الاشتراك في الاهتمامات السياسية في المستقبل . وقد دلت الدراسات في بعض الدول المتقدمة مثل دراسة كيلر (Keller, 1975) في الولايات المتحدة الأميركية على أنه «رغم الحرية المتوافرة للمرأة فإن اهتماماتها تتركز حول الزواج، والمنزل، والأطفال، وبالتالي فإن التنشئة الاجتماعية تتركز حول اكتساب الفتاة للمهارات المختلفة التي ستستخدمها في يوم من الأيام عندما تكون زوجة. ونتيجة لمثل هذه التنشئة الاجتماعية نجد أن نسبة قليلة من النساء يسهمن في المشاركة السياسية، وهنا يجب أن نلاحظ أن عدم المشاركة السياسية للمرأة يعد إحدى الظواهر الموجودة في كثير من المجتمعات».

(٢) **الأمية**: تعد أحد العوامل الرئيسة التي تقف عقبة أمام التقدم بوجه عام، وتقدم المرأة بوجه خاص، ومن المعروف أن التعليم يوسع مدارك الفرد ويساعده على التعرف على حقوقه وواجباته وعلى المشاركة في أوجه الحياة المختلفة. وقد أظهر ليبست (Lipset, 1954) وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتصويت في الانتخابات وهو أحد أوجه المشاركة السياسية.

(٣) **ضيق الوقت**: تقوم المرأة بواجبات متعددة في أثناء اليوم، فهي مسؤولة عن نظافة المنزل، وإعداد الطعام ومعاونة الأبناء في واجباتهم، هذا إلى جانب عملها الأساسي خارج المنزل إذا كان لديها عمل، والملاحظ أن أعمال المرأة تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها، وكثيراً ما سمعنا عن ضيق الوقت لكثرة مشاغل المرأة في المنزل، فهي أول فرد يقوم في الصباح، وآخر فرد يأوى إلى الفراش في نهاية اليوم، ونتيجة لذلك لا تجد المرأة الوقت الكافي للقيام بأعباء أخرى خارج المنزل كالاشتراك في الانتخابات أو التصويت أو غير ذلك من المشاركة السياسية.

(٤) **التقاليد**: ثمّة أنواع من الأعمال التي يقوم بها كل جنس على حدة، و يتقبلها الأفراد نتيجة لتعودهم مثل هذه الأعمال، فالرجل يختص بأعمال فيها رجولة مثل أن يكون ميكانيكياً أو مهندساً أو سائق سيارة أو عضواً في حزب..إلخ. كذلك الأعمال

المتصلة بالمرأة، كأعمال التدريس والتمريض والسكرتارية، إلى غير ذلك من الأعمال التي ألف المجتمع صورة المرأة فيها (العجمي، ٢٠٠٠م). ونظراً لأن المجتمع تعود أن يقوم كل جنس بالعمل الملائم له بحسب التقاليد، فإن اتجاه المرأة إلى السياسة يعدّ خروجاً على التقاليد، حيث إن الأعمال السياسية تختص بالرجل وليس بالأنثى.

(٥) **السمات الشخصية**: تسود بين الناس في المجتمع الفكرة القائلة إن المرأة عاطفية، وأنها لا تستطيع تحكيم عقلها في أمور ومواقف متعددة، أما الرجل فيتصف باستخدام العقل في كل أموره مع أن الله سبحانه وتعالى يقول: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (التوبة، ٧١). ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «إنما النساء شقائق الرجال» (رواه الإمام أحمد والترمذي وابو داود).

والانتخاب، كما يراه أهل الاختصاص: توكيل ونيابة، وذلك ما ذهب إليه الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله - وهو أحد كبار الإسلاميين الذين شغلوا بهذا الأمر، وانتهى بعد بحث مع مجموعة من المختصين في الشريعة إلى أن الانتخاب اختيار لوكلاء ينوبون عن الناس في التشريع ومراقبة الحكومة، والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من أن توكل إنساناً بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها، كمواطنة في المجتمع. (العجمي، ٢٠٠٠م).

ونظراً لأن الأمور السياسية ليس لها صلة على الإطلاق بالعاطفة بل تحتاج من الفرد إلى التفكير العميق واستخدام العقل في كشف أمورها، لذلك فإن طبيعة المرأة تمنعها من المشاركة السياسية لهذا السبب .

(٦) **مطالب الحياة السياسية**: نظراً لأن المشاركة السياسية تقتضي من الفرد أن يكون بصفة مستمرة متصلاً بالحياة العامة - كالمساهمة في ندوات، أوفي مناقشات أو غير ذلك - ونظراً لأن حياة المرأة تعتبر شبه سرية وليست ملكاً للجميع، وأن مكانها

الأساسي في المنزل، لذلك فإن كثيراً من الرجال يمنعون النساء من المشاركة في المجال السياسي.

(٧) **طريقة المشاركة**: يعد التصويت في الانتخابات من أكبر أنواع المشاركة السياسية، والحصول على البطاقة الانتخابية يتطلب إجراءات ومراجعات لمراكز الدولة الأمنية، لذا تُحجم المرأة عن التصويت بسبب خشيتها من التعامل مع مركز الشرطة وغيره. نظراً للشبهات التي قد تنتج عن دخول المرأة مركز الشرطة.

(٨) **الضغط الاجتماعي**: يتعرض الرجل لضغوط اجتماعية كثيرة تشجعه على الاشتراك في السياسة، وتتمثل بعض هذه الضغوط في تأثير العشيرة أو الأصدقاء، وكذلك تأكيد الرجولة وإثبات الذات، والتقاليد..إلخ.

أما المرأة فعلى العكس من ذلك، فهناك ضغوط اجتماعية تبعدها عن مثل هذه المشاركة، وتتمثل هذه الضغوط في تأثير الآباء والأزواج على النساء وكذلك التقاليد والقيم السائدة إلاّ إذا أراد الرجل لها ذلك.

(٩) **التفاضل بين أعمال المرأة**: هناك أعمال يجب أن تعملها المرأة مهما بلغت من تعليم، أو وصلت إلى أعلى المناصب. هذه الأعمال تعد الأساس في حياتها، مثل الاهتمام بشؤون الزوج والأبناء والمنزل. وإذا استطاعت المرأة أن تقوم بجميع هذه الأعباء (الأولية في حياتها) فإنه يمكن لها أن تبدأ في التفكير في عمل شيء آخر، وتعد المشاركة السياسية عملاً ثانوياً في حياة المرأة وليس عملاً أولياً.

(١٠) **اختلاط المرأة والرجل** : تعزل التقاليد والقيم عالم المرأة عن عالم الرجل، وبناء عليه فإن اختلاط المرأة بالرجل ليس متقبلاً في المجتمع، وتحاول المرأة الابتعاد عن الرجل، وبالتالي فهي تعيش على هامشية مجتمع تقليدي أبوي .

(١١) **خضوع المرأة للرجل**: رغم انتشار التعليم بين الفتيات في المجتمع العربي فإن المرأة ما زالت تعيش تحت سيطرة الرجل، سواء كان زوجاً، أم أباً، أم أخاً، وبالتالي

فقد تعودت المرأة على الطاعة والخضوع لأوامر الرجل ونواهيه، ونتيجة لذلك فإن المرأة تجد ضغطاً كبيراً من جانب الرجل لمنعها من المشاركة السياسية. وتكون النتيجة الخضوع لهذه الأوامر حتى بعد قيام مناقشات حامية بينهما.

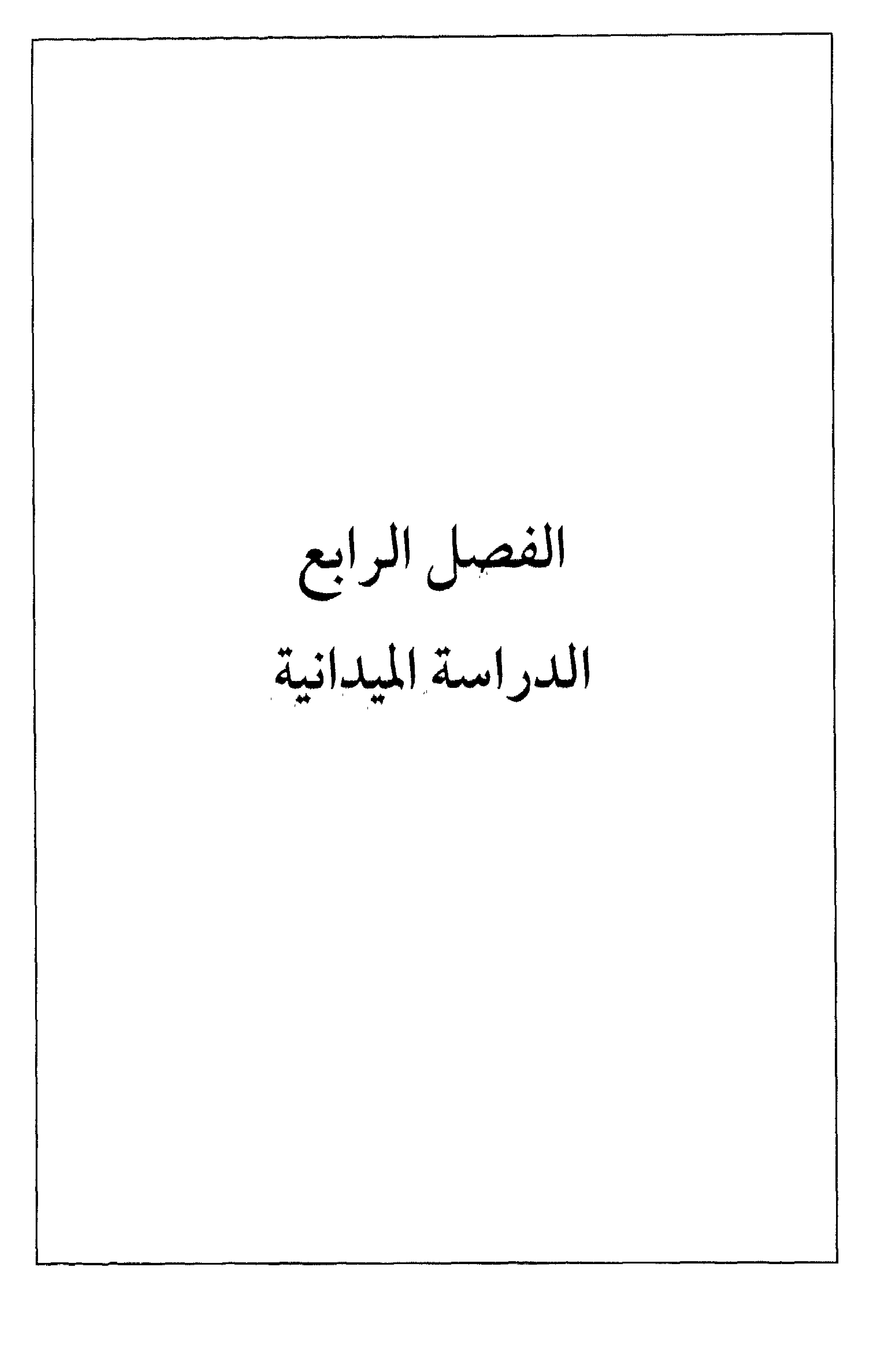
(١٢) **تعدد أدوار المرأة:** تتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة، فهي أم، وزوجة، وابنة، وعاملة وغيرها. وكل دور من هذه الأدوار له حقوق وواجبات قد تتعارض مع بعضها البعض، وفي النهاية قد لا تستطيع المرأة أن تقوم بكل هذه الأدوار خير القيام ، ومن ثَم فإن إدخال دور آخر جديد في حياتها (دورها في السياسة) لن يقابل بترحيب منها. وقد أوضحت «فلورا استرفرج» أن تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة في الأسرة يعد من أكثر المعوقات التي تعاني منها المرأة، وتؤثر في أدائها لعملها حيث إن وظائف الأسرة متعددة ( العجمي ، ٢٠٠٠م) .

ويمكن القول إن محدودية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار هي ظاهرة عالمية وليست محلية، وإن اختلفت مدتها من بلد لآخر، « وهي ظاهرة حتى في الدول التي تمثل فيها المرأة نسبة عالية في البرلمان المنتخب كالسويد مثلاً، التي تمثل فيها المرأة أعلى تلك النسب على مستوى العالم، حيث أظهرت دراسة أعدها أحد المراكز التابعة للأمم المتحدة أن المهام التي تكلف بها العضوات المنتخبات في البرلمان السويدي هي مهام ثانوية، كما أن تمثيلهن في اللجان المهمة والحساسة المنبثقة عن البرلمان هو تمثيل محدود، ويقتصر تمثيلهن بنسب عالية على اللجان الأقل أهمية من عملية صنع القرار» ( عاشور ، ٢٠٠٣م) .

ومن ثم فإن الاهتمام بعملية التنشئة السياسية هي الحل الأمثل لتغيير الثقافة السياسية للمجتمع الكويتي، بحيث تنظر بإيجابية أكبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولعل أهم القنوات التي يمكن العمل من خلالها في هذا المجال هو الإعلام بشتى وسائله، فيرى البعض أنّ الإعلام لا يزال يظهر المرأة العربية عموماً كأم وربة

منزل، أو يظهرها في الوظائف المقبولة تقليدياً كمعلمة وممرضة ولا يظهرها بصورة أكثر تطوراً في عملية صنع القرار .

إن هناك أموراً ملقاة على عاتق المرأة الكويتية من أجل العمل على تغيير نظرة المجتمع الكويتي وثقافته السياسية حيال دورها من عملية صنع القرار وتفعيل دورها في العمل السياسي والعمل العام، ويعتمد ذلك على عدة عوامل من أهمها وجود الدافعية لدى المرأة للمشاركة في العمل السياسي وتوافر القدرات والكفايات النسائية المؤهلة لهذا العمل.



# الفصل الرابع

# الدراسة الميدانية

# الفصل الرابع
# الدراسة الميدانية

## - مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع عضوات هيئة التدريس في جامعة الكويت موزعات على جميع الكليات بحسب الإحصائية السنوية لجامعة الكويت لعام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) وقد بلغ عددهن (٢٣٠) عضو هيئة تدريس وفيما يلي الجدول (١) والشكل رقم (١) يبين توزيع أعضاء هيئة التدريس من الإناث.

**جدول (١) توزيع مجموع أعضاء هيئة التدريس الكويتيات في جامعة الكويت بحسب الكليات**

| الكلية | العدد |
|---|---|
| كلية الشريعة | ٧ |
| كلية العلوم | ٥٩ |
| كلية الهندسة والبترول | ١٤ |
| مركز العلوم الطبية | ٢٨ |
| كلية العلوم الإدارية | ٧ |
| كلية العلوم الطبية المساعدة | ١٨ |
| كلية العلوم الاجتماعية | ٢٣ |
| كلية البنات | ١ |
| كلية التربية | ٣٠ |
| كلية الآداب | ٤٠ |
| كلية الحقوق | ٣ |
| المجموع | ٢٣٠ |

توزيع مجموع أعضاء هيئة التدريس الكويتيات
٢٠٠٧/٢٠٠٦

70
60
50
40
30
20
10
0

الشريعة
العلوم
الهندسة والبترول
العلوم الطبية
العلوم الإدارية
العلوم الطبية المساعدة
العلوم الاجتماعية
البنات
التربية
الآداب
الحقوق

شكل رقم (١)

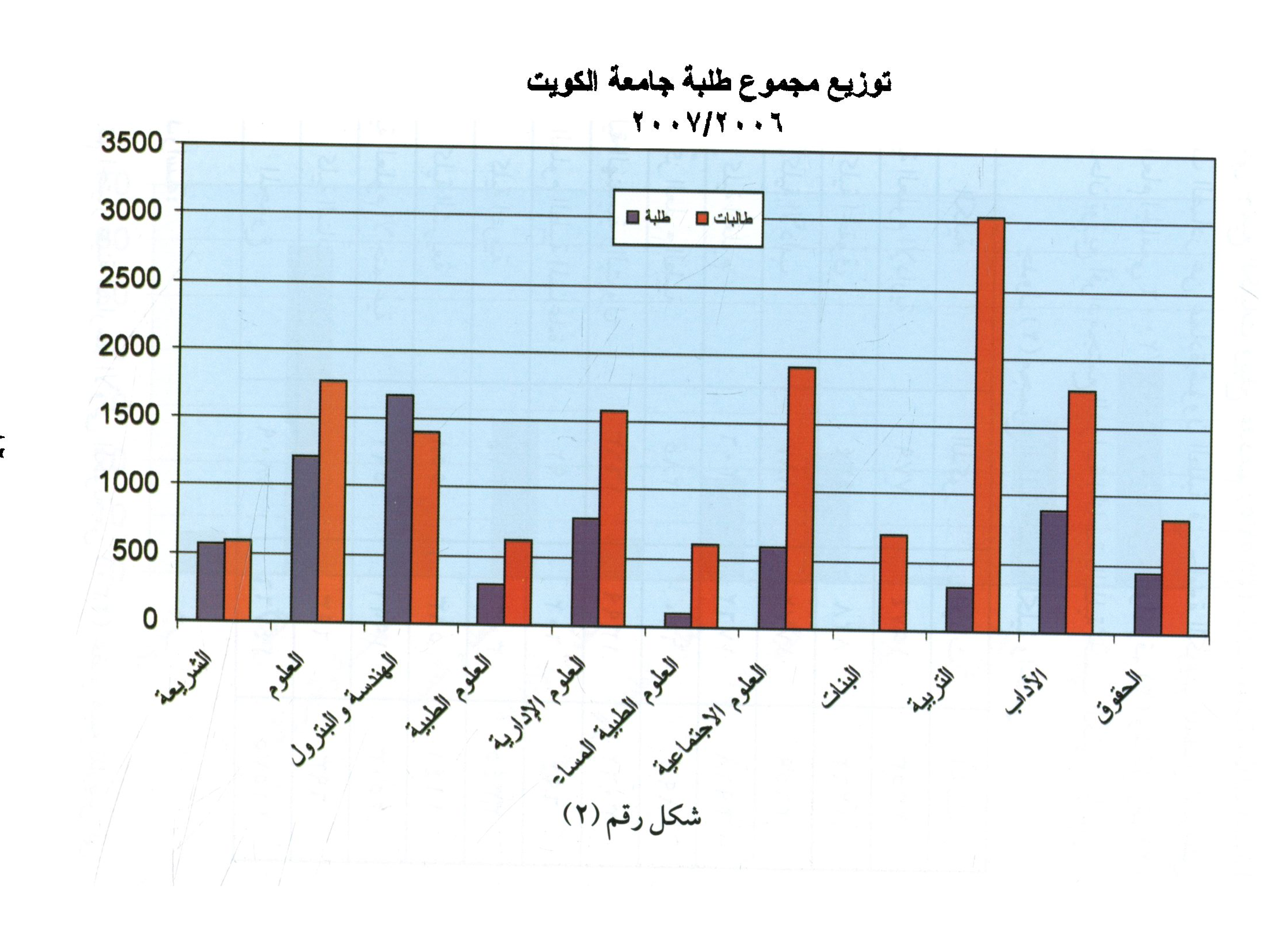
ويتكون مجتمع الدراسة أيضاً من جميع طلبة جامعة الكويت ذكوراً وإناثاً، موزعين على جميع الكليات ويبلغ عددهم (٢١٥٧٥) طالبا وطالبة وذلك استناداً إلى الكشف الصادر عن عمادة شؤون الطلبة في جامعة الكويت للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. وفيما يلي جدول رقم (٢) وشكل رقم (٢) وهما يوضحان توزيع أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بالطلبة حسب الكلية والجنس.

**جدول (٢) مجموع الطلبة حسب الكلية والجنس**

| الكلية | الذكور | الإناث | الجملة |
|---|---|---|---|
| كلية العلوم الإدارية | ٧٧٩ | ١٥٧٤ | ٢٣٥٣ |
| كلية الحقوق | ٤٣٤ | ٨٢٨ | ١٢٦٢ |
| كلية الآداب | ٨٨٧ | ١٧٧٢ | ٢٦٥٩ |
| كلية العلوم | ١٢٠٦ | ١٧٦٢ | ٢٩٦٨ |
| مركز العلوم الطبية | ٢٨٥ | ٦١٠ | ٨٩٥ |
| كلية الهندسة والبترول | ١٦٦٣ | ١٣٩٩ | ٣٠٦٢ |
| كلية العلوم الطبية المساعدة | ٩٢ | ٦٠٢ | ٦٩٤ |
| كلية التربية | ٣١٤ | ٣٠٣١ | ٣٣٤٥ |
| كلية الشريعة | ٥٥٨ | ٥٨٣ | ١١٤١ |
| كلية العلوم الاجتماعية | ٥٩١ | ١٩١٢ | ٢٥٠٣ |
| كلية البنات | - | ٦٩٣ | ٦٩٣ |
| المجموع | ٦٨٠٩ | ١٤٧٦٦ | ٢١٥٧٥ |

### عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة الدارسة الأولى المكونة من (٢٣٠) عضو هيئة تدريس في


توزيع مجموع طلبة جامعة الكويت
٢٠٠٧/٢٠٠٦
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
طلبة
طالبات
الشريعة
العلوم
الهندسة و البترول
العلوم الطبية
العلوم الإدارية
العلوم الطبية المساعـ
العلوم الاجتماعية
البنات
التربية
الآداب
الحقوق

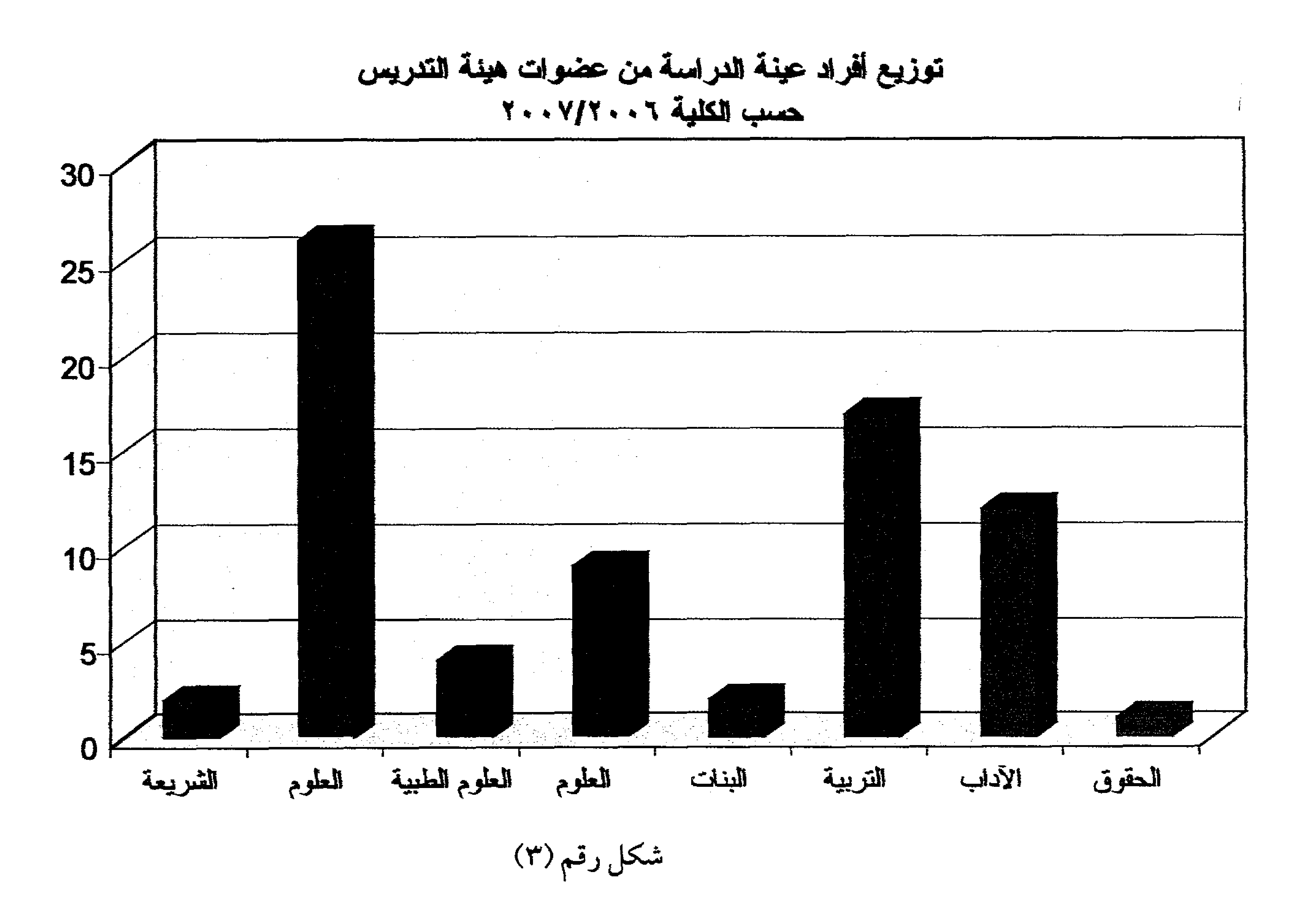
شكل رقم (٢)

جامعة الكويت حيث تم اختيار (٧٣) عضو هيئة تدريس بالطريقة العشوائية الطبقية بحيث تمثل هذه العينة مختلف التخصصات والكليات، ويبين جدول (٣) وشكل(٣) توزيع أفراد العينة الخاصة بالمدرسات حسب متغيرات الدراسة الكلية والتخصص والخبرة.

**جدول (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمدرسات حسب متغيرات الكلية والتخصص والخبرة**

| المتغير | الصفة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| الكلية | كلية العلوم | ٢٦ | ٣٥,٦ |
| | كلية التربية | ١٧ | ٢٣,٣ |
| | مركز العلوم الطبية | ٤ | ٥,٥ |
| | كلية الآداب | ١٢ | ١٦,٤ |
| | كلية الحقوق | ١ | ١,٤ |
| | كلية البنات | ٢ | ٢,٧ |
| | كلية الشريعة | ٢ | ٢,٧ |
| | كلية العلوم الاجتماعية | ٩ | ١٢,٣ |
| | المجموع | ٧٣ | ١٠٠ |
| التخصص | علمي | ٢٨ | ٣٨,٤ |
| | إنساني | ٤٥ | ٦١,٦ |
| | المجموع | ٧٣ | ١٠٠ |
| الخبرة | ٥ سنوات وأقل | ٢٦ | ٣٥,٦ |
| | ٦ – ١٠ سنوات | ١٤ | ١٩,٢ |
| | أكثر من ١٠ سنوات | ٣٣ | ٤٥,٢ |
| | المجموع | ٧٣ | ١٠٠ |

أما عينة الطلبة فالجدول (٤) والشكل رقم (٣) يبينان توزيع أفرادها حسب متغيرات الجنس و الكلية والتخصص والمستوى الدراسي.


توزيع أفراد عينة الدراسة من عضوات هيئة التدريس
حسب الكلية ٢٠٠٦/٢٠٠٧
30
25
20
15
10
5
0
الشريعة
العلوم
العلوم الطبية
العلوم
البنات
التربية
الآداب
الحقوق

شكل رقم (٣)

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالطلبة حسب الجنس والكلية والتخصص والمستوى الدراسي

| المتغير | الصفة | التكرار | النسبة |
| --- | --- | --- | --- |
| الجنس | ذكر | ٨٤٠ | ٣٠,٢ |
| | أنثى | ١٩٤٢ | ٦٩,٨ |
| | المجموع | ٢٧٨٢ | ١٠٠ |
| الكلية | كلية العلوم | ٢٩٦ | ١٠,٦ |
| | كلية التربية | ٥٦٥ | ٢٠,٣ |
| | مركز العلوم الطبية | ٨٠ | ٢,٩ |
| | كلية الهندسة والبترول | ٣٠٠ | ١٠,٨ |
| | كلية العلوم الإدارية | ٢٤٣ | ٨,٧ |
| | كلية الآداب | ٢٨٥ | ١٠,٢ |
| | كلية الحقوق | ٢١١ | ٧,٦ |
| | كلية العلوم الطبية المساعدة | ٢٩٠ | ١٠,٤ |
| | كلية البنات | ٥٧ | ٢ |
| | كلية الشريعة | ٨٠ | ٢,٩ |
| | كلية العلوم الاجتماعية | ٣٧٥ | ١٣,٥ |
| | المجموع | ٢٧٨٢ | ١٠٠ |
| التخصص | علمي | ١٠١٧ | ٣٦,٦ |
| | إنساني | ١٧٦٥ | ٦٣,٤ |
| | المجموع | ٢٧٨٢ | ١٠٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المستوى الدراسي | أولى | ٦٠٨ | ٢١,٩ |
| | ثانية | ٦٧٩ | ٢٤,٤ |
| | ثالثة | ٨١١ | ٢٩,٢ |
| | رابعة | ٥١٤ | ١٨,٥ |
| | خامسة | ١٧٠ | ٦,١ |
| | المجموع | ٢٧٨٢ | ١٠٠ |

**أدوات الدراسة:**

للتعرف على درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة قامت الباحثة بإعداد أدوات للدراسة، واعتمد في إعدادها على عدد من المصادر أبرزها الاطلاع على الأدب السياسي والتربوي، كذلك الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة مثل المشاركة السياسية للمراة الكويتية، والمشاركة السياسية، الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت. وفيما يلي وصف للأدوات:

١- استبانة عضوات هيئة التدريس في جامعة الكويت: تم صياغة فقرات أداة الدراسة على مجال واحد وهو كما يلي:-

يتضمن الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية.

ويتكون المجال الأول من (٤٧) فقرة، وتتكون كل فقرة من (٥) خيارات لكي يتسنى لعضو هيئة التدريس اختيار الجواب الأكثر دقة وفي النهاية فإن فقرات الاستبانة هي (٤٧) فقرة وتتراوح العلامة على الاستبانة بين ٤٧ - ٢٣٥.

- وقد تم إعادة صياغة الفقرات السلبية في الاستبانة، الفقرات هي (١٤ ، ١٥، ١٦، ٢١، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٤٧) لتصبح صياغة إيجابية.

٢- استبانة الطلبة: قامت الباحثة بصياغة الفقرات على أربعة مجالات وهي كما يلي:-

**توزيع أفراد عينة من طلبة**
**حسب الكلية ٢٠٠٦/٢٠٠٧**

600
500
400
300
200
100
0

الشريعة
العلوم
الهندسة و البترول
العلوم الطبية
العلوم الإدارية
العلوم الطبية المس
العلوم الاجتماعية
البنات
التربية
الآداب
الحقوق

شكل رقم (٤)

المجال الأول: يتضمن معرفة الطلبة بمواد الدستور، ويتكون من (٧) فقرات هي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧).

المجال الثاني: يتضمن مقرر التربية السياسية، ويتكون من (٧) فقرات هي (٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥).

المجال الثالث: يتضمن دور المدرسات، ويتكون من (١٥) فقرة وهي (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٦).

المجال الرابع: يتضمن دور المناهج، ويتكون من (١٦) فقرة وهي (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٩، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨).

ويتلو كل فقرة (٥) خيارات لكي يتسنى للطلبة اختيار الجواب الأكثر دقة والأكثر انطباقاً عليهم وفي النهاية يكون مجموع فقرات الاستبانة (٤٥) فقرة وتتراوح العلامة على الاستبانة بين ٤٥ – ٢٢٥. وقد اعتبرت العلامة (٤) فما فوق معبرة عن المستوى (عالي) وبين ٣ – أقل من ٤ (متوسط) واقل من ٣ (متدني).

- وقد تم إعادة صياغة الفقرات السلبية في الاستبانة وهي الفقرات هي (١٩، ٢٦، ٢٧، ٣٣) لتصبح صياغتها إيجابية.

**تجريب أدوات الدراسة:-**

١- تم تطبيق أداة الدراسة الأولى على عينة من أفراد مجتمع الدراسة من عضوات هيئة التدريس وعددهن (١٥) عضواً تم اختيارهن بالطريقة العشوائية من عضوات هيئة التدريس من جامعة الكويت، بهدف التعرف على ثبات الأداة ومدى مناسبة الفقرات التي بنيت عليها الأداة من حيث وضوح المعنى، وقدرة العضو على فهم مضمون العبارات.

٢- تم تطبيق أداة الدراسة الثانية (استبانة الطلبة) على عينة من أفراد مجتمع الدراسة؛

وعددهم (٣٣) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من طلبة جامعة الكويت، بهدف التعرف على ثبات الأداة ومدى مناسبة الفقرات التي بنيت عليها من حيث: وضوح المعنى، وقدرة الطلبة على فهم مضمون العبارات.

بعد ذلك جمعت الاستبانات، وتمت قراءة الملاحظات والاقتراحات حولها وجاءت مشجعة جداً حيث أظهر المشاركون فهمهم لفقرات الأداة.

**صدق أدوات الدراسة:**

تم التأكد من صدق أدوات الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين والمختصين في الجامعة الأردنية، وجامعة الكويت في تخصصات الإدارة التربوية والأصول، والعلوم السياسية والاجتماعية والحقوق، والقياس والتقويم، وعلم النفس التربوي، والتخطيط. وذلك للاسترشاد بآرائهم في مجالات الاستبانات، والأهداف والغايات والأبعاد التربوية لها والمفاهيم الأكثر ملاءمة، ومعرفة مدى مناسبتها لمجتمع الدراسة، والحكم على مدى انتماء الفقرات للمجالات وسلامتها من الأخطاء اللغوية، وبعد ذلك عدلت الاستبانات وفق ما جاء من آراء المحكمين، وحذف منها بعض الفقرات إلى أن أصبح عدد الفقرات في الاستبانة الأولى (٤٧) فقرة، موزعة على مجال واحد (الملحق ٢). وفي الاستبانة الثانية أصبح عدد الفقرات (٤٥) فقرة موزعة على أربعة مجالات. (الملحق ٣) .

**ثبات أدوات الدراسة:**

بينت نتائج تجريب الدراسة أن معامل الثبات في استبانة أعضاء هيئة التدريس من الإناث يساوي (٠,٨٢) في حين بلغ ذلك المعامل في عينة الطلاب للمقياس ككل (٠,٩١) وقد حسب معامل الثبات عن طريق استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد المقياس .والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول ٥. قيم معاملات الثبات للمجالات والأداة ككل الخاصة بالطلبة

| أبعاد المقياس | قيمة معامل الثبات |
| --- | --- |
| المعرفة بمواد الدستور | ٠,٨٧ |
| دور المناهج | ٠,٨٠ |
| دور المدرسات | ٠,٨٢ |
| مقرر التربية السياسية | ٠,٨١ |
| المقياس ككل | ٠,٩١ |

**متغيرات الدراسة:**

تتضمن الدراسة متغيراً تابعاً واحداً بالنسبة لعضوات هيئة التدريس وهو (درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة) أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الخاصة بعضوات هيئة التدريس فهي كالتالي:

١- الكلية ولها إحدى عشرة فئة هي: العلوم الإدارية، والحقوق، والآداب، والعلوم، ومركز العلوم الطبية، والهندسة والبترول، والعلوم الطبية المساعدة، والتربية، والشريعة، والعلوم الاجتماعية، والبنات.

٢- التخصص وله فئتان: إنسانية ، وعلمية.

٣- سنوات الخبرة ولها ثلاثة مستويات: ٥ سنوات وأقل، ٦-١٠ سنوات، وأكثر من ١٠ سنوات.

كما تتضمن الدراسة متغيراً تابعاً واحداً بالنسبة للطلبة وهو درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي كالتالي:

١- الجنس وله فئتان: ذكر ، أنثى.

٢- المحافظة ولها ست فئات: العاصمة، وحولي، والفروانية، ومبارك الكبير، والأحمدي، والجهراء.

٣- اسم الكلية وله إحدى عشرة فئة: العلوم الإدارية، والحقوق، والآداب والعلوم، ومركز العلوم الطبية، والهندسة والبترول، والعلوم الطبية المساعدة، والتربية، والشريعة، والعلوم الاجتماعية، والبنات.

٤- التخصص وله فئتان: إنسانية ، علمية.

٥- المستوى الدراسي وله خمسة مستويات تتمثل في السنوات: الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة.

**المعالجة الإحصائية:**

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة بعد إدخال البيانات على جهاز الحاسوب لتحليلها على برنامج (SPSS) ومعالجتها إحصائياً وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. للإجابة عن السؤال المحوري للدراسة ( درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة) تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE WAY Anylsis of Variance – ANOVA)

٢. كما تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية.

# الفصل الخامس

# نتائج الدراسة

# الفصل الخامس

# نتائج الدراسة

**النتائج:**

**للإجابة عن السؤال الأول: «ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات؟».**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، والملحق رقم (٣) يبين ذلك.

ومن هذه المقاييس يتبين أن متوسط درجة الوعي السياسي على المقياس ككل كانت (٣,٧٨) وتعتبر درجة مرتفعة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٣٤) والتي نصها: المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الإدارية الهامة قد أثبتت وجودها عملياً، الفقرة (٣٠) والتي نصها: أرشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة، الفقرة (٣٥) والتي نصها إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة، بمتوسط مقداره (٤,٤٨ ، ٤,٤٥ ، ٤,٤١). وكانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٢٨) والتي نصها: ترى المرأة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي، الفقرة (٤٧) والتي نصها: يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة، الفقرة (٤١) والتي نصها المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي، بمتوسط مقداره (٢,٣٧، ٢,٤٠ ، ٢,٤٩) على الترتيب. ولكن يتبين من الجدول أيضاً أنه لا يوجد أي فقرة تقيس الوعي السياسي ذا المتوسط المتدني.

**وللإجابة عن السؤال الثاني: «هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي بحسب التخصص والخبرة؟».**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (٧) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) حسب التخصص (علمي، إنساني) والجدول رقم (٦) يبين ذلك.

**جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير التخصص**

| التخصص | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| علمي | ٣,٧٩ | ٠,٢٩ | ٠,٣٥٣ | ٧١ | ٠,٧٢٥ |
| إنساني | ٣,٧٧ | ٠,٣٤ | | | |

يتبين من الجدول (٦) أن قيمة (ت) المحسوبة تساوي ٠,٣٥٣ وهي ليست ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) أي أنه لا توجد فروق في درجات الوعي السياسي تعزى إلى التخصص (علمي ، إنساني) لدى المرأة العاملة في حقل التعليم العالي.

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وجدول (٧) يبين ذلك.

**جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة**

| سنوات الخبرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| ٥ سنوات وأقل | ٣,٧١ | ٠,٣١ |
| ٦-١٠ سنوات | ٣,٧٠ | ٠,٤٢ |
| اكثر من ١٠ سنوات | ٣,٨٦ | ٠,٢٥ |
| المجموع | ٣,٧٨ | ٠,٣٢ |

يتبين من الجدول (٧) أنّ ثمّة فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ترجع إلى متغير الخبرة، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى المدرسات في الخبرة ٥ سنوات وأقل (٣,٧١)، و ٦-١٠ سنوات (٣,٧٠)، وأكثر من ١٠ سنوات (٣,٨٦) .

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية فقد أجري تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (٨) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي.

**جدول (٨) نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| بين المجموعات | ٠,٤٦ | ٢ | ٠,٢٣ | ٢,٣٦ | ٠,١٠٢ |
| الخطأ | ٦,٧٧ | ٧٠ | ٠,١٠ | | |
| المجموع | ٧,٢٣ | ٧٢ | | | |

تبين من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة، حيث بلغت قيمة ف (٢,٣٦). وقد بلغ متوسط درجة الوعي لدى المرأة ذات الخبرة التي تقل على ٥ سنوات (٣,٧١) وللمرأة ذات الخبرة من ٦-١٠ سنوات (٣,٧٠) وللمرأة ذات الخبرة التي تزيد على ١٠ سنوات (٣,٨٦).

**وللإجابة عن السؤال الثالث: «ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم ؟».**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة الوعي السياسي لدى الطلبة والجدول (٩) يبين ذلك.

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى الطلبة، في بعد المعرفة بمواد الدستور

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ١- السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية . | ٤,٤٢ | ٠,٦٥٧ | ١ | مرتفع |
| ٣- تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم. | ٤,٣٩ | ٠,٦٩٩ | ٢ | مرتفع |
| ٢- يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن. | ٤,٣٤ | ٠,٦٨ | ٣ | مرتفع |
| ٥- ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات | ٤,٣٣ | ٠,٩٠٤ | ٤ | مرتفع |
| ٤- يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية. | ٤,٣٠ | ٠,٧٣٤ | ٥ | مرتفع |
| ٧- يؤكد الدستور الكويت التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. | ٣,٩٨ | ٠,٩٧٩ | ٦ | مرتفع |
| ٦- يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها. | ٣,٢٢ | ١,١٥٨ | ٧ | متوسط |
| المجموع | ٤,١٤٢٢ | ٠,٤٧٦١ | | مرتفع |

يتبين من الجدول رقم (٩) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة للفقرات الخاصة ببعد المعرفة بمواد الدستور كان (٤,١٤). وهي درجة وعي مرتفعة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١) والتي نصها السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والفقرة (٣) والتي

نصها تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم، الفقرة (٢) والتي نصها يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن، بمتوسط مقداره (٤,٤٢ ، ٤,٣٩ ، ٤,٣٤) على التوالي وقد كانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٦) والتي نصها يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها، الفقرة (٧) والتي نصها يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، الفقرة (٤) والتي نصها يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالإنتخابات تشجع على المشاركة السياسية) بمتوسط مقداره (٣,٢٢ ، ٣,٩٨ ، ٤,٣٠) على التوالي. ويتبين من الجدول أيضاً أنه لا توجد أي فقرة تقيس الوعي السياسي ذات المتوسط المتدني ولمعرفة درجة الوعي السياسي لدى الطلبة ايضاً تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً لمتغير المقرر والجدول رقم (١٠) يبين ذلك.

**جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً لمجال مقرر التربية السياسية**

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ٤١- إن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة في أهم قيم القضايا السياسية. | ٤,٢٤ | ٠,٨٦ | ١ | مرتفع |
| ٤٢- مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة. | ٤,٢٢ | ٠,٨٦٤ | ٢ | مرتفع |
| ٤٤- إن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة. | ٤,٢١ | ٠,٨٧٧ | ٣ | مرتفع |
| ٣٩- إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية. | ٤,١٩ | ٠,٩٩ | ٤ | مرتفع |

| ٤٠- إن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت. | ٤,١٨ | ٠,٨٩٦ | ٥ | مرتفع |
|---|---|---|---|---|
| ٤٣- تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي. | ٤,١٧ | ٠,٩٠٢ | ٦ | مرتفع |
| ٤٥- تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة. | ٤,١٥ | ٠,٩٢٦ | ٧ | مرتفع |
| المجموع | ٤,١٩١ | ٠,٦٧٣٥ | | مرتفع |
| درجة الوعي | ٤,١٦٦٤ | ٠,٤٧٣ | | مرتفع |

يتبين من الجدول (١٠) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة بالفقرات الخاصة بمجال مقرر التربية السياسية على الاستبانة كانت (١٩, ٤) وتعد درجة مرتفعة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٤١) والتي نصها أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة بأهم قيم القضايا السياسية، والفقرة (٤٢) والتي نصها مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة، والفقرة (٤٤) والتي نصها أن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة) بمتوسط مقداره (٢٤, ٤ ،٢٢, ٢، ٢١, ٤) على التوالي، وقد كانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٤٥) والتي نصها تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة، الفقرة (٤٣) والتي نصها تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صنع القرار الجامعي، الفقرة (٤٠) والتي نصها إن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت، بمتوسط مقداره (١٥, ٤ ، ١٧, ٤ ، ١٨, ٤) على التوالي، وتبين من الجدول أيضاً أنه لا توجد أي فقرة تقيس الوعي السياسي ذا المتوسط المتدني. وكان متوسط الوعي على كل أبعاد المقياس هو (١٧, ٤) بانحراف معياري (٤٧٣, ٠) وهو يعبر عن درجة وعي مرتفعة.

**وللإجابة عن السؤال الرابع: «هل هناك فروق ذات دلالة في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس والمستوى الدراسي؟».**

١- حسب الجنس:

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات وقيمة (ت) ودرجات الحرية ومستوى الدلالة حسب الجنس، والجدول (١١) يبين ذلك.

**جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً لمتغير الجنس**

| الأبعاد | ذكر | | أنثى | | قيمة ت | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | | |
| المعرفة | ٤,٠٩ | ٠,٥٦ | ٤,١٦ | ٠,٤٣ | -٣,٦٢ | ٢٧٨٠ | ٠,٠٠٠ |
| المقرر | ٤,٠٨ | ٠,٧٠ | ٤,٢٤ | ٠,٦٦ | -٥,٩٥ | ٢٧٧٨ | ٠,٠٠٠ |
| الكلي | ٤,٠٨ | ٠,٥٢ | ٤,٢٠ | ٠,٤٥ | -٦,١١ | ٢٧٨٠ | ٠,٠٠٠ |

تبين نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( α= ٠,٠٥) في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة لصالح عينة الإناث حيث بلغت قيمة (ت) (-٣,٦٢) وقد بلغ متوسط درجة الطلبة الذكور (٤,٠٩) أما متوسط درجة الإناث فقد بلغ (٤,١٦). كما تبين أن ثمّة فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في درجات الوعي بوجود المقرر للتربية السياسية لصالح عينة الإناث حيث بلغت قيمة (ت) (-٥,٩٥) وهي ذات دلالة إحصائية ( α = ٠,٠٥) وبلغ المتوسط الحسابي لعينة الإناث (٤,٢٤) ولعينة الذكور (-٤,٠٨) وبشكل عام تبين أنّ ثمّة فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة لصالح

الإناث، حيث بلغت قيمة ت (-١١ ,٦) وقد بلغ متوسط عينة الإناث (٢٠ , ٤) وبلغت عينة الذكور (٠٨ , ٤) .

٢- حسب المستوى الدراسي:-

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة الوعي السياسي بشكل عام لدى الطلبة بحسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وجدول (١٢) يبين ذلك.

يتبين لنا من الجدول (١٢) التالي أن هناك فروقاً ظاهرة بين المتوسطات الحسابية على درجة الوعي السياسي لدى الطلبة، ترجع إلى متغير المستوى الدراسي، فقد بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في المعرفة بمواد الدستور للسنة الأولى (١٠ , ٤)، والسنة الثانية (١٤ , ٤)، والسنة الثالثة (١٨ , ٤)، والسنة الرابعة (١٣ , ٤)، والسنة الخامسة (١٥ , ٤). أما في المقرر فقد بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في السنة أولى (١٨ , ٤)، والسنة الثانية (١٧ , ٤)، والسنة الثالثة (٢٠ , ٤)، والسنة الرابعة (٢١ , ٤)، والسنة الخامسة (٢٤ , ٤).

جدول ١٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة بحسب متغير المستوى الدراسي

| | سنة أولى | | سنة ثانية | | سنة ثالثة | | سنة رابعة | | سنة خامسة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| المعرفة بمواد الدستور | ٤،١٠ | ٠,٤٨ | ٤,١٤ | ٠,٤٨ | ٤,١٨ | ٠,٤٨ | ٤,١٣ | ٠,٤٤ | ٤,١٥ | ٠,٥١ |
| مقرر التربية السياسية | ٤،١٨ | ٠,٦٥ | ٤,١٧ | ٠,٦٧ | ٤,٢٠ | ٠,٦٧ | ٤،٢١ | ٠,٧١ | ٤,٢٤ | ٠,٦٧ |

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( α = ٠,٠٥ ) في الوعي السياسي وأبعاده ترجع إلى المستوى الدراسي فقد أجرى تحليل التباين الأحادي والجدول (١٣) يبين ذلك.

**جدول (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادى لدرجة الوعي السياسي عند الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| المجال | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بمواد الدستور | بين المجموعات | ٢,٢٦ | ٤ | ٠,٥٦ | ٢,٤٩ | ٠,٠٤١ |
| | الخطأ | ٦٢٨,١٨ | ٢٧٧٧ | ٠,٢٣ | | |
| | المجموع | ٦٣٠,٤٤ | ٢٧٨١ | | | |
| مقرر التربية السياسية | بين المجموعات | ٠,٩٠ | ٤ | ٠,٢٣ | ٠,٥٠ | ٠,٧٤٠ |
| | الخطأ | ١٢٥٩,٥٢ | ٢٧٧٥ | ٠,٤٥ | | |
| | المجموع | ١٢٦٠,٤٢ | ٢٧٧٩ | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | ١,٠٣ | ٤ | ٠,٢٦ | ١,١٥ | ٠,٣٣٢ |
| | الخطأ | ٦٢١,٢٥ | ٢٧٧٧ | ٠,٢٢ | | |
| | المجموع | ٦٢٢,٢٨ | ٢٧٨١ | | | |

يتبين من جدول (١٣) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( α = ٠,٠٥ ) في مجال المعرفة بمواد الدستور لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٢,٤٩) بينما لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مجال مقرر التربية السياسية وعلى المجال الكلي.

ولمعرفة مصادر الفروق على بعد المعرفة بمواد الدستور فقد أجريت المقارنات البعدية باستخدام اختبار توكي والجدول (١٤) يبين نتائج هذا الاختبار.

**جدول (١٤) نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على درجات الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| المقارنات البعدية | المستوى الدراسي | أولى | ثانية | ثالثة | رابعة |
|---|---|---|---|---|---|
| معرفة مواد الدستور | ثانية | ٠,٧٥٩ | | | |
| | ثالثة | ٠,٠٢١ | ٠,٣٤٣ | | |
| | رابعة | ٠,٩٠٨ | ٠,٩٩٩ | ٠,٢٨٥ | |
| | خامسة | ٠,٨٦٠ | ٠,٩٩٩ | ٠,٨٩٣ | ٠,٩٩٥ |

يتبين من جدول (١٤) أن الفروق كانت بين طلبة السنة الثالثة وطلبة السنة الأولى لصالح طلبة السنة الأولى.

**وللإجابة عن السؤال الخامس: «ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم»**، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، والجدول (١٥) يبين ذلك.

جدول (١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ١٥- تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة. | ٣,٩٥ | ٠,٩٠ | ١ | مرتفع |
| ١٦- تنبذ المدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن. | ٣,٩٤ | ١,٠٠ | ٢ | مرتفع |
| ٢٣- تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية. | ٣,٨٩ | ٠,٨٩ | ٣ | مرتفع |
| ٣٦- تساعد المدرسات على إذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة. | ٣,٧٥ | ٠,٩٨ | ٤ | مرتفع |
| ٢٢- تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة. | ٣,٧٣ | ٠,٩٦ | ٥ | مرتفع |
| ٢٥- تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة. | ٣,٦٤ | ١,٠٣ | ٦ | متوسط |
| ١٧- تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة. | ٣,٦٣ | ١,٠٠ | ٧ | متوسط |
| ٢٤- تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة. | ٣,٦١ | ١,٠٠ | ٨ | متوسط |
| ٢٠- تحقق مدرسات الكلية أهداف مجتمعنا. | ٣,٦١ | ٠,٩٦ | ٩ | متوسط |
| ١٨- تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة. | ٣,٤٢ | ١,٠٢ | ١٠ | متوسط |

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ١٤- تهتم المدرسات بتعليم الطلبة النقد الموضوعي. | ٣,٣٧ | ١,٠٦ | ١١ | متوسط |
| ١٢- تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية. | ٣,٢٨ | ١,٠٥ | ١٢ | متوسط |
| ١٣- تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية. | ٣,١٥ | ١,٠٥ | ١٣ | متوسط |
| ٢٧- مدى تسامح المدرسات مع الطلبة. | ٢,٥٩ | ١,٠٠ | ١٤ | متوسط |
| ٢٦- مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس. | ٢,٤٥ | ١,٠٦ | ١٥ | متوسط |
| المجموع | ٣,٤٧ | ٠,٥٨ | | متوسط |

يتبين من الجدول (١٥) أنّ متوسط درجة الوعي السياسي لدور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة كان (٣,٤٧) وتعدّ درجة وعي متوسطة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١٥) والتي نصها: تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة، والفقرة (١٦) والتي نصها: تنبذ المدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن، والفقرة (٢٣) والتي نصها: تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية، بمتوسط مقداره (٣,٩٥، ٣,٩٤، ٣,٨٩) على التوالي وكانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٢٦) والتي نصها مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس، الفقرة (٢٧) والتي نصها: مدى تسامح المدرسات مع الطلبة، والفقرة (١٣) والتي نصها: تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية، بمتوسط مقداره (٢,٤٥ ، ٢,٥٩، ٣,١٥) على التوالي، ويتبين من الجدول أيضاً غياب فقرات تقيس الوعي السياسي ذا المتوسط المتدني.

**وللإجابة عن سؤال الدراسة السادس: « هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي « ؟**

**١- حسب الجنس :**

لقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) بحسب الجنس، والجدول (١٦) يبين ذلك.

**جدول (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة بحسب الجنس**

| | الجنس | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المدرسات | ذكور | ٣,٤٥ | ٠,٥٩ | | | |
| | إناث | ٣,٤٧ | ٠,٥٧ | -٠,٩٧ | ٢٧٨٠ | ٠,٣٣٤ |

يتبين من جدول (١٦) أنه لا توجد فروق بين الجنسين ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) على بعد دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي.

**٢- حسب المستوى الدراسي:**

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجدول (١٧) يبين ذلك.

**جدول (١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| المجال | المستوى الدراسي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| دور المدرسات | سنة أولى | ٣,٥٥ | ٠,٥٨ |
| | سنة ثانية | ٣,٤٨ | ٠,٥٦ |
| | سنة ثالثة | ٣,٤١ | ٠,٥٩ |
| | سنة رابعة | ٣,٤٤ | ٠,٥٥ |
| | سنة خامسة | ٣,٤٤ | ٠,٦١ |

يتبين من الجدول (١٧) أن ثمّة فروقا ظاهرة بين المتوسطات الحسابية على درجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع إلى متغير المستوى الدراسي، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في دور المدرسات لطلبة السنة الأولى (٣,٥٥)، أما السنة الثانية (٣,٤٨)، والسنة الثالثة (٣,٤١)، والسنة الرابعة والخامسة (٣,٤٤).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ = ٠,٠٥ ) بخصوص دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع إلى المستوى الدراسي فقد أجرى تحليل التباين الأحادي، والجدول (١٨) يبين ذلك.

**جدول (١٨) نتائج التباين الأحادي لدور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المدرسات | بين المجموعات | ٧,١٧ | ٤ | ١,٧٩ | ٥,٤٤ | ٠,٠٠٠ |
| | الخطأ | ٩١٤,٧٨ | ٢٧٧٧ | ٠,٣٣ | | |
| | المجموع | ٩٢١,٩٥ | ٢٧٨١ | | | |

يتبين من الجدول (١٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( α = ٠٥ , ٠) في دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي.

ولمعرفة مصادر هذه الفروقات في دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية وجدول (١٩) يبين ذلك .

**جدول (١٩) نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة بحسب متغير المستوى الدراسي**

| المقارنات البعدية | المستوى الدراسي | أولى | ثانية | ثالثة | رابعة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور المدرسات | ثانية | ٠,١٧٤ | | | |
| | ثالثة | ٠,٠٠٠ | ٠,١٥٧ | | |
| | رابعة | ٠,٠١٨ | ٠,٨٣٨ | ٠,٨٥٠ | |
| | خامسة | ٠,١٨٥ | ٠,٩٤٠ | ٠,٩٧٣ | ١,٠٠٠ |

يتبين من الجدول (١٩) أن هناك فروقاً بين طلبة السنة الثالثة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى، وكذلك طلبة السنة الرابعة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى.

**وللإجابة عن السؤال السابع: «ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم ؟».**

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، والجدول (٢٠) يبين ذلك.

جدول (٢٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي للطلبة وفقاً لمجال دور المناهج

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ١٦- تنبذ المناهج التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن. | ٣,٩٤ | ١,٠٠ | ١ | مرتفع |
| ١١- يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال اتحاد الطلبة. | ٣,٨٩ | ١,٠٠ | ٢ | مرتفع |
| ٨- المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم. | ٣,٨٣ | ٠,٩٧ | ٣ | مرتفع |
| ٣٥- تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار | ٣,٧٥ | ١,٠١ | ٤ | مرتفع |
| ٣٤- تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة. | ٣,٧٤ | ٠,٩٨ | ٥ | مرتفع |
| ٢٩- تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية | ٣,٦٦ | ٠,٩٧ | ٦ | متوسط |
| ٢١- تسهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي. | ٣,٦٣ | ٠,٩٦ | ٧ | متوسط |
| ٢٨- تسهم المناهج الدراسية في تخريج طلبة قادرين على العمل | ٣,٦٠ | ١,٠٣ | ٨ | متوسط |
| ٩- تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي. | ٣,٥٥ | ١,٠١ | ٩ | متوسط |
| ٣٨- تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسية. | ٣,٥١ | ١,٠٣ | ١٠ | متوسط |
| ٣٢- تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها. | ٣,٥١ | ١,٠١ | ١١ | متوسط |

| الفقرة (مرتبة تنازليا بحسب قيمة متوسطها الحسابي) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| ٣١- تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد. | ٣,٤٦ | ١,٠٦ | ١٢ | متوسط |
| ١٠- تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية الفاعلة. | ٣,٤٥ | ١,٠٥ | ١٣ | متوسط |
| ٣٠- المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة. | ٣,٤٠ | ١,٠٣ | ١٤ | متوسط |
| ٣٧- تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية. | ٣,٣٥ | ١,٠٧ | ١٥ | متوسط |
| ١٩- تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي. | ٢,٣١ | ١,٠٠ | ١٦ | متدني |
| ٣٣- لا حاجة لتطوير المناهج الدراسية. | ١,٥٠ | ٠,٨٢ | ١٧ | متدني |
| المجموع | ٣,٤٢ | ٠,٤٨ | | متوسط |

يتبين من الجدول (٢٠) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة كان (٣,٤٢). وهي درجة وعي متوسطة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١٦) والتي نصها تنبذ المناهج التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن، والفقرة (١١) والتي نصها يهتم التعليم بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال اتحاد الطلبة، والفقرة (٨) والتي نصها المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم، وبمتوسط مقداره (٣,٩٤، ٣,٨٩، ٣,٨٣) على التوالي. وكانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٣٣) والتي نصها لا حاجة لتطوير المناهج الدراسية، والفقرة (١٩) والتي نصها تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي، والفقرة (٣٧) والتي نصها تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية وبمتوسط

مقداره (٥٠, ١، ٣١, ٢، ٣٥, ٣) على التوالي وتبين من الجدول أيضاً وجود فقرات تقيس دور المناهج ذات متوسط متدنٍ.

**وللإجابة عن السؤال الثامن: «هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي؟»**

**١- حسب الجنس**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) حسب الجنس والجدول (٢١) يبين نتائج ذلك.

**جدول (٢١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس**

| | الجنس | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المناهج | ذكور | ٣,٤٤ | ٠,٥٠ | ١,٨٢٦ | ٢٧٨٠ | ٠,٠٦٨ |
| | إناث | ٣,٤١ | ٠,٤٨ | | | |

تبين نتائج اختبار (ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) في دور المناهج (١,٨٢٦)، وبلغ متوسط درجة الطلبة الذكور (٣,٤٤)، والإناث (٣,٤١) .

**٢- حسب المستوى الدراسي**

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجدول (٢٢) يبين ذلك.

**جدول (٢٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| | المستوى الدراسي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| دور المناهج | سنة أولى | ٣,٤٩ | ٠,٤٩ |
| | سنة ثانية | ٣,٤٣ | ٠,٤٧ |
| | سنة ثالثة | ٣,٣٨ | ٠,٤٨ |
| | سنة رابعة | ٣,٣٩ | ٠,٤٩ |
| | سنة خامسة | ٣,٣٧ | ٠,٥١ |

يتبين من الجدول (٢٢) وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية على درجة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع إلى متغير المستوى الدراسي، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في دور المناهج السنة الأولى (٣,٤٩) والسنة الثانية (٣,٤٣)، والسنة الثالثة (٣,٣٨)، والسنة الرابعة (٣,٣٩)، والسنة الخامسة (٣,٣٧).

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ = ٠,٠٥) على دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة وترجع إلى المستوى الدراسي فقد أجري تحليل التباين الأحادي وجدول (٢٣) يبين ذلك.

**جدول (٢٣) نتائج التباين الأحادي لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المناهج | بين المجموعات | ٤,٨٥ | ٤ | ١,٢١ | ٥,٢١ | ٠,٠٠٠ |
| | الخطأ | ٦٤٦,٥٥ | ٢٧٧٧ | ٠,٢٣ | | |
| | المجموع | ٦٥١,٤٠ | ٢٧٨١ | | | |

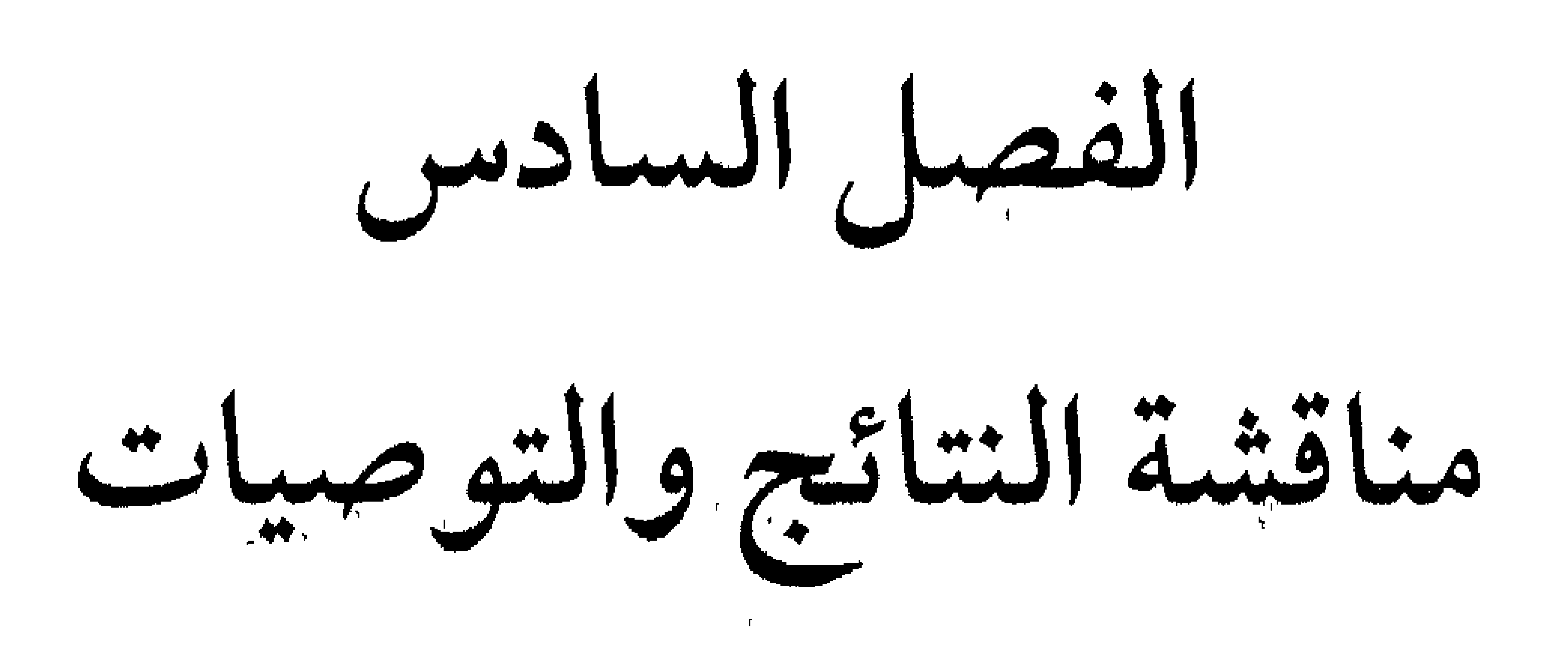
يتبين من الجدول (٢٣) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مجال دور المناهج في قيمة الوعي السياسي بحسب المستوى الدراسي.

ولمعرفة مصادر هذه الفروق فقد أجرى اختبار توكي للمقارنات البعدية والجدول (٢٤) يبين ذلك.

**جدول (٢٤) نتائج توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي**

| المقارنات البعدية | المستوى الدراسي | أولى | ثانية | ثالثة | رابعة |
|---|---|---|---|---|---|
| دور المناهج | ثانية | ٠,١٧٣ | | | |
| | ثالثة | ٠,٠٠٠ | ٠,٣٢٨ | | |
| | رابعة | ٠,٠٠٨ | ٠,٦٨٩ | ٠,٩٩٥ | |
| | خامسة | ٠,٠٥١ | ٠,٦٨٤ | ١,٠٠٠ | ٠,٩٩٤ |

يتبين من خلال نتائج هذا الاختبار أن مصادر هذه الفروق هي بين طلبة السنة الثالثة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٣,٤٩)، في حين بلغ للسنة الثالثة (٣,٣٨). وكذلك بين طلبة السنة الرابعة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى حيث بلغ لطلبة السنة الرابعة (٣,٣٩).



# الفصل السادس

# مناقشة النتائج والتوصيات

# الفصل السادس
# مناقشة النتائج والتوصيات

## مناقشة النتائج

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة والذي نصه: «ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات؟»**

أظهرت النتائج الموضحة في الملحق رقم (٣) أن المتوسطات الحسابية لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي تراوحت بين (٣٧, ٢) في حدها الأدنى وبنسبة مئوية (٤, ٤٧٪) و (٤٨, ٤) في حدها الأعلى وبنسبة مئوية (٦, ٨٩٪) وبينت النتائج أن المتوسط الحسابي لأداء أفراد عينة الدراسة ككل يساوي (٧٨, ٣) وبنسبة تعادل (٦, ٧٥٪). ووفقاً لمعايير هذه الدراسة فإن درجة الوعي هذه كانت تقع ضمن مستوى الوعي الإيجابي الذي يساوي (٦٧, ٣) فما فوق، وبنسبة مئوية (٤, ٧٣) فما فوق. وقد كانت إجابات المدرسات على درجة عالية من الوعي من خلال مواقفهن تجاه مفاهيم درجة الوعي السياسي كما سيتضح -تاليا- عند مناقشة فقرات هذا المجال بالتفصيل.

وقد كان متوسط الأداء للمجال بشكل عام (٧٨, ٣)، وبنسبة مئوية تعادل (٦, ٧٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة تدل على مدى الوعي السياسي العالي لدى المدرسات والذي ظهر من خلال إجاباتهن على فقرات الأداة، ويعزى ذلك إلى المستوى الثقافي والسياسي الذي حققته المرأة الكويتية، وما وصلت إليه من تطور على مدى السنوات السابقة حيث جعلها تتمتع بحصيلة من المعلومات

والمعارف في المجال السياسي، ودل على أنها متابعة لما يجري على الساحة المحلية والدولية بشكل عام. وسوف تشهد الأعوام القادمة تغيراً واضحاً وكبيراً في الساحة السياسية والاجتماعية في دولة الكويت، لما تمثله المرأة الكويتية من ثقل سياسي لكونها تمثل نسبة كبيرة من عدد الأصوات الانتخابية. وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تعاظم دور المرأة في السّلَّم التعليمي داخل المجتمع الكويتي، كما شهدت ولادة بنى اجتماعية جديدة وأنساقاً فكرية جديدة، تبشر بنماء تكوين اجتماعي مدني يتجاوز حدود البنى التقليدية (القبلية والعشائرية) السائدة في المجتمع، ويشكل تعليم المرأة والرجل ودرجة مشاركة كل منهما في مجال العمل، ولا سيما في مجال المهن العلمية المتقدمة كالطب والهندسة والتجارة والعلوم منطلقاً لرؤى جديدة واتجاهات جديدة نحو دور حضاري للمرأة في ميدان المشاركة السياسية والاجتماعية في الحياة الكويتية المعاصرة.

فقرة- ٣٤- «**المرأة الكويتية التي احتلت المناصب الإدارية المهمة قد أثبتت وجودها عملياً**»، وجاءت بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤٨ , ٤) وبنسبة مئوية (٦ , ٨٩٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وفي هذا دلالة واضحة على قدرة المرأة الكويتية على إثبات نفسها في موقع صنع القرار، وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة الصائبة، وهذا التطور في أوضاع المرأة الكويتية يؤكد أن المجتمع يفرد مكانة خاصة للمرأة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، مما أهلها إلى وجودها في موقع اتخاذ القرار من قوة العمل الوطنية، وكل هذا لا يمنعها أيضاً من تولي بعض المناصب السياسية المهمة في الدولة.

فقرة – ٣٠- «**أرشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة**»، وجاءت في المرتبة الثانية، وكان متوسط الأداء (٤٥ , ٤) وبنسبة مئوية (٨٩٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي نتيجة مرتفعة تدل على وعي المدرسات بأهمية أن تكون المرشحة مؤهلة لمثل هذا المنصب، وكذلك على تقدير المسؤولية الملقاة على عاتقها في اختيار ممثلي البرلمان.

**فقرة – ٣٥- «إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل**

والمرأة »، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤١ , ٤)، وبنسبة مئوية (٢ , ٨٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. إذ تبين أن المدرسات يولين أهمية لإعطاء المرأة الكويتية حق الانتخاب والترشيح مما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وهو إحقاق للعدل، ولا ينتقص من حريتها كإنسانة ومواطنة، ويلغي التمييز بينهما في المجال السياسي. وجاءت هذه النتيجة مغايرة لدراسة الأنصاري (٢٠٠٠)، فالعينة بصورة عامة سجّلت موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك اختلفت هذه النتيجة مع دراسة البغدادي(١٩٩٣)، حيث رفض أغلب أفراد العينة إعطاء المرأة حق الترشح للمناصب السياسية مما يؤكد حدوث تغيير إيجابي يصب في صالح وعي المرأة.

**فقرة – ٤٣ – «لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية أكثر من الماضي»**، وجاءت في المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٤٠ , ٤)، وبنسبة مئوية (٨٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، ولعل ذلك يرجع إلى وعي المدرسات بأهمية هذه المرحلة وما حققته المرأة الكويتية من إنجاز بحصولها على حقوقها السياسية في الوقت الراهن، وما لهذا الأمر من أهمية خصوصاً بعد طول محاولات، ومطالبات بذلك الحق الذي يجعلها الآن على قدم المساواة مع الرجل.

**فقرة – ٢٥ – «مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة هامة في الدولة»**، وجاءت في المرتبة الخامسة، وكان متوسط الأداء (٣٨ , ٤)، وبنسبة مئوية (٦ , ٨٧٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهذا دليل على الوعي الكبير لدى المدرسات لما لهذه المؤسسة من أهمية في تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها لصالح الوطن وكمنبر للديمقراطية في الدولة.

**فقرة – ٢٤ – « علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية»**، وجاءت في المرتبة السادسة، وكان متوسط الأداء (٣٧ , ٤)، وبنسبة مئوية (٤ , ٨٧٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهذا يمثل دلالة واضحة على مدى وعي المدرسات بأهمية

الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية للبلاد، ويعزى ذلك أيضاً إلى حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية وفتح المجال لها بالاشتراك في حل قضايا المرأة وهمومها، فهي وحدها تعي القضايا التي تمسها ومن ضمنها حقوق المطلقة والأرملة والاهتمام بتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة والطفل، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية وحماية المرأة والطفل من الاضطهاد وأمور أخرى.

**فقرة - ٢٦ - «تكمن أهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها»**، وجاءت في المرتبة السادسة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٣٧)، وبنسبة مئوية (٨٧,٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي من استجابات المدرسات. وهي درجة عالية من التقدير تعود إلى وعيهن بالمهمة الأساسية لمجلس الأمة في تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها، ودوره الفعال في الدولة، وكذلك لأهمية الدور الرقابي لمجلس الأمة على الحكومة، ولرغبتهن في تحقيق كل سلطة من السلطات الثلاث لأدوارها ومسؤولياتها في بناء المجتمع الكويتي.

**فقرة- ٣٩- «إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية»**، وحصلت على المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٦)، وبنسبة مئوية (٨٧,٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة تدل على أن الحياة الديمقراطية وممارستها تقوم على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والنشاط من أجل مجتمعهم، وكذلك تتيح للمرأة دوراً إيجابياً في الحياة السياسية، فضلاً عن توسعة القاعدة الانتخابية الضيقة وانعكاس ذلك على قيام ديمقراطية أكثر شمولية وتوازناً للتمثيل البرلماني.

**فقرة - ٤٢ - «وجود قيادات نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً»**، وحصلت على المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٥)، وبنسبة مئوية (٨٧٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. ويعد هذا دليلا على وعي المدرسات بأهمية تولي المرأة مناصب عليا في الدولة حتى يكون لها تأثير في

الحياة العامة للدولة، ومساندة القضايا النسائية التي تعاني منها نساء الكويت، وكذلك لإثبات جدارة العناصر النسائية في تولي المهام الملقاة على عاتقهن.

فقرة - ٤- «**ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات**»، جاءت في المرتبة التاسعة وكان متوسط الأداء (٣٣ , ٤)، وبنسبة مقدارها (٦ , ٨٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهنا تظهر دلالة جديدة على وعي المدرسات سياسياً بمواد الدستور الكويتي، كما نلاحظ شعور المدرسات بالمساواة في المجتمع الكويتي، فالجميع له حق تولي الوظائف العامة والترشح لها، وإلا كانوا يجهلون مثل هذه المواد الموجودة في الدستور الكويتي.

فقرة - ٢٣- «**إن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة**»، وجاءت في المرتبة العاشرة، وكان متوسط الأداء (٣١ , ٤)، وبنسبة مئوية (٢ , ٨٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وجاءت هذه النتيجة بدرجة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى التجارب السابقة الناجحة في تولي المرأة الكويتية مناصب عليا في الدولة مثل مديرة للجامعة ووكيلة وزارة، وسفيرة، كما ترأست المرأة معظم المهن العلمية والعملية التي يمارسها الرجال، وأخيراً عُينت وزيرة في الدولة بعد حصولها على حقوقها السياسية، وقد أثبتت المرأة كفاءتها في المناصب التي أُسندت إليها.

فقرة - ٢ - « **تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم**»، جاءت في المرتبة الحادية عشرة، وكان متوسط الأداء (٢٩ , ٤)، وبنسبة مئوية تعادل (٨ , ٨٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وجاءت هذه الفقرة للكشف عن مدى إدراك المدرسات لمفهوم الدستور، ووعيهن في التفريق بين الدول الدستورية وغير الدستورية، وهنا يتمثل الوعي السياسي لهؤلاء المدرسات في مفهومهن للكويت بأنها دولة دستورية، ليس فقط لأنها تمتلك دستوراً وطنياً، وإنما لأن هذا الدستور يطبق فيها بصورة مشرقة تتمثل في منح الشعب ديمقراطية في تداول السلطة.

فقرة - ١٠- «**الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات**

**السياسية في الحياة»** ، وجاءت في المرتبة الحادية عشرة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤ , ٢٩)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨ , ٨٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي نتيجة منطقية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوعي المدرسات بما يعنيه الوعي السياسي، فكلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة كانت أكثر وعياً وإدراكاً لنفسها باعتبارها عضواً من جماعة، كما أن الوعي يعد أعلى درجات الوضوح وهو عملية مستمرة مادام الإنسان موجوداً.

**فقرة - ٣٧- «المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي»**، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وبمتوسط حسابي (٤ , ٢٨)، وبنسبة مئوية (٦ , ٨٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهذا يدل على وعي المدرسات بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي، وذلك في إشراك قطاع كبير من المجتمع الكويتي الذي كان معطلاً سياسياً لأنه متمثل في المرأة. وهذه المشاركة النسائية ستزيد إدراك المرشحين ووعيهم بتبنّي قضايا المرأة ومعرفة همومها ومطالبها كعضو من أعضاء المجتمع، وبممارسة المرأة لحقها السياسي يزيد إسهامها في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية إلى حد كبير. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة العجمي (٢٠٠٠)، من حيث إن أغلبية مجتمع البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية، وبالعكس جاءت هذه النتيجة مختلفة عن دراسة الظفيري (١٩٩٥) من حيث إن أغلبية أفراد العينة لا تؤيد عمل المرأة في المجال السياسي.

**فقرة - ٢٩ - «المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة»**، وجاءت في المرتبة الثالثة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤ , ٢٧)، وبنسبة مئوية (٤ , ٨٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. ومن وجهة نظر المدرسات فهي دلالة واضحة على وعيهن وإدراكهن أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة كانت أكثر وعياً وقدرة على العطاء والإنتاجية والفاعلية في المجتمع، ويشير ذلك أيضاً إلى أن أعضاء المجتمع ذوي الفرص التعليمية الأفضل يتميزون بالوعي والقدرة على الإدراك، وهذا يؤدي إلى سهولة الوصول إلى مراكز القيادة السياسية واتخاذ القرار، وكذلك إلى

وجود حقيقة أنّ المرأة الأفضل تعليماً تكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية.

**فقرة - ٤٥- «اختيار المرأة كعضو في البرلمان ضروري لكونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل»**، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,٢٦)، وبنسبة مئوية (٨٥,٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة تدلّ على أن المدرسات يدركن أن المرأة وحدها تعي القضايا التي تمسها، وهي الأقدر على إقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة والقضاء على التمييز ضدها في القوانين والتشريعات الكويتية.

**فقرة - ٢٧- « ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية »**، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٢٦)، وبنسبة مئوية (٨٥,٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي نتيجة عالية تشير إلى وعي المدرسات بأهمية الإسهام في صنع القرار من خلال الأطر الديمقراطية، وممارسة حقّها السياسي ترشيحاً وانتخاباً للمساهمة في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية، واختيار ممثلي الأمة الأكثر تأييداً لقضاياها، فضلاً عن توسعة القاعدة الانتخابية الضيقة سابقاً، وتدعيم دورها الاقتصادي والاجتماعي بصورة جلية مما سيسهم في نهضة المجتمع ككل.

**فقرة - ١٣ - «ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان»**، وجاءت في المرتبة الخامسة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,٢٤)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨٤,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهنا نجد أن النتيجة جاءت طبيعية حيث إن باب الترشيح قد فُتح للمرأة الكويتية حديثاً. ولما كان للمرأة الكويتية حضور أكثر تميزاً كمّاً وكيفاً في قطاعات تنمية أساسية مثل قطاع التربية والتعليم، وحيث إن المرأة مقبلة على عصر جديد فلا بد أن تشارك في صنعه على مختلف المستويات، بصرف النظر عن حجم تمثيلها في المجلس النيابي أو في السلطة التنفيذية، فهذا الحق السياسي ما هو إلا دعوة جديدة للمرأة الكويتية لتحمل مزيداً من المسؤوليات الوطنية في بناء الوطن وتنميته. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة العجمي (٢٠٠٠) التي بيّنت أن أغلبية مجتمع

البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية، وأن الإناث أكثر إدراكاً لضرورة المشاركة السياسية للمرأة، في حين اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الظفيري (١٩٩٥)، التي ترى أن الإناث لا يؤيدن عمل المرأة في المجال السياسي.

**فقرة - ٤٤ - «اختيار المرأة المرشحة للبرلمان أمر ضروري لكونها لديها القدرة»**، وحصلت على المرتبة السادسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,٢٢)، وبنسبة مئوية (٨٤,٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة مردّها شعور المدرسات بأن اختيار المرأة الكويتية في البرلمان الكويتي دليلٌ على تمكن واستحقاق المرأة لهذا المنصب المهم الفعال في الدولة، وعلى أنها في حجم هذه المسؤولية ولديها القدرة الكبيرة على ذلك خصوصاً بعد ما أثبتت قدرتها وتفوقها في العديد من قطاعات الدولة.

**فقرة - ٣- «يشتمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية»**، جاءت في المرتبة السابعة عشرة وكان متوسط الأداء (٤,١٨)، وبنسبة مقدارها (٨٣,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهذا يدل على وعي المدرسات بوجود مواد في الدستور الكويتي تنص على الانتخابات، وحرية التعبير عن الرأي، وإلاّ لما كان هناك تركيز من الحكومة على إجراء الانتخابات في وقتها بنزاهة وموضوعية وحيادية. فثمّة قوانين في الدستور الكويتي تكفل سلامة الانتخاب، وحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية، وعقاب العابثين بإرادة الناخبين. وهذا الوعي لدى المدرسات يعكس الرغبة المستقبلية في خوض غمار الانتخابات سواء بالتصويت أو بالترشيح لها.

**فقرة - ١٧ - «تمثل السياسة دوراً أساسياً في حياتنا العامة »**، وجاءت في المرتبة الثامنة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,١٧)، وبنسبة مئوية (٨٣,٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة نجاح المرأة في تحصيل المعرفة وكذلك في سوق العمل ومواكبتها حركة النهضة الحديثة، فكان لزاماً أن يساعد ذلك في تنمية الإحساس بالواجب المدني وفي جانب آخر يؤدي ذلك إلى التوصل للمعرفة

بالقضايا السياسية والتأثير فيها، وهذا ناتج عن اهتمام ووعي وقدرة على إدراك العلاقة بين مصالحهن الخاصة والقرارات والأهداف السياسية، وخصوصاً بعد إعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة.

**فقرة - ٣٦- «أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون»**، وجاءت بالمرتبة التاسعة عشرة، وبمتوسط حسابي (١٣ , ٤)، وبنسبة مئوية (٦ , ٨٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وكانت النتيجة مرتفعة. ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي يشكّل وعيا متقدماً، وبالتالي مؤيداً لمشاركة المرأة باعتبارها النصف الثاني للمجتمع الكويتي، وباعتبارها عضواً من أعضاء هذا الوطن، وينبغي أن تتاح لها الفرص المتاحة للرجل، وأن تشارك في صنع الأحداث.

**فقرة - ٢٢- «أؤيد اشتغال المرأة في مجال السياسة»**، وجاءت في المرتبة العشرين، وكان متوسط الأداء (١٢ , ٤)، وبنسبة مئوية (٤ , ٨٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، كما أنها نتيجة منطقية بعد حصول المرأة على حقوقها السياسية، فلقد أصبح لها الدور الفاعل في إجراء التغييرات، وفي صنع القرارات، والعمل -كمواطنة كويتية- في رسم مستقبل بلدها من خلال مشاركتها السياسية بكل وعي وإدراك. وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة الظفيري (١٩٩٥) من حيث إن أغلبية أفراد العينة لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة.

**فقرة - ٦ - « يؤكد الدستور الكويتي التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء»**، وجاءت في المرتبة الحادية والعشرين، وكان متوسط الأداء (٠٤ , ٤)، وبنسبة مقدارها (٨ , ٨٠٪) وتقع ضمن المستوى الإيجابي. حيث اتضح من خلال إجابات المدرسات وعيهن الكافي بوجود المساواة بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات في مجتمعنا الكويتي، فضلا عن أن نصوص الدستور جاءت صريحة في الكثير من المواد حول حق العمل والتعليم للجنسين، وحق الاقتراع والتصويت كحق سياسي مكتسب جديد، ولكن المرأة ما زالت تطالب ببعض حقوقها الاجتماعية

والعملية في المساواة مع الرجل في الأجور والرواتب والخدمة الاجتماعية، وكذلك في بعض المجالات (كالقضاء والعسكرية) حيث يتم حرمان المرأة من الوصول إلى مناصب معينة.

**فقرة - ٢٠- «إن الأنظمة السياسية في الكويت من أفضل الأنظمة في الوطن العربي»**، وجاءت في المرتبة الحادية والعشرين مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٠٤)، وبنسبة مئوية (٨٠,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وجاءت بدرجة مرتفعة. وهذه دلالة واضحة على إدراك المدرسات ووعيهن بطبيعة النظام الكويتي، حيث إنّ طبيعة المجتمع الكويتي ودستوره قد كفلا للمرأة المكانة والحصانة بهدف زيادة إسهامها ومشاركتها في مجالات التنمية، سواء في جانب التنشئة الاجتماعية أو الجانب الاقتصادي إضافة إلى الجانب السياسي الممنوح لها حديثاً مع تولي المرأة منصب وزيرة في الدولة، ويعزى ذلك إلى ما تشعر به المدرسات من حرية في تحقيق المشاركة السياسية من خلال الديمقراطية، وأنها تسهم في الوقت نفسه في تعميق الممارسات الديمقراطية في المجتمع وترسيخها.

**فقرة - ١١ - «المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية»**، وجاءت في المرتبة الثانية والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤,٠٣)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨٠,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وجاءت هذه النتيجة لأن المرأة الكويتية قد منحت حقها السياسي في الترشيح والانتخاب حديثاً، وما سيكون لها من دور في المستقبل القريب عند دخولها إلى الحياة البرلمانية ولكونها قد تقلدت منصب وزيرة في الدولة، ومطالبتها أيضاً في المشاركة في القضاء.

**فقرة - ١٩- «إن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده»**، وجاءت في المرتبة الثالثة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤,٠٠)، وبنسبة مئوية (٨٠٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وقد أدركت المدرسات أهمية ذلك، فكل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريس القيم والاتجاهات لدى المواطنين تلك التي تتفق وسياساته وممارساته، وذلك للتبرير من جانب والتعبئة من جانب آخر، كما أن المرحلة الراهنة

تتطلب المحافظة على الكيان السياسي للنظام طالما أن المنطقة تمر بمرحلة عصف فكري وثقافي وسياسي؛ فالكويت كغيرها من الدول تتأثر بما يحدث حولها من المشكلات، لذا لا بد من العمل على المحافظة على الاستقرار السياسي على الرغم من أن بعض السُّلطات العربية لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب.

فقرة - ٣٣- «**يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي**»، وحصلت على المرتبة الرابعة والعشرين، وبمتوسط حسابي (٣,٩٦)، وبنسبة مئوية (٧٩,٢٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة الكويتية قد أثبتت كفايتها وجدارتها في الميادين كافة، وأيضاً قادرة على تحمل الأمانة وهي تمثل نصف المجتمع الكويتي، وقد أصبح دور المرأة الكويتية واضحاً في التنمية الشاملة بجميع قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن مجتمعنا يمر بمرحلة انتقالية ما بين المجتمع القبلي والمجتمع المدني، ولذلك يتأرجح رأي المرأة ما بين بعض قيود المجتمع القبلي، وآماله وأحلامه.

فقرة - ١٦ - «**أرى أن تترك المرأة السياسية للسياسيين من الرجال فقط**»، وجاءت في المرتبة الخامسة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٩٠)، وبنسبة مئوية مقدارها (٧٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. فالوعي الذي وصلت إليه المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي جعلها ترى أن السياسة ليست حكراً على الرجال بل يخوضها الأفضل من النساء والرجال، وبسبب تغير الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي سمح للمرأة الكويتية أن تخوض معترك السياسة بكل ما فيها من تحديات، لأن المرأة ترى نفسها مساوية للرجل في حقوقه وواجباته سواء كانت سياسية أو غيرها، وبالتالي تشعر أن من حقها المشاركة في السياسة .

فقرة - ٧- «**يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية**»، وجاءت في المرتبة السادسة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٨٨)، وبنسبة مقدارها (٧٧,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي دلالة واضحة على إدراك

المدرسات لأهمية الديمقراطية الحقيقية وليست المجزوءة أو المحدودة، وتعظيم قيم هذه الديمقراطية بحيث تمارس بشكل سليم من خلال القنوات الدستورية، كما قد يعزى ذلك إلى الشعور بقيمة ما حققته المسيرة الديمقراطية بالكويت خلال السنوات السابقة، وكذلك بأهمية البعد الديمقراطي في المجتمع كأسلوب ومنهج حياة، وقد يعود السبب في هذه النتيجة أيضا إلى الرغبة في إيجاد القاعدة الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في جميع مجالات الحياة. وقد اتفقت هذه الدراسة جزئياً مع دراسة هاربر (Harber، ١٩٩٤)، من حيث زيادة الخيارات الديمقراطية للفرد بحيث يصبح حراً سياسياً.

فقرة – ١ – « **المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن**»، جاءت في المرتبة السابعة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية تعادل (٧٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وفيها دلالة واضحة على وعي المدرسات بضرورة وجود معارضة وطنية حقيقية تهدف إلى الاهتمام بسياسات الدولة وتحصينها ضد الأخطاء والتجاوزات، وهذا الأمر يدل على وجود حياة ديمقراطية في الكويت لأن وجود المعارضة مرتبط بتوافر الديمقراطية، وهي ليست معارضة لثوابت الدولة، بل معارضة للسياسات الحكومية، حيث كفل الدستور الكويتي حرية التعبير عن الرأي، وما دامت هذه المعارضة تصب في مصلحة الوطن ووجوده وكيانه ولا تتعداها. وهذا يتفق جزئياً مع دراسة هاربر (Harber، ١٩٩٤) التي وصلت إلى أنّ تعليم الديمقراطية يقتضي دوراً مهما يؤديه المعلم في التنمية السياسية الديمقراطية، وهذا يتطلب تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم

فقرة – ١٢ – «**المرأة تبني آراءها السياسية من خلال الانتخاب**»، وجاءت في المرتبة الثامنة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٦٠)، وبنسبة مئوية مقدارها (٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. لأن المرأة الكويتية قد دخلت المعترك السياسي في وقت قريب، ولأنها تطالب بحقوقها السياسية من زمن بعيد، وتدل هذه النتيجة على وعي المدرسات بالأساليب الأخرى مثل الإعلام والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والحوارات والمناقشات بالإضافة إلى المستوى العلمي والثقافي الذي وصلت إليه.

**فقرة – ٩– «يحث الأستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية «**، وجاءت في المرتبة التاسعة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤٩ , ٣)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨ , ٦٩٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وأظهرت النتيجة هنا أنّ المدرسات لا يجدن الوقت لحث الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية، وذلك إما لكون المناهج لا تسمح بذلك، أو لعدم توافر مجال لمناقشة القضايا الوطنية وخصوصاً في الكليات العلمية، رغم أن الأستاذ الأكاديمي وتمشياً مع مواقفه الأكاديمية ومسؤولياته التعليمية، مدعوّ لأن يكون من وراء العمل الوطني قدوة ومثالاً، وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة كاليندو (Caliendo، ٢٠٠٠) ، حيث أظهرت الدراسة أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم.

**فقرة – ٢١– «لا أرى الطرق التقليدية القبلية في الحكم الكويتي هي الأفضل»**، وجاءت في المرتبة الثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣٧ , ٣)، وبنسبة مئوية (٤ , ٦٧٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وعلى الرغم من أن طبيعة المجتمع الكويتي –ككل المجتمعات الخليجية بصورة عامة في المنطقة– مجتمع تقليدي، إذ يقوم التراث فيها بدور كبير، وهو تراث قبلي تقليدي قائم على النظام التسلطي واحترام آراء كبير العائلة، ومن ثم فإن احترام رأي الكبير، على الرغم من خطئه أحيانا، والانصياع له أمرٌ تقتضيه الأعراف والعادات، لكن المدرسات يرين أنّ ذلك لم يعد له دور كبير كما كان في السابق، لما حصلت عليه المرأة الكويتية من استقلال اقتصادي واجتماعي، وما وصلت إليه من تعليم عالٍ ومناصب إدارية والآن سياسية، وأصبح لها اليوم دور في المعترك السياسي، وبالتالي فإنها ترى أن الطرق التقليدية ليست الأفضل في الحكم بل الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعالة.

**فقرة – ٣٨– «يرى البعض أن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي»**، وجاءت في المرتبة الحادية والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٣٤ , ٣)، وبنسبة مئوية (٨ , ٦٦٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي

درجة متوسطة تدلُّ على أن المدرسات يدركن أن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية لن يطغى على دورها في أسرتها، فالمرأة الكويتية قد خرجت إلى سوق العمل وتولت المسؤولية في كثير من القطاعات وكانت أيضاً ناجحة كزوجة وأم، ولم يؤدّ ذلك إلى إضعاف الروابط الأسرية، بل ساعد في تحسين تلك الروابط من خلال وعيها بأهمية دورها في البيت والمجتمع. وقد تعزى هذه النتيجة ايضاً إلى كون المجتمع الكويتي ما زال يمر بمرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي القبلي، والمجتمع المدني وما زالت الروابط الأسرية تشكل عصب هذا المجتمع وتسيطر عليه إلى حدّ ما.

**فقرة – ١٥ – «إن حكم الأقلية ليس دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا»**، وجاءت في المرتبة الثانية والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣,٢٢)، وبنسبة مئوية مقدارها (٦٤,٤)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وجاءت هذه النتيجة بدرجة متوسطة لكون المجتمع الكويتي مجتمعاً ديمقراطياً، والحياة البرلمانية نشطة فيه، ولها دور بارز في المشاركة في إدارة القرارات السياسية، وكذلك لكون الكويت دولة دستورية تلتزم حكومتها ببنوده وقوانينه، ولأن المجتمعات في دول الخليج بشكل عام كانت مجتمعات قبلية، وكان اتخاذ القرار دائماً بيد فئة محددة، أما الأن فالمشاركة السياسية تفضي إلى تنفيذ متطلبات المصلحة العليا للدولة دون المساس بمصلحة الأقلية النخبوية.

**فقرة – ٨– «تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية»**، وجاءت في المرتبة الثالثة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣,١٧)، وبنسبة مئوية (٦٣,٤٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهذه دلالة أخرى على وعي المدرسات بأن مناهج التعليم العالي لا تزال غير قادرة على تشجيع المشاركة السياسية، وذلك لعدم وجود مقررات تساعد على ذلك لا سيّما في الكليات العلمية، وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الخميسي (١٩٩٩) من حيث إن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً وذلك لأن مناهج التعليم الحالية لا تساعد على تنمية الوعي السياسي للطلاب.

**فقرة – ٥– «يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الأحزاب السياسية**

**والانتماء إليها**»، وجاءت في المرتبة الرابعة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (١٥ , ٣)، وبنسبة مئوية مقدارها (٦٣٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وقد تعزى هذه الدرجة المتوسطة إلى أن دستور الكويت لا ينص على إنشاء الأحزاب أو الانتماء إليها، كما أنه لا يمنع ذلك، وكذلك بسبب عدم وجود أحزاب سياسية رسمية في الدولة.

**فقرة - ٣٢- « إنَّ العادات والتقاليد لا تمنع المرأة من المشاركة السياسية »**، وحصلت على المرتبة الخامسة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٩٠ , ٢)، وبنسبة مئوية (٥٨٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وجاءت هذه النتيجة بدرجة متوسطة، ولعل ذلك يرجع إلى أن المدرسات يرين أن العادات والتقاليد لم تعد تشكل عائقاً أمام المرأة الكويتية، فهي اليوم تشارك الرجل في جميع الأعمال وهن الأكثر تعليماً ومادمن قد وصلن لأرقى أنواع التعليم وخرجن إلى العمل ووصلن إلى مستويات متقدمة في مجال أعمالهن وأصبحن أكثر استقلالاً لا سيما من الناحية المادية كذلك بعد حصولهن على حقوقهن السياسية كاملة - لم تعد العادات والتقاليد تمنعهن من المشاركة وكذلك الثقافة القبلية والمجتمع الأبوي والذكوري لم يعد قادرا على إقصائها عن أي مشاركة فعلية وواسعة في الحياة العامة وفي مقدمتها الحياة السياسية.

**فقرة- ٣١- «لا يقتصر عمل المرأة على المجال الاجتماعي»**، وحصلت على المرتبة السادسة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٨٣ , ٢)، وبنسبة مئوية (٦ , ٥٦٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ويأتي ذلك بعد أن تقلدت المرأة الكويتية بعض المناصب العليا في الدولة وأثبتت جدارتها فيها، فالمجال الاجتماعي إذًا ليس هو فقط المجال الوحيد الذي يناسب المرأة الآن، بل السياسي والاقتصادي على حد سواء.

**فقرة - ١٨- «من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة»**، وجاءت في المرتبة السابعة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٧٦ , ٢)، وبنسبة مئوية (٢ , ٥٥٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وذلك لأن المجتمع الكويتي في الوقت الراهن يُعدّ من أكثر المجتمعات العربية ممارسة

للديمقراطية سواء أكان في المدرسة أم في البيت إلى حد ما، أو في المجتمع نفسه، على أن تلك الممارسات لا تصب في قنواتها الحقيقيّة؛ فهي لا تمارس في صورها المثلى إذ يعدّها المجتمع مجرّد ديمقراطية صوريّة دون جوهر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العيسى (٢٠٠٥) من حيث إن نسبة عالية من عينة الدراسة تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة.

فقرة - ١٤ - «**لا حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت**»، وجاءت في المرتبة الثامنة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٢,٦٦)، وبنسبة مئوية مقدارها (٥٣,٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة ويدل ذلك على عدم وجود اقتناع بقيام أحزاب سياسية تعود على المصلحة الوطنية ايجاباً في الكويت، وقد يعزى ذلك ايضاً إلى النظرة السلبية إلى الأحزاب من تجارب بعض الدول العربية بسبب ولاءاتها وانتماءاتها الخارجية.

فقرة - ٤٠ - «**يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت**»، وجاءت في المرتبة التاسعة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٢,٥٤)، وبنسبة مئوية (٥٠,٨٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ولعل ذلك يرجع إلى إدراك المدرسات أن النظرة الاجتماعية للمرأة من قبل الرجل نوعاً ما قد تغيرت؛ فالرجال الآن أكثر وعياً وإدراكاً لدور المرأة في عملية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يدركون أنها جزء أساسي من التطور الحضاري والانتقال من حياة تسودها السيادة للرجل، إلى حياة تعترف بالمرأة كإنسان ينبغي أن يشارك في عملية صنع القرار، مما يصبُّ في مصلحة الوطن. ولكن هذا التغيير لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي جعل المرأة الكويتية تتوجه نحو هذه الفقرة توجهاً متوسطاً، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الظفيري، ١٩٩٥) من حيث إن الذكور يعارضون إقحام المرأة في المجال السياسي.

فقرة - ٤٦ - «**إن اتجاهات الكويتيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية تنحصر في**

**التصويت الانتخابي**»، وحصلت على المرتبة الأربعين، وبمتوسط حسابي (٥١ , ٢)، وبنسبة مئوية (٢ , ٥٠٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة وقد أظهرت هذه النتيجة أن المدرسات أكثر وعياً بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن هذه المشاركة لاينبغي أن تنحصر في التصويت الانتخابي فحسب، بل يجب أن تتعداه، فالمرأة الكويتية هي عنصر فعال في المجتمع الكويتي، وهي أكثر دراية ووعياً من ذي قبل بما عليها من واجبات وما لها من حقوق تجاه المسيرة الديمقراطية في بلادها، وهي أقدر على معرفة من تختاره ممثلاً لها في البرلمان ليطالب بحقوقها وحل قضاياها التي تهمها. وقد تعزى هذه الدرجة المتوسطة أيضا إلى نظرة المجتمع التي ما زالت ترى في المرأة مجرد صوت انتخابي، وما زال غير متقبل لها كمشارِكة في الحياة السياسية لكونها حديثة التجربة في ذلك.

فقرة – ٤١– «**المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي**»، وجاءت في المرتبة الحادية والأربعين وبمتوسط حسابي (٤٩ , ٢)، وبنسبة مئوية (٨ , ٤٩٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ويرجع ذلك إلى التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن هذا الاتجاه، مما يرتب على المرأة الكويتية أن تعمل على تغيير هذه النظرة في المستقبل القريب من خلال تفعيل دورها في العمل السياسي، وتوفير القدرات والكفايات النسائية المؤهلة لمثل هذا العمل السياسي. وقد اختلفت هذه النتيجة جزئياً عن دراسة الظفيري (١٩٩٥) من حيث إن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة. ويعزى ذلك إلى أنّ المرأة الكويتية ما زالت ترى أن المجتمع ينتقص من حقوقها السياسية، رغم ما حققته من قفزة إيجابية، وما تملكه من طموحات.

فقرة – ٤٧– «**يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة**»، وحصلت على المرتبة الثانية والأربعين، وكان متوسط الأداء (٤٠ , ٢)، وبنسبة مئوية (٤٨٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ويرجع ذلك إلى وعي المدرسات بأن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية هي عملية جادة فهي جزء أساسي من التنمية والإصلاح السياسي والاجتماعي في الدولة، وأيضاً لأن تقدم الأمم يقاس من

خلال تطوير الإنسان، أي الرجل والمرأة على حد سواء، ولعل الانتخابات البرلمانية التي شاركت فيها المرأة الكويتية للمرّة الأولى أثبتت ولو بدرجة بسيطة دور المرأة الكويتية في تغيير كفة الميزان من ناحية وصول أعضاء في البرلمان الكويتي وسقوط البعض الآخر. وقد تشير هذه النتيجة أيضاً - في ضوء الواقع - إلى أنّ الرجال من خلال تجربة الانتخابات السابقة (قبل انتخابات عام ٢٠٠٩م) لم يصوتوا للمرأة فلم تنجح أيّ امرأة فيها.

**فقرة - ٢٨ - «ترى المرأة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي»**، وجاءت في المرتبة الأخيرة من المجال، وكان متوسط الأداء (٢,٣٧)، وبنسبة مئوية (٤٧,٤٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهذا دليل واضح على وعي المدرسات، بحقيقة دورهن والتزامهن بواجباتهن، وحرصهن على ممارسة حقوقهن السياسية من منطلق وعي وإدراك، فالمرأة الكويتية وصلت إلى أعلى مستويات التعليم، ودخلت سوق العمل، وتدرجت في المناصب الإدارية واستوعبت أهدافها، وأسهمت في تنفيذ خططها وبرامجها على قدم المساواة مع الرجل في العديد من المجالات.

ويمكن أنْ نخلص من كلّ ما تقدم إلى أن النتائج في معظمها إيجابية تؤكد وعي المدرسات وإدراكهن لمستقبل الوطن في ضوء مشاركتهن في تشكيل الوعي السياسي بشكل عام، ولا سيّما في مساهمتهن في الفعاليات السياسية وانعكاس ذلك على الطلبة، ولما لذلك من أهمية في حياتهن كمنهج حياة مستقبلي يحتاج إلى التخطيط السليم والتطبيق الفعلي الميسر في ضوء الديمقراطية الحقيقية في المجتمع الكويتي، دون إغفال لفئة الشباب والطلبة، وأدوارهم في تنشيط المجال السياسي في الدولة. وإن لم يستطع المجتمع إلى الآن التخلي عن عباءة الماضي حول دور المرأة.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة والذي نصه. «هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب التخصص والخبرة »؟**

**أولاً: التخصص**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٧) عدم وجود فروق في درجات الوعي السياسي تعزى إلى التخصص (علمي ، إنساني) لدى المرأة الكويتية العاملة في حقل التعليم العالي. ويُشير ذلك إلى أن المدرسات على قدر متقارب من الوعي للواقع السياسي في الكويت، كما يدلّ على امتلاكهن اهتمامات مشتركة في المجال السياسي، وأنهن لم يصلن إلى هذه المرحلة من التعليم العالي إلا ولديهن إلمامٌ كافٍ بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية، ولأن التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الكويتية لم تكن بعيدة عن وقت تطبيق هذه الدراسة، فقد أبدين اهتماما بالموضوع في أثناء توزيع أداة الدراسة.

**ثانياً: الخبرة**

كما أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٨) عدم وجود فروق في الوعي السياسي تعزى إلى الخبرة لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي. ومرد هذه النتيجة إلى أنّ المدرسات بعد أن وصلن إلى هذا المستوى العالي من التعليم، فإن سنوات الخبرة تكون أقل أهمية من الخبرة العملية التي حصلن عليها، وهن أكثر إلماماً ووعياً وأكثر ثقافة في الجانب السياسي، واطلاعاً على مجريات الأحداث لكونهن يتعاملن مع أهم شريحة في المجتمع وهي فئة الشباب في أهم المراحل التعليمية.

نستنتج مما سبق أن المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على درجة عالية من الوعي السياسي في فهمها لطبيعة دورها في المرحلة القادمة في عملية صنع القرار السياسي السليم والمشاركة السياسية الفعالة، وأن وعي المرأة السياسي يعكس عمق إيمانها بأهمية دورها في تمثيل نصف المجتمع، وأنها قادرة على تحمل كافة المسؤوليات تجاه بناء وطنها وتنميته.

**أمّا عن النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث المتضمّن. «ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم» ؟** فهي:

## أولاً : مجال معرفة الطلبة بمواد الدستور

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية لدرجة وعي الطلبة بمواد الدستور قد تراوحت بين (٤٢, ٤)، وبنسبة مئوية (٤, ٨٨٪) في حدها الأعلى، و (٢٢, ٣)، وبنسبة مئوية (٤, ٦٤٪) في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة لمعرفتهم بمواد الدستور على درجة عالية من الوعي من خلال إجاباتهم عن مجال المعرفة كما يلي:

فقرة – ١– **«السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية»**، وحصلت على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤٢, ٤)، وبنسبة مئوية (٤, ٨٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، وهذا يؤكد أن الطلبة على درجة عالية من الوعي بأن السلطات تنقسم إلى ثلاث، ولعل هذا عائد إلى أن هذه الموضوعات تدرس ضمن المناهج الدراسية في المراحل الدراسية الأولى وتتكرر في معظم وسائل الإعلام.

فقرة – **٣**– **«تعد الكويت من الدول الدستورية في العالم»**، وحصلت على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣٩, ٤)، وبنسبة مئوية (٨, ٨٧٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، وهذا يؤكد أن الطلبة على درجة عالية من الوعي بأن الكويت دولة دستورية وأن هذا الدستور يطبق فيها، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى أن المناهج الدراسية في الكويت تقوم بتعليمهم ذلك.

فقرة – ٢– **«يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن»**، وجاءت في المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣٤, ٤)، وبنسبة مئوية (٨, ٨٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن الفرد يجب أن يكون أكثر مشاركة في مجريات الأحداث، وأن يقوم بتنمية إحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه، وكذلك يكون في موقف مشارك وفعّال من النظام السياسي. ولم تتفق هذه النتيجة مع دراسة نصار ( ٢٠٠٤) التي أشارت إلى ضعف مستوى

الوعي السياسي عموماً لدى الطلبة.

**فقرة – ٥ – « ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات»**، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٣)، وبنسبة مئوية (٨٦,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، وهنا دلالة جديدة على وعي الطلبة سياسياً بمواد الدستور الكويتي، وهذا يؤكد معرفتهم للمادة (٢٩) من الدستور والتي تنص على أن « الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وهنا نلاحظ شعور الطلبة بالمساواة في المجتمع الكويتي، ومعرفتهم بالمواد المتعلقة بالحقوق والواجبات في الدستور الكويتي.

**فقرة – ٤ – «يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية»**، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٠)، وبنسبة مئوية (٨٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهذا يدل على وعي الطلبة بوجود مواد في الدستور الكويتي تنص على الانتخابات وتكفل سلامة الانتخاب وحقوق المرشحين، ومردّ ذلك أن الطلبة في المراحل الدراسية الأولى: الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، يمارسون العملية الانتخابية في المجالس الطلابية في مدارسهم، وممارستها فيما بعد في مراحل التعليم العالي من خلال الاتحادات الطلابية، وهذا الوعي لدى الطلبة يعكس الرغبة المستقبلية في خوض غمار الانتخابات سواء بالتصويت أو بالترشيح لها. وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة العيسى(٢٠٠٥) من حيث إن نسبة أغلبية الطلبة تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة.

**فقرة – ٧ – «يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء»**، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣,٩٨)، وبنسبة مئوية (٧٩,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة إذ تبين أن الطلبة يولون أهمية لتنمية روح العدالة التي تتحقق من خلال المساواة وتكافؤ

الفرص بين المواطنين، وهذا من المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، إذ ينص القانون على ذلك في المادة السابعة منه والتي تنص على أن: «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». وقد يعزى ذلك ايضاً إلى حصول المرأة الكويتية على حق المشاركة السياسية مؤخراً وبذلك تكون قد تساوت مع الرجل في كل شيء، ولم تتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الأنصاري(٢٠٠٠)، من حيث إن الطلبة بصورة عامة سجلوا موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merriall, 1998) حيث أظهر الطلاب دعماً لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وبين مواطن وآخر بصرف النظر عن خلفيته الدينية او كفاءته العلمية.

فقرة - ٦- «**يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها**»، وقد جاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٣,٢٢)، وبنسبة مئوية (٦٤,٤٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بمواد الدستور حيث لا ينص على مادة تؤيد أو تعارض حق تأسيس الأحزاب والانتماء إليها، وأن فكرة قيام أحزاب في الدولة غير واردة حالياً لأن المجتمع الكويتي ما زال متمسكاً بموروثه القبلي التقليدي. وفي غياب الأحزاب في الدولة الكويتية فإن القبائل هي البديل الأفضل لمن يريد أن يصل إلى البرلمان. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merriall, 1998) حيث أظهر الطلاب موقفاً سلبياً من الأحزاب السياسية، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة النقشبندي (٢٠٠٠) التي أشارت إلى ضعف تأثير المناهج الدراسية في الجامعات الأردنية في زيادة الانتماء إلى الأحزاب السياسية.

**ثانياً: مجال مقرر التربية السياسية :**

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١١) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه مقرر التربية السياسية قد تراوحت بين (٤,٢٤)، وبنسبة مئوية (٨٤,٨٪)، في

حدها الأعلى، و (١٥ , ٤)، وبنسبة مئوية (٨٣٪)، في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة للمجال بمستوى عال من التقدير، وبناءً على مواقف الطلبة تجاه كل فقرة من فقرات المجال:

**فقرة – ٤١ – «إن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة بأهم قيم القضايا السياسية»**، وحصلت على المرتبة الأولى، وكان متوسط الأداء (٢٤ , ٤)، وبنسبة مئوية (٨ , ٨٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن مقرر التربية السياسية يوفر قدراً من المعرفة السياسيّة المثيرة التي تؤدي إلى التوعية السياسية، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد من خلال خبرات التنشئة تؤثر في استجابته لمختلف القضايا السياسية، وبالتالي في مدى مشاركته في الحياة السياسية فهي إما إيجابية أو سلبية.

**فقرة – ٤٢ – « إنّ مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة»**، وحصلت على المرتبة الثانية، وكان متوسط الأداء (٢٢ , ٤)، وبنسبة مئوية (٤ , ٨٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وكان اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة ويؤكد لنا الطلبة في هذه النتيجة دور التربية السياسية البالغ الأهمية في تعميق ولاء الطلبة وانتمائهم، وكذلك في تحويل ولاءات الأفراد من الأطر القبلية والطائفية إلى الولاء نحو الوطن، وتمنعهم من الانحراف والانحياز، كما تحول دون الارتجال والتذبذب، وبالنهاية تقوم بدور أساسي في استقرار المجتمع وتطوره وتقدمه وازدهاره. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نصار(٢٠٠٤) من حيث إنه كلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلاب ازداد انتماؤهم للوطن.

**فقرة – ٤٤ – «إن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة»**، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٢١ , ٤)، وبنسبة مئوية (٢ , ٨٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة حيث تؤكد لنا وعي الطلبة واقتناعهم بأهمية مقرر التربية السياسية، فمن خلاله يتم طرح القضايا التي تهم الطلبة، وإعطاء الفرصة

للطلبة في الحوار وإبداء الرأي وتوجيه الانتقادات البناءة التي تنمي الوعي المعرفي والسياسي لهؤلاء الطلبة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000)، التي أظهرت أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم.

**فقرة - ٣٩- «إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية»**، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (١٩ , ٤)، وبنسبة مئوية (٨ , ٨٣٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأهمية التربية السياسية، ودورها الرئيسي في تكوين الذات السياسية للناشئين والشباب، ولتحقيق مزيد من الكفاية والفاعلية لهم، ولكونها توفر لهم الأساس التثقيفي السياسي الذي يجعلهم مستقبلاً أكثر قدرة على المشاركة السياسية.

**فقرة - ٤٠- «إن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت»**، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (١٨ , ٤)، وبنسبة مئوية (٦ , ٨٣٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. ولعل هذا يدل على وعي الطلبة بأهمية تعلم تاريخ وطنهم، فمن خلاله ينمو لديهم الاعتزاز والفخر بما صنعه الآباء والأجداد، وما حققوه من رفعة وتقدم للوطن، ولأن ذلك يمثل موروثاً ثقافياً وطنياً تتناوله الأجيال ليكون نبراساً لتقدمها وازدهارها، كذلك الرغبة الكبيرة من قبل الطلبة في معرفة كل ما يتعلق بتاريخ الوطن.

**فقرة - ٤٣- « تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي»**، وجاءت في المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (١٧ , ٤)، وبنسبة مئوية (٤ , ٨٣٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، وفيها دلالة واضحة على رغبة الطلبة في إعطاء التربية السياسية الأهمية اللازمة لكونها تسهم في تنشيط الفرد سياسياً، ومن ثم فإن الفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم

في المواقف التي توجب اتخاذ مثل هذا القرار، وكذلك فهي تسهم في تربيتهم سياسياً على قيم الحكم الذاتي وممارساته، والمشاركة في إدارة الحياة الدراسية داخل جامعاتهم، وكل هذا يؤدي إلى مشاركتهم الفعلية في بناء الوطن مستقبلا. ويعزى ذلك إلى أن الطلبة في جامعة الكويت يشاركون بشكل مباشر في القرارات الجامعية من خلال اتحاد الطلبة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بنجامن (Benjamin، ١٩٩٤) في أن على المدرسة ان تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وتبرز دور المشاركة.

**فقرة - ٤٥ - «تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة»**، وجاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٤ , ١٥)، وبنسبة مئوية (٨٣٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. ولعل هذا يدل على إدراك الطلبة ووعيهم بأهمية مثل هذا المقرر في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي، وتطوير الفكر السياسي ومعرفة مدارسه العقائدية والأيديولوجية المختلفة، وذلك لتشكيل الفرد القادر على التفكير المستقل والخالي من أي تحيز أو تعصب سياسي.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال الثالث أن نتائج هذا السؤال قد اختلفت مع نتيجة دراسة نصار (٢٠٠٤) من ناحية ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً لدى الطلبة. وبذلك نستنتج أن الطلبة على وعي عالٍ بأهمية المعرفة بمواد الدستور، وكذلك بمقرر التربية السياسية لتوفير البيئة المحفزة للأفراد على المشاركة من خلال زيادة الوعي السياسي لديهم، وذلك من خلال إيجاد المقررات والمناهج والمساقات الدراسية التي يتلقى الطلبة من خلالها المعلومات والمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات بشكل مقصود من أجل المشاركة في العملية السياسية، فالطالب في هذه المرحلة قد بلغ سن الرشد السياسي، إضافة إلى أنه قد وقف على سلوكيات ومهارات من خلال هذه البرامج السياسية تؤهله ليكون متمسكا بالديمقراطية الحقة التي تتطلبها هذه المرحلة والمراحل القادمة في الكويت.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي نصه: « هل هناك فروق ذات دلالة**

**إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة بحسب الجنس والمستوى الدراسي»؟**

**أولاً: الجنس**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (١٢) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح الإناث. وقد يعزى ذلك إلى أن الطالبات مقارنة بالطلاب لديهن استعداد للمعرفة والاطلاع أكثر من الطلاب إذ إن المتغيرات التي وجدت قد تكون نتيجة لحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، مما شكل لها تحدياً جديداً سواء على صعيد الظروف الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية أو التربوية التي غيرت من واقع المرأة، ومدى مشاركتها سياسياً واجتماعياً، وفتحت أمامها الآفاق للتعبير عن وجودها كعضو فاعل في المجتمع في مختلف قطاعات الحياة. وقد اتفقت هذه النتجية جزئياً مع دراسة إبراهيم ( ١٩٩٩)، التي توصلت إلى أنَّ جميع الطالبات يمتلكن قاعدة أساسية من الوعي بالمفاهيم السياسية الواردة بمقرر التربية السياسية، وكذلك كان لديهن قدر من التربية السياسية قبل الدراسة وبنسب متقاربة. كما أنّ الطالبات بحكم التزامهن بالبيت أكثر اهتماما بالمناهج والدراسة من الذكور وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة نصار (٢٠٠٤) من حيث ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً وارتفاعه بين الطالبات مقارنة بالطلاب، وقد اختلفت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة ريتنجر (Rettinger، 1993) التي أظهرت أن ثمّة فروقاً في الوعي السياسي بين البنين والبنات لصالح البنين ويرجع ذلك إلى عوامل التنشئة الأسرية حيث تهتم البنات بالأمور المنزلية بينما يُوَجَّهُ البنون إلى الاهتمام بالنواحي السياسية.

**ثانياً: المستوى الدراسي (السنة الدراسية)**

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١٥) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وجاءت الفروق

لصالح السنة الاولى. وقد يعزى ذلك إلى أن طلبة السنة الأولى هم حديثو التخرج من المراحل التعليمية الأولى وما زالت المعلومات الأولية التي تلقوها في المدارس حاضرة لديهم. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى اهتمام طلبة السنة الدراسية الأولى بالإجابة بكل جد عن أداة الدراسة واهتمامهم بموضوعاتها، لأن المرحلة الجامعية مرحلة جديدة لهم. كما قد تدل هذه النتيجة على أن التعليم العالي المتمثل بالجامعة لم يضف شيئاً إلى ثقافة الطلبة ومدركاتهم خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية دخول الطالب الجامعة، ولغاية السنة الرابعة والأخيرة من الدراسة في مرحلة البكالوريوس.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة والذي نصه: «ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم» ؟**

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٦) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة تراوحت بين (٤٥ , ٢)، وبنسبة مئوية (٤٩٪)، في حدها الأدنى، و (٩٥ , ٣)، وبنسبة مئوية (٧٩٪)، في حدها الأعلى، وقد جاءت إجابات الطلبة بمستوى متوسط من التقدير، كما يتضح من المناقشة التفصيلية التالية لفقرات هذا المجال:

**فقرة – ١٥- «تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة»**، وجاءت في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٩٥ , ٣)، وبنسبة مئوية (٧٩٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أن المدرسات يطبقن اللوائح والقوانين الجامعية أكثر من المدرسين، وأنهن أكثر التزاماً وتشدداً في هذه الناحية، وكان ذلك واضحاً في أثناء إجابة الطلبة عن هذه الفقرة وقت تطبيقها. كما أثبتت هذه النتجية أيضاً الدور الكبير والفاعل للمدرسات في التأكيد على ضرورة الالتزام بالقوانين والانظمة، مما يجعل من هؤلاء الطلبة مواطنين فاعلين صالحين يمتثلون للقوانين والأنظمة المتعلقة بوطنهم. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون

وميرل (Simon & Merril, 1998)، التي اتسمت فيها مواقف الطلبة فيها بالإيجابية تجاه قبول طاعة القوانين.

فقرة - ١٦- **«تنبذ المدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن»**، وجاءت في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣,٩٤)، وبنسبة مئوية (٧٨,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة، ولها دلالة كبيرة وأكيدة على أن دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي واجب وطني مقدس يتمثل في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة وتوعيتهم بضرورة نبذ التعصب، والمحافظة على وحدة الوطن. وتعكس هذه النتائج الاقتناع الكبير للطلبة بأن الكويت وطن الأسرة الواحدة، وأن المحافظة على وحدة تراب الوطن والإنسان هدف استراتيجي من أهداف الدولة. وقد أظهر الطلبة تأكيدهم بأن المدرسات ينبذن التعصب بكافة صوره وأشكاله، وهن يقمن بمراعاة مبدأ المساواة الذي أُقر كمبدأ أساسي في الدستور الكويتي. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill, 1998) التي أظهرت أن لدى الطلبة انتماء قوياً وارتباطاً قوياً بعناصر المجتمع الشخصاني خصوصاً عندما وضع الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة.

فقرة - ٢٣- **«تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية»**، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣,٨٩)، وبنسبة مئوية (٧٧,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. ويؤكد الطلبة هنا على قيام المدرسات بواجبهن الأكاديمي على أكمل وجه داخل الكلية. وعلى قدرتهن التدريسية، وعلى دورهن المهني والفني في المقام الأول.

فقرة - ٣٦- **«تساعد المدرسات على إذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة»**، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية (٧٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة قد تعزى إلى الحوار والمناقشة

التي تدور في نطاق المناهج التعليمية تلك ، التي تكون أغلبها بين الطلبة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill, 1998)، فقد اتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية والقبول بحرية الرأي. ولكنها اختلفت مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000) التي أظهرت أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم.

**فقرة - ٢٢- «تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة»**، وحصلت على المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٣)، وبنسبة مئوية (٦, ٧٤٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة قد تعزى إلى وعي الطلبة بأهمية دور المدرسات في إعداد الأفراد للحياة؛ فالحياة متغيرة ومتجددة، والطلبة دائماً بحاجة إلى الرأي السليم الموضوعي، والمشاورة الصادقة الأمينة، وبالتالي يكون من واجب المدرسات تخريج جيل واعٍ مثقف قادر على مجاراة تطور العصر؛ بالإضافة إلى التوجيه والرعاية .

**فقرة - ٢٥- «تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة»**، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣, ٦٤)، وبنسبة مئوية (٨, ٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وقد يعزى ذلك إلى حساسية العلاقة بين المدرسات والطلبة، وأنّ طبيعة الحياة الجامعية تتصنَّع بعض الخصوصية للأستاذ الجامعي مما يحول دون توجيه العلاقات الاجتماعية بين الطلبة أو تطويرها على الوجه المطلوب.

**فقرة - ١٧ - «تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة»**، وحصلت على المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٣, ٦٣)، وبنسبة مئوية (٦, ٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة مردّها وجود اتحادات طلابية ترعى الطلبة وتؤدي دورها التربوي في زيادة نشر الوعي السياسي، والمشاركة في صنع القرار لهذه الفئة من الشباب، كذلك تدل النتيجة على أن الدور الموكول للمدرسات في تشجيع الطلبة على المشاركة ضروري ومهم. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه

بنجامن (Benjamin, 1994) في أن على المدرسة أن تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وإبراز دور المشاركة السياسية.

**فقرة – ٢٤– «تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة»**، وجاءت في المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٦١ ,٣)، وبنسبة مئوية (٢ ,٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة مردّها إلى كون المدرسات يكتفين في الأغلب بدورهن الأكاديمي التعليمي التدريسي أكثر من متابعة الطلبة وتقديم الخدمات والمشورات النفسية.

**فقرة – ٢٠– « تحقق مدرّسات الكلية أهداف مجتمعنا»**، وجاءت في المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي (٦١ , ٣)، وبنسبة مئوية (٢ , ٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وتعزى إلى وعي الطلبة بأهمية تحقيق مدرسات الكلية أهداف المجتمع، ولكنهن يقصّرن عن أداء ذلك.

**فقرة – ١٨ – «تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة»**، وحصلت على المرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي (٤٢ , ٣)، وبنسبة مئوية (٤ ,٦٨٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي أيضا درجة متوسطة. وقد أظهر الطلبة أنهم مدركون لأهمية دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لديهم، كما أن أساتذة الجامعة في سلوكهم وتصرفاتهم يمثلون مدرسة غير مقصودة للطلبة في تنمية الوعي السياسي، فذلك يعد مسؤولية وطنية عامة يشارك فيها الجميع بما فيهم المدرسات اللواتي يقمن على تفعيل هذا الدور. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبدالله ( ١٩٩٧) في أنّ المعرفة السياسية لطلبة الجامعة تتراوح بين المتوسطة والمتدنية. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة فراج ( ١٩٩٢) في أنّ مستوى الوعي السياسي بشقيه النظري والعملي، كذلك الوعي بالتنظيمات الطلابية لدى طلاب الثانوي العام في مصر ضعيف.

**فقرة – ١٤ – «تهتم المدرسات بتعليم الطلبة النقد الموضوعي»**، وجاءت في المرتبة الحادية عشرة، وبمتوسط حسابي (٣٧ ,٣)، وبنسبة مئوية (٤ ,٦٧٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ولعل هذا يؤكد عدم اقتناع الطلبة المطلق بأن

المدرسات يدركن أهمية تعليم النقد الموضوعي الخالي من أي تحيّز أو تعصّب سواء أكان ثقافياً، أم اجتماعياً، أم سياسياً، وفي جميع القضايا التي تطرح عليهم. كما أن أساتذة الجامعة يُعدّون قيادة فكرية يحملون على عاتقهم واجب تقديم المعلومات الدقيقة، والرأي الموضوعي للمجتمع. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill, 1998) التي اتسمت فيها مواقف الطلبة بالإيجابية تجاه القبول بحرية الرأي.

**فقرة – ١٢– «تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية»**، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وكان متوسط الأداء (٣,٢٨)، وبنسبة مئوية (٦٥,٦٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ويؤكد لنا الطلبة في هذه النتيجة وعيهم بأهمية دور المدرسات في تشجيع الطلبة على المشاركة السياسية، حيث إن المدرسة لا يقتصر دورها على التدريس بل يجب أن يتجاوزه إلى نقل مهارات المشاركة السياسية إلى طلبتها بوصفها واعية قادرة على فهم قضايا العالم، ومعرفته، فالمشاركة تسهم في تقديم بعض ما يتعلمونه من معارف، وبعض ما يمارسونه من أنشطة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة رحمة (٢٠٠٢) التي أشارت إلى أن الطلبة يؤيدون مشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما اختلفت مع دراسة نصار (٢٠٠٤) من حيث ضعف المشاركة السياسية بشكل عام لا سيمّا بين الطالبات، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة مجاهد (١٩٩٣) من حيث انخفاض معدلات صور المشاركة السياسية لدى أفراد العينة.

**فقرة – ١٣– «تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية»**، وحصلت على المرتبة الثالثة عشرة، وكان متوسط الأداء (٣,١٥)، وبنسبة مئوية (٦٣٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وهذا يرجع إلى وعي الطلبة بأهمية دور المدرسات في متابعة القضايا السياسية الداخلية، فالمُدرّسة لا يمكن أن تعمل في فراغ سياسي، فهي فاعلة سياسياً وليست سلبية وهي تعمل ضمن إطار توزيع العلاقات؛ علاقة القوة والسلطة في المجتمع. ويحمل سكوت المُدرّسة في حد

ذاته إشارة لطلبتها على ضرورة الموافقة والمسايرة دون إبداء الرأي والتعبير عما يجري في القضايا التي تهم مصلحة الوطن، وبذلك تُخّرج جيلاً سلبياً محايداً غير مشارك في التنمية السياسية للدولة، وهذا في حد ذاته يؤكد لنا دور المعلم كأحد محاور العملية التعليمية ، وأنه يؤدي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الطلبة وزيادة ثقافتهم السياسية تجاه وطنهم وبالتالي زيادة اهتمامهم بالقضايا السياسية الداخلية التي تهم الوطن. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة بنجامن (Benjamin, 1994) من ناحية أنّ تعليم الديمقراطية في المدارس يتطلّب دوراً أكبر للمعلمين في صنع القرار وجعل الطالب مشاركاً من الناحية السياسية.

فقرة – ٢٧– «**مدى تسامح المدرسات مع الطلبة**»، وحصلت على المرتبة الرابعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٢,٥٩)، وبنسبة مئوية (٥١,٨٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة وهذا ما أظهره أغلب أفراد العينة حيث إن المدرسات غير متسامحات في معظم المشكلات التي يواجهها الطلبة من نتائج اختبارات، أو غيابات، أو مراعاة الظروف التي يمر بها بعض الطلبة، وهنّ شديدات التمسك بتطبيق اللوائح والأنظمة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، من حيث إن الأنماط السلطوية للتعليم في المدارس أكثر شيوعاً من أنماط المشاركة الديمقراطية.

فقرة – ٢٦ – «**مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس**»، وجاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وبنسبة مئوية (٤٩٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وهنا يؤكد الطلبة على أن المدرسات مكتفيات بدورهن التدريسي فحسب، وفي قاعات التدريس، ولا يحبذن التفاعل خارج هذا الإطار.

ومن ذلك نستنتج أن دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة لم يكن واضحاً، كما لم يكن ذا أثر كبير وبارز، وأن الوعي السياسي الذي يملكه الطلبة في الأغلب قد جاء من مصادر أخرى. وهذا يقودنا إلى الاهتمام بتنمية الوعي السياسي للأستاذ الجامعي الذي يعد شرطاً ضرورياً

من شروط إعداده حتى يصبح أكثر قدرة على المشاركة السياسية في مجتمعه، ونقل مهارات المشاركة إلى طلبته، وألا يقتصر دور الأستاذ الجامعي على تمرير توجهات النظام السياسي فقط، بل يقوم بدور في ترسيخ علاقات القوة السائدة في المجتمع، وكذلك ترسيخ أيديولوجية السلطة السياسية في أذهان الطلبة من خلال نشر المضامين السياسية التي تحمل توجهاتها ومن خلال إنتاج القيم والمضامين أو إعادة إنتاجها، وألا يقف الأستاذ الجامعي موقفاً سلبياً من الأحداث التي تمر في بلاده. وأخيراً يمكن القول إن أعضاء هيئة التدريس هم الركيزة الحقيقية للجامعة، وقوام البحث العلمي، كما أنهم مصدر الخبرة التي تتوجه بها الجامعة لخدمة المجتمع، فأستاذ الجامعة هو محور المجتمع الجامعي، ومركز الدائرة والطاقة المحركة للعمل الجامعي، وتعكس هذه النتائج الفجوة بين النظرية والتطبيق تلك التي تشكل مشكلة ظاهرة في جميع المجالات، حيث ظهر أنّ المدُرسات ذوات وعي عالٍ، لكن دورهن العملي يقع في درجة متوسطة.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس للدراسة والذي نصه. «هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي»؟**

**أولاً: الجنس**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (١٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس بخصوص دور المدرسات، واتفاق كل من الطالبات والطلاب على تواضع دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لديهم.

**ثانياً: المستوى الدراسي**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٠) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وجاءت لصالح السنة الأولى. وقد تعزى هذه النتيجة إلى كون طلبة السنة الأولى ما زالوا محافظين على مخزون معلوماتهم، ومعارفهم السياسية، من مناهج مراحل التعليم الأولى من خلال

مواد التربية الوطنية ومواد الاجتماعيات والتاريخ. وهذا يبين التأثير السلبي في مناهج التعليم العالي على الطلبة والذي يفترض أن يكون للطالب الجامعي دور فيه، حيث إنه غير مبالٍ أو غير مكترث بمدى وعيه السياسي الذي في النهاية يؤدي إلى المشاركة السياسية البناءة التي تصب في مصلحة الوطن. وقد يعزى هذا كذلك إلى أن المساقات الدراسية في الجامعة لم تُشكِل إضافة إلى ثقافة الطلبة خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية دخول الطالب الجامعة وحتى السنة الأخيرة في مرحلة البكالوريوس/ الليسانس.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال السادس، أنّ نتائج هذا السؤال توضح ضعف تأثير المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، وأن الطلبة يعتمدون في تنمية وعيهم السياسي على مصادر أخرى كالإعلام والديوانيات ... الخ. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000)، التي أكدت أن المعلمين يحجمون عن استخدام المواد التعليمية التي تعارض النظام والبناء السياسي القائم في الولايات المتحدة، ومن ثم فلا يمكن وصف العملية التعليمية في ظل ذلك بأنها تقدمية. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، التي طالبت بإعادة تدريس التنمية السياسية، وكذلك إعادة تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع للدراسة والذي نصه. «ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم « ؟**

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢١) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه دور المناهج قد تراوحت بين (٩٤ ,٣)، بنسبة مئوية (٧٨,٨٪) في حدها الأعلى، و (٥٠ ,١)، بنسبة مئوية (٣٠٪) في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة لدور المناهج بمستوى متوسط من التقدير، ويتناول الجزء التالي الفقرات التي تتعلق بمواقف الطلبة تجاه دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة :

**فقرة – ١٦ – « تنبذ المناهج التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب**

**الوطن**»، وجاءت في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٣,٩٤)، وبنسبة مئوية (٧٨,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وهنا يؤكد الطلبة أنه لا يوجد في المناهج ما يدعو إلى التعصب أو غيره من الأمور التي تؤدي إلى زعزعة الانتماء أو الاستقرار أو تذبذبه في نفوس الطلبة. ويعزى ذلك أيضاً إلى إحساس الطلبة بأهمية المحافظة على وحدة تراب الوطن والوقوف أمام المصاعب التي يمر بها عدم استقرار المنطقة، وهذا دليل على وعيهم بأهمية دورهم في المحافظة على تماسكهم واتحادهم من أجل أمان ورفعة الوطن الغالي.

**فقرة - ١١ - « يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال اتحاد الطلبة**»، وحصلت على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣,٨٩)، وبنسبة مئوية (٧٧,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وتؤكد هذه النتيجة أيضاً الوعي الكبير لدى الطلبة باهتمام التعليم العالي بمشاركتهم في صنع القرار من خلال اتحاد الطلبة، فهو يعد الصوت الرسمي والمسموع لجميع مطالب الطلبة، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الإنجازات التي حققها الاتحاد من أجل الطلبة، وهذا يدل على دوره الإيجابي في معظم القضايا والأمور التي تهم الطلبة. فالتعليم العالي هنا يؤكد أن اتحاد الطلبة من أهم الأدوات التي تساعد في بناء الشخصية القيادية القادرة على العطاء والتنفيذ والمبادرة والتنظيم والمشاركة في صنع القرار من خلال الطلبة الأعضاء في الاتحاد الذي سينعكس مستقبلاً على حياة الطالب بعد التخرج من الجامعة.

**فقرة - ٨- « المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم السياسية عند الطلبة**»، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وبنسبة مئوية (٧٦,٦٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وهنا يؤكد الطلبة أن مناهج التربية السياسية تقدم بطريقة تقليدية لا يفهمها الطلبة وبالتالي تقع المسؤولية هنا على التعليم العالي في إعادة تقديم المناهج بطرق التدريس الحديثة، وأن تكون أكثر وضوحاً وتكاملاً حتى تعمل على بناء الفكر السياسي والثقافي بشكل

صحيح للطلبة.

**فقرة - ٣٥- « تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار الموضوعي»**، وجاءت في المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية (٧٥٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وقد يعزى ذلك إلى شعور الطلبة بالقدرة على النقد والحوار الموضوعي، وذلك في أثناء المحاضرات من خلال طرح القضايا التي تهمهم، وإعطاء الفرصة لهم في إبداء رأيهم وتوجيه الانتقادات البناءة التي تنمي الوعي المعرفي والسياسي لهؤلاء الطلبة بعيداً عن أي تعصب في الرأي.

**فقرة - ٣٤- «تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة»**، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٤)، وبنسبة مئوية (٧٤,٨٪)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي. وهي درجة مرتفعة. وكان رأي الطلبة إيجابياً فيما يتعلق بهذه الفقرة، وهو ذو دلالة على وعي الطلبة بأهمية الروح الديمقراطية في المناهج الدراسية في التعليم العالي كأسلوب ومنهج حياة، وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى الرغبة في إيجاد القاعدة الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في جميع مجالات الحياة، وربما يرجع السبب أيضاً إلى تمتع الكويت بأجواء ديمقراطية انعكست عليهم في حياتهم الجامعية، وقد اتفقت نتائج الدراسة جزئياً مع دراسة هاربر (Harber, 1994) التي أشارت إلى أنّ زيادة الخيارات الديمقراطية للفرد تصنع فرداً حراً سياسياً.

**فقرة - ٢٩- «تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية الاجتماعية»**، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٦)، وبنسبة مئوية (٧٣,٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ويرى الطلبة أنّ المناهج الدراسية تسهم في تحمّل الفرد لمسؤولياته الاجتماعية، كما أن مساحة الحرية التي توفرها الجامعة لأبنائها الطلبة، من خلال انتخابات اتحادات الطلبة، واختيار التخصص، واختيار المواد أو المساقات الدراسية تساهم في ذلك، وقد يعزى ذلك أيضا إلى إدراك الطلبة أن المرحلة الجامعية هي التي يتعلم فيها الطالب تحمل

المسؤولية الاجتماعية فيخرج إلى المجتمع وهو قادر على تحمل مسؤولياته الاجتماعية وتوابعها.

فقرة - ٢١- « **تساهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي**»، وجاءت في المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٦٣, ٣)، وبنسبة مئوية (٦, ٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور الطلبة بأن المناهج تساعد إلى حدّ ما في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي من خلال المخرجات التعليمية، لتكون القوى البشرية المنتجة في المجتمع، كما أن مردود التعليم العالي في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات متوّسطة الأثر في كل قطاع من قطاعات المجتمع، وذلك لكون الطالب الأداة الرئيسة القادرة على الإسهام في تنمية بلاده وتطويرها.

فقرة - ٢٨- « **تسهم المناهج الدراسية في تخريج طلبة قادرين على العمل**»، وجاءت في المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٦٠, ٣)، وبنسبة مئوية (٧٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وهنا يؤكد الطلبة وعيهم بأهمية الربط بين المخرجات وحاجات سوق العمل، وإدراكهم أنّ العائد على الاستثمارات البشرية من خلال نظام التعليم العالي ومناهجه هو عائد مرتفع ومضمون النتائج إذا تم التخطيط البعيد للموارد اللازمة لتشغيل نظام تعليمي وبحثي متطور، وإذا تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

فقرة - ٩- «**تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي**»، وجاءت في المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي (٥٥, ٣)، وبنسبة مئوية (٧١٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة ويوضح لنا الطلبة في هذه الفقرة أن مناهج التعليم العالي لا تعطي أولويّة للمواد الخاصة بالدستور الكويتي، والتي تعلم الطلبة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وما يوجد من مواد في الدستور الكويتي ليكون مواطناً فاعلاً مثقفاً سياسياً لا جاهلاً بأمور وطنه ودستور بلاده.

والمرحلة العمرية التي يكون فيها الطلبة قد بلغوا سن الرشد السياسي هي مرحلة مهمة في حياة الأفراد حيث تتشكل فيها شخصية الأفراد السياسية، وتتنامى فيها ثقافته السياسية، لذلك لا بد من وجود ثقافة سياسية تعرّفه بنصوص دستور وطنه وماله من حقوق وما عليه من واجبات.

**فقرة - ٣٨- « تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسة»**، وحصلت على المرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي (٥١ , ٣)، وبنسبة مئوية (٢ , ٧٠٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ولعل هذا يدل على الوعي الكبير لدى الطلبة بأن على المناهج في التعليم العالي أن تقوم بتنمية المعلومات والمعارف السياسية، فالطالب بحاجة إلى معلومات تبين له حقوقه وواجباته وكذلك إلى المعلومات المتعلقة بسلطات الدولة، ومسؤولية كل سلطة، وإلى الثقافة السياسية التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب اتخاذ مثل هذا القرار، وتقوم بتنشيط الفرد سياسياً ليكون أكثر قدرة على الانخراط في أنماط المشاركة السياسية بفكر مستقل خالٍ من أي تحيّز أو تعصب سياسي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي (١٩٩٩) من حيث إن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعال في تربية طلابها سياسياً.

**فقرة - ٣٢- « تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها»**، وجاءت بالمرتبة الحادية عشرة، وبمتوسط حسابي (٥١ , ٣)، وبنسبة مئوية (٢ , ٧٠٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. ولعل ذلك يرجع إلى ما يراه الطلبة في الواقع، فالمناهج في التعليم العالي لا تربط بين التخصصات الجامعية والاحتياجات الواقعية أو الفعلية للمجتمع من القوى العاملة وما يترتب على ذلك من آثار ضارة، كانتشار البطالة بين الخريجين، ولكون هذه البطالة تأخذ صوراً مختلفة منها مقنعة بمعنى تشغيل خريج الجامعة في غير تخصصه، أو عدم تشغيله لفترة طويلة، وكل ذلك يضيع الفائدة المرجوة التي يترقبها المجتمع من التعليم العالي.

**فقرة - ٣١- «تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد»**، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٦)، وبنسبة مئوية (٦٩,٢٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. مما يعطي مؤشراً قوياً على وعي الطلبة بأهمية أن مواكبة المناهج للتطور العصري والتقدم العلمي بشكل أعمق وأدق، وأنه لا بد من استخدام الطرق التعليمية الجديدة وإعطاء الطالب المفاتيح المناسبة للبحث عن المعرفة والحصول عليها والتعبير عنها ونقلها إلى الآخرين، ومن ثم يتم تشجيع الطلاب وتحفيزهم على الابتكار والتجديد.

**فقرة - ١٠ - « تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية والفاعلة»**، وحصلت على المرتبة الثالثة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٥)، وبنسبة مئوية (٦٩٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وهنا يؤكد الطلبة افتقار المناهج إلى ما يشجع على المشاركة السياسية التي تعني حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت، أو بالترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة؛ ولأن المشاركة لا تكون ذات قيمة وفعالية وتأثير إلا من خلال مواطنين يتصفون بالوعي والخُلق والكفاية والإحساس والمسؤولية السياسية وكل هذا تؤمنه المناهج التي تشجع على المشاركة السياسية الفعالة والصحيحة.

**فقرة - ٣٠- «المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة»**، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٠)، وبنسبة مئوية (٦٨,٠٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة. وهذا يدل على أن وعي الطلبة بأثر المناهج واضح، فهي لا تشكل أثراً جلياً في تنمية وعيهم السياسي، وهذا يعد قصوراً في مناهج التعليم العالي، التي يجب أن يكون لها دور مهم، فالجامعة تضم أهم فئة عمرية في المجتمع، وهي تؤثر في تربية شبابها سياسياً بصرف النظر عن الحدود التخصصية لهم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي ( ١٩٩٩) التي بينت أن مناهج التعليم الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلاب.

فقرة - ٣٧- «**تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية**»، وجاءت في المرتبة الخامسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٣٥)، وبنسبة مئوية (٦٧٪)، وتقع ضمن المستوى المتوسط. وهي درجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى صعوبة مناقشة القضايا السياسية في بعض الكليات العلمية التي تهتم بالجانب العملي، كما أن طبيعة موادها المطروحة تجعل الطلاب يقصرون اهتمامهم على هذه المواد. وقد يعود ذلك أيضا إلى أنّ الجامعة ليست المكان الأمثل لمناقشة القضايا السياسية لكونها مكاناً لطلب العلم، والحرية الموجودة هي الحرية المسؤولة والمحدودة. وقد يعزى ذلك أيضا إلى وعي الطلبة الذين يفترضون أن الجامعة مؤسسة تعليميّة يجب أن تكون من أهم وسائل التربية السياسية للطلبة، ولكن فاعليتها تتوقف على مدى توافر الظروف المدعمة لدورها، سواء أكانت هذه الظروف تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة التعليمية أم تتعلق بالظروف المجتمعية المحيطة بها، وما يتوقعه النظام السياسي من تلك المؤسسات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي (١٩٩٩) التي رأت أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً، ويرجع ذلك إلى أن كلا من الشباب والمهتمين بتربيتهم يشعرون بالحاجة إلى دور أكثر فعالية للجامعة في تربية طلابها سياسياً.

فقرة - ١٩ - « **تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي**»، وحصلت على المرتبة السادسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٢,٣١)، وبنسبة مئوية (٤٦,٢٪)، وتقع ضمن المستوى السلبي، وهي درجة متدنية وتدل النتيجة هنا على مدى وعي الطلبة بمجريات الأحداث في المجتمع الكويتي، وبأن المناهج في التعليم العالي لا تتطرق لها. وقد يعزى ذلك إلى معرفة الطلبة بصعوبة الربط في المناهج بين المعرفة العلمية ومشكلات البيئة المحيطة وقضايا المجتمع، ودرجة حساسية المناهج لمقابلة متطلبات المجتمع وظروفه المستقبلية، والمساهمة في إيجاد

الحلول الملائمة لها ووفقاً لأولويات حاجاته.

**فقرة - ٣٣- «لا حاجة لتطوير المناهج الدراسية»**، وحصلت على المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (١,٥٠)، وبنسبة مئوية (٣٠٪)، وتقع ضمن المستوى السلبي، وهي درجة متدنية، يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن المناهج الدراسية في التعليم العالي لا سيمّا في الكليات الإنسانية تعتمد النهج النظري، وهي بحاجة إلى استخدام الأساليب والطرق الأخرى مثل أساليب التعلم الذاتي، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة. وأن تكون الدراسة أكثر مرونة وتتيح الاختيارات المتعددة أمام الطلبة.

من ذلك نستنتج أن الطلبة على وعي كبير بدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم، كما يؤكد لنا الطلبة أنّ مناهج التعليم العالي تفتقر إلى المواد التي تتعلق بالمعلومات والمعارف السياسية عن مواد الدستور الكويتي التي تنمي لديهم الوعي السياسي الصحيح، وهذا يدل أيضاً على فهم الطلبة السياسي ووعيهم وإدراكهم بشكل عام ما للوعي السياسي من أهمية في حياتهم كمنهج يسهم في تنمية وتربية الطلبة تربية ديمقراطية، وذلك بما تتيحه المناهج الدراسية في التعليم العالي من فرصة لممارسة أنشطة ودراسة مساقات من شأنها، أن تدرب الطلبة على القيادة واحترام النظم والقوانين، وزيادة القدرة على مناقشة الآراء دون تعصب، وغيرها من المهارات اللازمة للمشاركة الإيجابية في مجتمع ديمقراطي.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن والذي نصه، «هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي»؟**

**أولاً: الجنس**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس في دور المناهج. ويعزى ذلك إلى اتفاق كل من الطالبات والطلاب على

عدم وجود دور مؤثر للمناهج الدراسية في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لديهم لكونهم يدرسون المناهج ذاتها.

**ثانياً: المستوى الدراسي**

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى تغير المستوى الدراسي لصالح السنة الأولى. ويعزى ذلك إلى أن طلبة السنة الأولى ما زالوا في بداية المسيرة الجامعية ولم يطلعوا على أغلب المقررات والمساقات الدراسية، فهم لم يكوّنوا خلفية عن طبيعة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم بخلاف طلبة السنوات الأخرى الذين قضوا شوطاً في المسيرة التعليمية الجامعية.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال الثامن، أن نتائج هذا السؤال قد اتفقت مع نتائج دراسة كل من الخميسي (١٩٩٩) و نجيب (١٩٩٢) من حيث إن المناهج الدراسية في التعليم العالي بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعال في تربية الطلبة سياسياً. ويرجع ذلك إلى أن المناهج الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلبة بالصورة المرجوّة، مما يستوجب عدم الفصل بين التخصصات الأكاديمية من ناحية، والحياة السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى. وأن على المسؤولين في التعليم العالي العمل على إدخال المساقات التي تجاري الواقع الراهن في الكويت ولكونه مجتمعاً ديمقراطيا، ولأن أهم شريحة فيه لا تتلقى المعلومات والمعارف السياسية بشكل علمي وموضوعي سليم دون تحيز أو تعصب.

# الاستنتاجات

لقد توصلت هذه الدراسة، وبعد تحليل البيانات التي توافرت عنها، إلى النتائج الآتية:

١. إنّ التقصير الخاص بدور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة بيّن، كذلك الخلل في إيجاد الثقافة السياسية التي تؤهل الطلبة للمشاركة السياسية الفاعلة.

٢. يغلب على دور الأستاذ الجامعي الاهتمام بالنواحي الأكاديمية داخل أسوار الجامعة، ونادراً ما يرتبط بالحياة الاجتماعية أو المشكلات الاجتماعية والسياسية ودور الطالب فيها. ورغم التطورات التي تشهدها دولة الكويت بما في ذلك الدعوات إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تستلزم وعياً سياسياً ناقداً، ومشاركة سياسية فاعلة، فإننا نجد ذلك غائباً عن أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة -وهي جامعة الكويت- سواء من خلال دور الأساتذة الأكاديميين فيها، أو دور المناهج الدراسية.

٣. كان الطلبة في جامعة الكويت على درجة عالية من الوعي السياسي لإدراك أثر المدرسات، والمعرفة بمواد الدستور، وأهمية مقرر التربية السياسية، ودور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم من وجهة نظرهم.

٤. هناك رغبة لدى الطلبة في المشاركة في النشاطات السياسية في الكويت لتجسيد ديمقراطية الطالب الذي يرى في هذه المشاركة أداء لأدواره الفردية والمجتمعية والوطنية.

٥. هناك هوة وفراغ سياسي بين الحياة العملية بالكويت ككل، وحياة الطالب كطالب في جامعة الكويت، ولعل ذلك راجع إلى ما عبر عنه الطلبة أنفسهم

عند استجابتهم لفقرات معينة من أداة الدراسة، من حيث عدم وجود برامج ومقررات ومناهج ونشاطات تربوية سياسية يتلقاها الطالب ويشارك فيها في الجامعة، بالإضافة إلى عدم وجود برامج سياسية حكومية تسعى إلى إيجاد المواطن السياسي منذ مراحل الدراسة الأولى.

٦. تركيز التشريعات الجامعية في جامعة الكويت على الحاجات النفسية والمعرفية والتربوية للطلبة أكثر من تركيزها على الجوانب الأخرى في حياة الطالب، وهذا التقصير في التشريع يحتاج إلى تقييم وتقويم ليتمكن الطلبة من المشاركة السياسية التي تضمن لهم الثقافة والعلم بالحقوق والواجبات الفردية والوطنية، مع تعدد التخصصات العلمية، والمستويات الدراسية، ومع الفروق بين الجنسين في الميول والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل الممارسة الديمقراطية التي يمارسها المواطن العادي إلى خارج نطاق الجامعة.

٧. ضرورة البحث عن التغير المفضي إلى التطويرالذي كان له دور في نتائج هذه الدراسة كمتطلب من متطلبات الوعي السياسي، حتى يصبح هذا الوعي منهج حياة مستقبلية في ضوء ديمقراطية حقيقية في المجتمع الكويتي، تهتم ببيئة الشباب، ولا تغفل أدوارهم في تنشيط العمل السياسي في الدولة ككل.

٨. أهمية تقييم المعرفة المقدمة للطلبة، وطرق إيصالها، وكيفية دمجها في أبنيتهم المعرفية، وتحديد مدى مناسبتها لحاجات المجتمع والوطن من جهة، وحاجات الطلبة وميولهم بما يتناسب مع متطلبات المرحلة العمرية (فكرياً، وانفعالياً واجتماعياً) من جهة أخرى.

٩. يتعين على مناهج التربية السياسية أن تسعى لإكساب المتعلمين القدرة على حل المشكلات، والتفكير بالتداعيات الوطنية الإيجابية والسلبية للقرارت المتخذة في حل المشكلات.

١٠. إن غياب المناهج لتنمية الوعي السياسي أدّى بصورة حتمية إلى غياب دوره.

## التوصيات

جاءت هذه الدراسة لتأكيد أن الوعي السياسي هو الطريق السليم للمشاركة السياسية الصحيحة الفعالة، وأن دور الأستاذ الجامعي مهم في نشر الوعي السياسي، وأن الطلبة هم الذين سيرسمون مستقبلاً باهراً في رسم منحنى العمل السياسي في مجتمعهم، لصناعة مجتمع نام سياسياً. وبناءً على مضامين هذه الدراسة تجيء التوصيات كما يلي:

- ضرورة تطوير المناهج والمقررات الدراسية في المدارس والجامعة وتضمينها الموضوعات الوطنية في جانبها السياسي، كغرس الاتجاهات والميول نحو الحرية والديمقراطية المسؤولة، ونحو الفكر الناقد والتفكير الإبداعي في الحياة العملية كربط المعرفة بالحياة على الصعيد الفردي والمجتمعي كمنحى عملي ضروري للديمقراطية الهادفة إلى التغير المجتمعي، نحو الأفضل بالكويت.
- ضرورة نشر مفاهيم الوعي السياسي عند جميع أفراد المجتمع لا سيّما أولئك القائمين على تعليم وتدريب وتثقيف باقي فئات المجتمع الأخرى وتحديداً الطلبة منهم.
- توصية صانع القرار في الكويت بالتدرج في تدريس الفكر الوطني السياسي بحيث يتم تدريس التربية الوطنية لطلبة المرحلة الأساسية، وتدريس التربية المدنية لطلبة المرحلة الثانوية، وتدريس التربية السياسية لطلبة التعليم العالي.
- تطوير قدرات الأساتذة وتدريبهم ليكونوا قادرين على نشر مفهوم الوعي السياسي ومبادئه وتحقيق أهدافه المنشودة والموجهة لهؤلاء الطلبة، بحيث يسمح الأستاذ

للطلبة بحرية إبداء الرأي ومناقشة القضايا الداخلية السياسية، واحترام آراء الطلبة الآخرين ضمن حوار مفتوح، وأن يزرع فيهم مبادئ احترام القوانين والأنظمة الخاصة بالوطن.

- التوصية بأن تتضمن المناهج التربوية -على تعدد المستويات التعليمية- تدريس موضوعات تساهم في تنمية الوعي السياسي، مثل التنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، والاغتراب السياسي، وغير ذلك من موضوعات تسهم في التوعية السياسية لأفراد المجتمع.

- الوصول إلى العوامل التي تؤثر في الوعي السياسي لفئة كبيرة من طلبة التعليم العالي التي تحمل مبادئ ومعطيات قيّمة تخدم الوطن وتجعل منهم مواطنين على درجة كبيرة من الوعي السياسي للنظام، يقدمون الولاء والانتماء، ويحافظون على الهوية الوطنية الكويتية، ويشاركون في صنع القرار السياسي، ويعرفون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

- زيادة تفعيل دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ليكون لها دور فعال في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة؛ وذلك بتصميم أنشطة لا منهجية تساهم في إثراء الحوار بين الأساتذة والطلبة، أو القيام بحملات توعوية خارج إطار الجامعة.

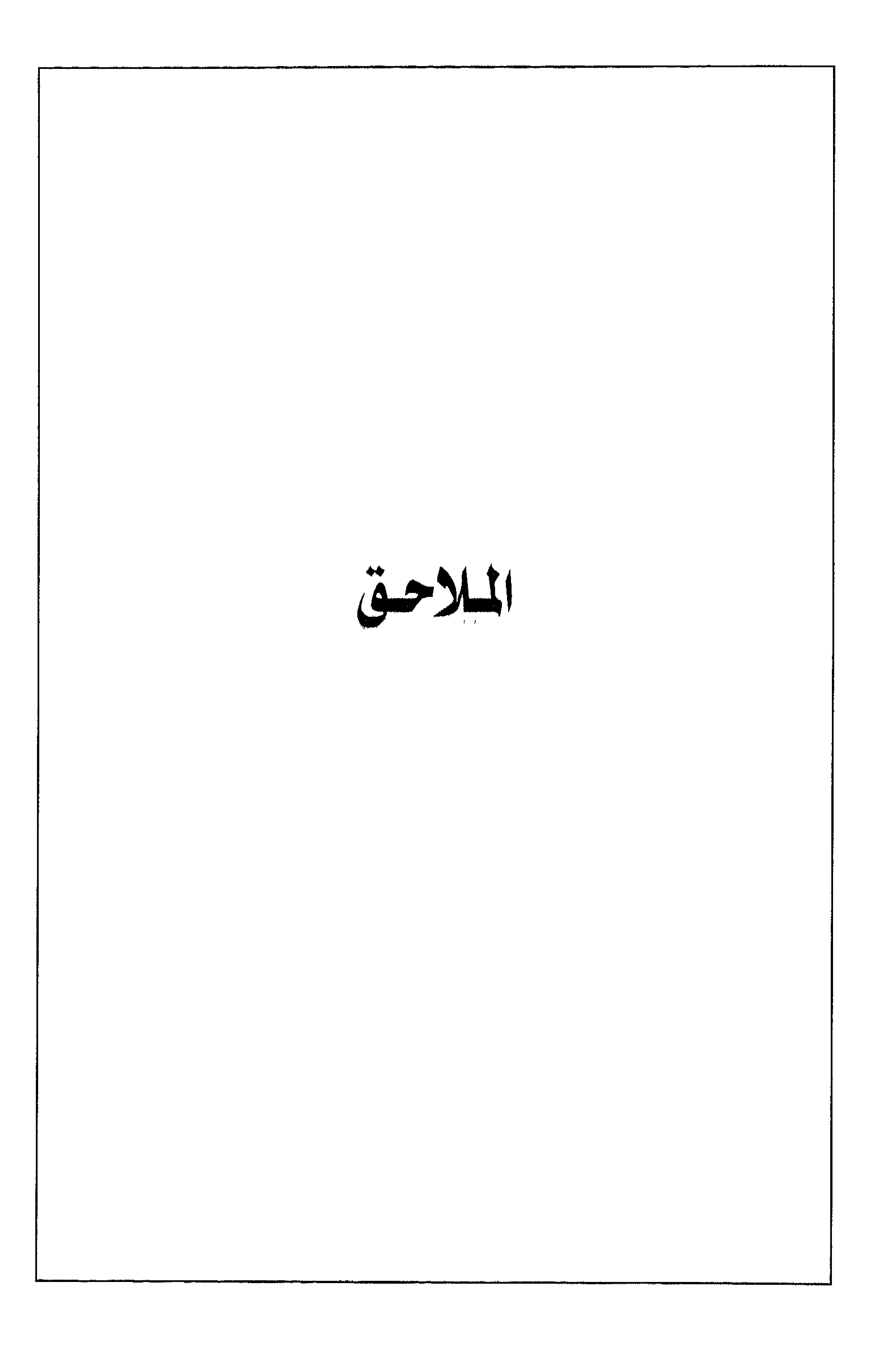
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات في موضوعات الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية لا سيما المجالات المتعلقة بالتربية السياسية لدى القطاع التربوي في المدرسة وفي الجامعة على حد سواء، وتعميم نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها في برامج التنمية السياسية، وفي اتخاذ القرارات التي هدفها بناء الدولة الأنموذج والوطن الحضاري المتقدم.

- إجراء دراسات تهدف إلى تحديد المتطلبات الأساسية والمواصفات التي يجب توافرها في أستاذ التربية السياسية.

- أن تتضمن المقررات المتعلقة بالوعي السياسي للطلبة مجالاً خصباً لطرح القضايا التي يدور حولها الجدل والنقاش داخل المجتمع بحيث يستطيع الطالب تكوين رأي حولها، واتخاذ موقف منها.

- الخروج على الأطر التقليدية في إعداد الطالب تلك التي تقوم على الفصل بين التخصصات الأكاديمية من ناحية، والحياة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى. ومن هنا يجب أن تتحول المناهج والبرامج إلى نصوص تحتاج إلى قراءة وتحليل، وتفسيرات لا نهائية، في ضوء علاقات القوة داخل المجتمع، مما يكسب الطالب الوعي الناقد والقدرة على تشكيل وصياغة موقف نقدي فاعل من المشكلات المجتمعية بمختلف أبعادها.

- توسيع نطاق برامج إعداد الطالب الجامعي بحيث لا يتم التركيز على الجانب المهني والتخصصي فحسب، بل ينبغي التركيز أيضاً على تنمية الوعي السياسي للطلبة باعتبارهم منتجين للمعرفة والقوة، وباعتبارهم فاعلين سياسياً، لهم أدوارهم في الحياة السياسية وفي نقلهم لمهارات المشاركة والعمل السياسي، كذلك يجب أن تستند برامج إعداد الطلبة إلى متطلبات التدريب الوطنية أكثر من اعتمادها على تتبع أنماط تربوية خارجية، لذا لا بد من العودة إلى نتائج البحوث المحلية.



# الملاحق

## الملحق (١) إحصائية بأعداد طلبة جامعة الكويت المقيدين موزعة حسب الكليات للعام الدراسي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)

| تسلسل | الكليات | عدد الطلبة المقيدين | | |
|---|---|---|---|---|
| | | طلبة | طالبات | الإجمالي |
| ١ | كلية العلوم الإدارية | ٧٧٩ | ١٥٧٤ | ٢٣٥٣ |
| ٢ | كلية الحقوق | ٤٣١ | ٨٢٨ | ١٢٦٢ |
| ٣ | كلية الآداب | ٨٨٧ | ١٧٧٢ | ٢٦٥٩ |
| ٤ | كلية العلوم | ١٢٠٦ | ١٧٦٢ | ٢٩٦٨ |
| ٥ | مركز العلوم الطبية | ٢٨٥ | ٦١٠ | ٨٩٥ |
| ٦ | كلية الهندسة والبترول | ١٦٦٣ | ١٣٩٩ | ٣٠٦٢ |
| ٧ | كلية العلوم الطبية المساعدة | ٩٢ | ٦٠٢ | ٦٩٤ |
| ٨ | كلية التربية | ٨١٤ | ٣٠٣١ | ٣٣٤٥ |
| ٩ | كلية الشريعة | ٥٥٨ | ٥٨٣ | ١١٤١ |
| ١٠ | كلية العلوم الاجتماعية | ٥٩١ | ١٩١٢ | ٢٥٠٣ |
| ١١ | كلية البنات | | ٦٩٣ | ٦٩٣ |
| | **الإجمالي** | | | ٢١٥٧٥ |

## الملحق (٢) أداة الدراسة الخاصة بالمدرسات

# بسم الله الرحمن الرحيم

# استبانة

الأستاذة الفاضلة: ...........................

تحية طيبة وبعد ،

فتقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان « درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة «. من أجل الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية من الجامعة الأردنية .

لذا نرجو التكرم بوضع اشارة (X) أمام كل فقرة، وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة. مع الرجاء بتوخي الدقة والأمانة العلمية. علماً بأن الاستبانة وضعت بغرض البحث العلمي، وستعامل البيانات الواردة فيها بمنتهى السرية ولن تظهر أي اشارة لشخصكم .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة

**عبير الدويلة**

الجامعة الأردنية

**القسم الأول: المعلومات الشخصية (البيانات الأساسية).**

١ . الكلية: ...................................

٢. التخصص: ..................................

٣. سنوات الخبرة: ١-٥ سنوات. ٦ -١٠ سنوات. ١١-١٥ فأكثر.

القسم الثاني: أسئلة الاستبانة لاعضاء الهيئة التدريسية للإناث .

| | الفقرة | موافق بشدة | موافق | غير موافق | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن | | | | | |
| ٢ | تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم . | | | | | |
| ٣ | يشمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية. | | | | | |
| ٤ | ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات. | | | | | |
| ٥ | يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها. | | | | | |
| ٦ | يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. | | | | | |
| ٧ | يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية. | | | | | |
| ٨ | تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية. | | | | | |
| ٩ | يحث الأستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية. | | | | | |
| ١٠ | الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات السياسية في الحياة . | | | | | |

| ١١ | المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٢ | المرأة تبني آراءها السياسية من خلال الانتخاب . | | | | | |
| ١٣ | ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان . | | | | | |
| ١٤ | هناك حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت. | | | | | |
| ١٥ | إن حكم الأقلية هو دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا . | | | | | |
| ١٦ | أرى أن تترك المرأة السياسة للسياسيين من الرجال فقط. | | | | | |
| ١٧ | تمثل السياسة دور أساسياً في حياتنا العامة . | | | | | |
| ١٨ | من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة. | | | | | |
| ١٩ | إن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده. | | | | | |
| ٢٠ | إن الانظمة السياسية في الكويت من أفضل أنواع الأنظمة في الوطن العربي. | | | | | |
| ٢١ | الطرق التقليدية القبيلة في الحكم الكويتي هي الأفضل. | | | | | |

| ٢٢ | أؤيد اشتغال المرأة في مجال السياسة . | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٣ | إن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة. | | | | | |
| ٢٤ | علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية . | | | | | |
| ٢٥ | مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة مهمة في الدولة. | | | | | |
| ٢٦ | تكمن اهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها. | | | | | |
| ٢٧ | ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية. | | | | | |
| ٢٨ | ترى المرأة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي. | | | | | |
| ٢٩ | المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة. | | | | | |
| ٣٠ | ارشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة. | | | | | |
| ٣١ | أكثر المجالات التي تناسب المرأة هو المجال الاجتماعي. | | | | | |
| ٣٢ | العادات والتقاليد تمنع المشاركة السياسية للمرأة. | | | | | |

| | الفقرة | موافق بشدة | موافق | غير موافق | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٣ | يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي. | | | | | |
| ٣٤ | المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الادارية المهمة قد أثبتت وجودها عملياً. | | | | | |
| ٣٥ | إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة . | | | | | |
| ٣٦ | أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون. | | | | | |
| ٣٧ | المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي . | | | | | |
| ٣٨ | يرى البعض إن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي. | | | | | |
| ٣٩ | إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية. | | | | | |
| ٤٠ | يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت. | | | | | |
| ٤١ | المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي . | | | | | |
| ٤٢ | وجود قيادات نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٣ | لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية أكثر من الماضي. | | | | | |
| ٤٤ | اختيار المرأة كمرشحة للبرلمان أمر ضروري كونها لديها القدرة . | | | | | |
| ٤٥ | اختيار المرأة كعضو في البرلمان ضرورة كونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل. | | | | | |
| ٤٦ | إن اتجاهات الكويتيين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تنحصر في التصويت الانتخابي . | | | | | |
| ٤٧ | اتجاهات الكويتيين عامة نحو مشاركة المرأة السياسية لا تأخذها بصورة جادة. | | | | | |

## الملحق (٣) أداة الدراسة الخاصة بالطلبة

## بسم الله الرحمن الرحيم

## استبانة

أعزائي الطلبة

تحية طيبة وبعد ..

فتقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك في الطلبة «. من أجل الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية من الجامعة الأردنية .

لذا نرجو التكرم بوضع اشارة (X) أمام كل فقرة، وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة. مع الرجاء بتوخي الدقة والأمانة العلمية. علماً بأن الأستبانة وضعت بغرض البحث العلمي، وستعامل البيانات الواردة فيها بمنتهى السرية ولن تظهر أي اشارة لشخصكم .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة

**عبير الدويلة**

الجامعة الأردنية

**القسم الأول: المعلومات الشخصية (البيانات الأساسية).**

١. الجنس : ذكر أنثى

٢. المحافظة: العاصمة حوالي الفروانية مبارك الكبير الجهراء الأحمدي

٣. اسم الكلية: ..............................................

٤. التخصص : ..............................................

٥. المستوى الدراسي (السنة الدراسية): الأولى الثانية الثالثة الرابعة الخامسة

## القسم الثاني: أسئلة الاستبانة حول عضو هيئة التدريس (من الأناث)

| | الفقرة | موافق بشدة | موافق | غير موافق | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . | | | | | |
| ٢ | يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن. | | | | | |
| ٣ | تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم . | | | | | |
| ٤ | يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية. | | | | | |
| ٥ | ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات. | | | | | |
| ٦ | يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها. | | | | | |
| ٧ | يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. | | | | | |
| ٨ | المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم السياسية عند الطلبة. | | | | | |
| ٩ | تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي. | | | | | |
| ١٠ | تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية الفاعلة. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال إتحاد الطلبة . | | | | | |
| ١٢ | تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية. | | | | | |
| ١٣ | تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية. | | | | | |
| ١٤ | تهتم المدرسات بتعليم الطلبة النقد الموضوعي. | | | | | |
| ١٥ | تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة. | | | | | |
| ١٦ | تنبذ المناهج والمدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن. | | | | | |
| ١٧ | تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة. | | | | | |
| ١٨ | تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة. | | | | | |
| ١٩ | تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي. | | | | | |
| ٢٠ | تحقق مدرسات الكلية أهداف مجتمعنا . | | | | | |
| ٢١ | تساهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي. | | | | | |
| ٢٢ | تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٣ | تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية. | | | | | |
| ٢٤ | تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة. | | | | | |
| ٢٥ | تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة. | | | | | |
| ٢٦ | لا تتفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس. | | | | | |
| ٢٧ | المدرسات غير متسامحات مع الطلبة. | | | | | |
| ٢٨ | تسهم المناهج الدراسية في تخريج طلبة قادرين على العمل. | | | | | |
| ٢٩ | تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية الاجتماعية. | | | | | |
| ٣٠ | المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة. | | | | | |
| ٣١ | تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد. | | | | | |
| ٣٢ | تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها. | | | | | |
| ٣٣ | لا بد من تطوير المناهج الدراسية . | | | | | |
| ٣٤ | تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة. | | | | | |
| ٣٥ | تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار الموضوعي. | | | | | |
| ٣٦ | تساعد المدرسات على إذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٧ | تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية. | | | | | |
| ٣٨ | تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسية. | | | | | |
| ٣٩ | إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية. | | | | | |
| ٤٠ | إن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت. | | | | | |
| ٤١ | أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة بأهم قيم القضايا السياسية. | | | | | |
| ٤٢ | مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة. | | | | | |
| ٤٣ | تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي. | | | | | |
| ٤٤ | إن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة. | | | | | |
| ٤٥ | تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة. | | | | | |

## الملحق (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي

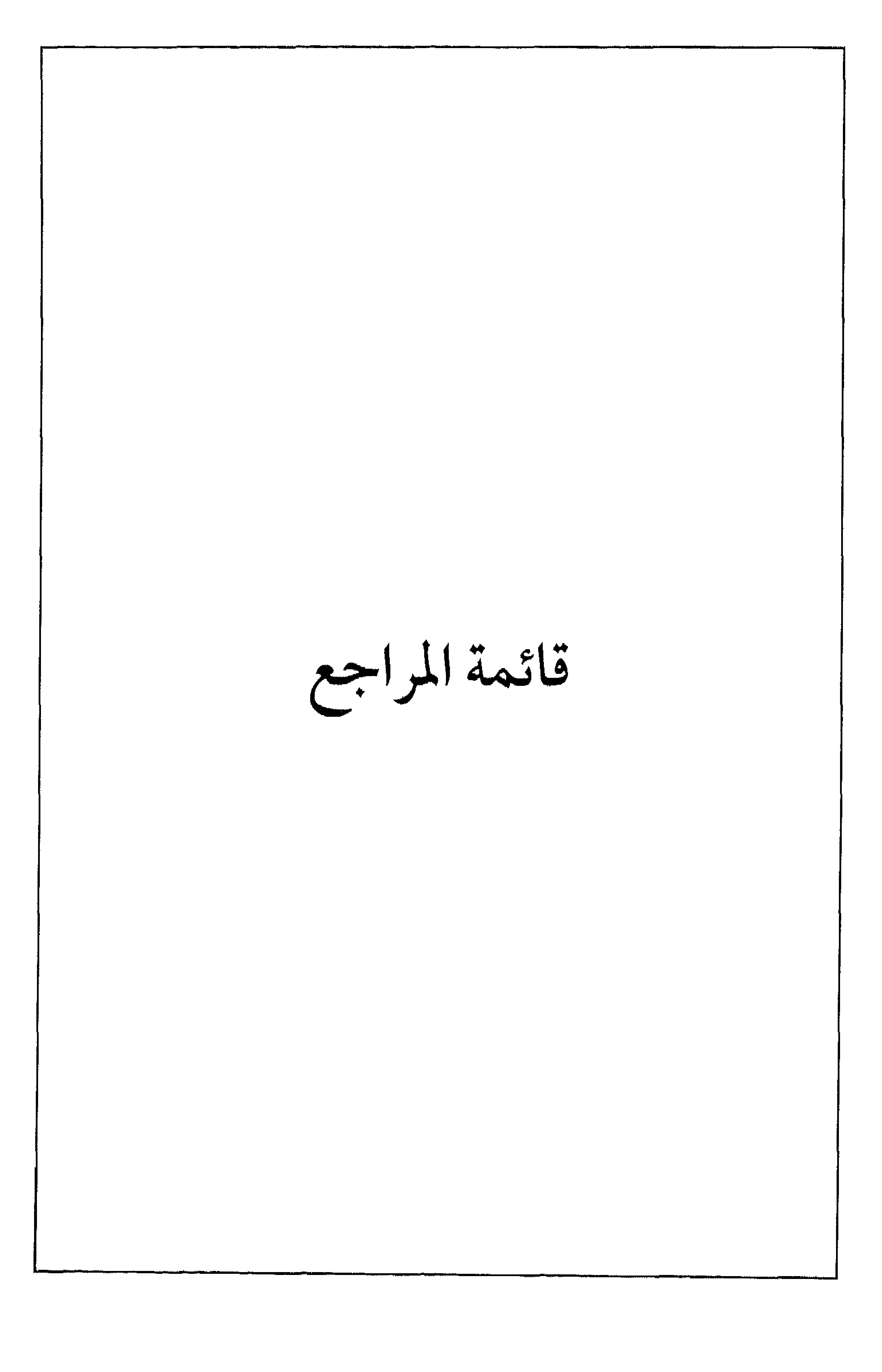
| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن . | ٣,٧٥ | ٠,٩٧ | ٢٧ | مرتفع |
| ٢ | تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم . | ٤,٢٩ | ٠,٥٩ | ١١ | مرتفع |
| ٣ | يشمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية. | ٤,١٨ | ٠,٦٦ | ١٧ | مرتفع |
| ٤ | ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات. | ٤,٣٣ | ٠,٧٧ | ٩ | مرتفع |
| ٥ | يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها. | ٣,١٥ | ١,١٨ | ٣٤ | متوسط |
| ٦ | يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. | ٤,٠٤ | ٠,٩١ | ٢١ | مرتفع |
| ٧ | يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية. | ٣,٨٨ | ٠,٨٧ | ٢٦ | مرتفع |
| ٨ | تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية. | ٣,١٧ | ٠,٩٦ | ٣٣ | متوسط |

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٩ | يحث الأستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية. | ٣,٤٩ | ٠,٧٠ | ٢٩ | متوسط |
| ١٠ | الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات السياسية في الحياة . | ٤,٢٩ | ٠,٥٧ | ١١ | مرتفع |
| ١١ | المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . | ٤,٠٣ | ٠,٩٠ | ٢٢ | مرتفع |
| ١٢ | المرأة تبني آراءها السياسية من خلال الانتخاب . | ٣,٦٠ | ٠,٨٧ | ٢٨ | متوسط |
| ١٣ | ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان . | ٤,٢٤ | ٠,٦٦ | ١٥ | مرتفع |
| ١٤ | لا حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت. | ٢,٦٦ | ١,٢٣ | ٣٨ | متوسط |
| ١٥ | إنّ حكم الأقلية ليس دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا . | ٣,٢٢ | ١,٠١ | ٣٢ | متوسط |
| ١٦ | أرى أن تترك المرأة السياسة للسياسيين من الرجال فقط. | ٣,٩٠ | ١,١٥ | ٢٥ | مرتفع |
| ١٧ | تمثل السياسة دور أساسياً في حياتنا العامة . | ٤,١٧ | ٠,٨٣ | ١٨ | مرتفع |
| ١٨ | من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة. | ٢,٧٦ | ١,١٤ | ٣٧ | متوسط |

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩ | إن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده. | ٤,٠٠ | ٠,٨٠ | ٢٣ | مرتفع |
| ٢٠ | إن الانظمة السياسية في الكويت من أفضل أنواع الأنظمة في الوطن العربي. | ٤,٠٤ | ٠,٧١ | ٢١ | مرتفع |
| ٢١ | لا أرى الطرق التقليدية القبيلة في الحكم الكويتي هي الأفضل. | ٣,٣٧ | ١,١١ | ٣٠ | متوسط |
| ٢٢ | أؤيد إشتغال المرأة في مجال السياسة . | ٤,١٢ | ٠,٩٤ | ٢٠ | مرتفع |
| ٢٣ | إن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة. | ٤,٣١ | ٠,٨٨ | ١٠ | مرتفع |
| ٢٤ | علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية . | ٤,٣٧ | ٠,٥٩ | ٦ | مرتفع |
| ٢٥ | مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة مهمة في الدولة. | ٤,٣٨ | ٠,٦٦ | ٥ | مرتفع |
| ٢٦ | تكمن أهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها. | ٤,٣٧ | ٠,٥٩ | ٦ | مرتفع |
| ٢٧ | ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية. | ٤,٢٦ | ٠,٨٨ | ١٤ | مرتفع |
| ٢٨ | ترى المرأة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي. | ٢,٣٧ | ٠,٩٩ | ٣ | متوسط |
| ٢٩ | المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة. | ٤,٢٧ | ٠,٨٩ | ١٣ | مرتفع |
| ٣٠ | أرشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة. | ٤,٤٥ | ٠,٩٤ | ٢ | مرتفع |

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣١ | لا يقتصر عمل المرأة على المجال الاجتماعي. | ٢,٨٣ | ٠,٩٥ | ٣٦ | متوسط |
| ٣٢ | إنّ العادات والتقاليد لا تمنع المرأة من المشاركة السياسية. | ٢,٩٠ | ١,٠٤ | ٣٥ | متوسط |
| ٣٣ | يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي. | ٣,٩٦ | ١,١٢ | ٢٤ | مرتفع |
| ٣٤ | المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الإدارية الهامة قد أثبتت وجودها عملياً. | ٤,٤٨ | ٠,٥٨ | ١ | مرتفع |
| ٣٥ | إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة . | ٤,٤١ | ٠,٧٤ | ٣ | مرتفع |
| ٣٦ | أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون. | ٤,١٣ | ٠,٨٢ | ١٩ | مرتفع |
| ٣٧ | المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي . | ٤,٢٨ | ٠,٧٤ | ١٢ | مرتفع |
| ٣٨ | يرى البعض أنّ إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي. | ٣,٣٤ | ١,١٥ | ٣١ | متوسط |
| ٣٩ | إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية. | ٤,٣٦ | ٠,٧٨ | ٧ | مرتفع |

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت. | ٢,٥٤ | ٠,٧٤ | ٤٠ | متوسط |
| ٤١ | المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي . | ٢,٤٩ | ١,١٧ | ٤١ | متوسط |
| ٤٢ | وجود قيادات نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً. | ٤,٣٥ | ٠,٧٢ | ٨ | مرتفع |
| ٤٣ | لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية أكثر من الماضي | ٤,٤٠ | ٠,٦٢ | ٤ | مرتفع |
| ٤٤ | اختيار المرأة كمرشحة للبرلمان أمر ضروري لكونها لديها القدرة . | ٤,٢٢ | ٠,٩٥ | ١٦ | مرتفع |
| ٤٥ | اختيار المرأة كعضو في البرلمان ضرورة لكونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل. | ٤,٢٦ | ٠,٨٣ | ١٤ | مرتفع |
| ٤٦ | إن اتجاهات الكويتيين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تنحصر في التصويت الانتخابي . | ٢,٥١ | ٠,٩٨ | ٤٠ | متوسط |
| ٤٧ | يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة. | ٢,٤٠ | ٠,٩١ | ٤٢ | متوسط |
| الكلي | | ٣,٧٨ | ٠,٣٢ | | مرتفع |



# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، إبراهيم محمد سعد، (١٩٩٩). **جدوى تدريس التربية القومية بالاستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والمفاهيم المرتبطة بالتربية السياسية لدى طالبات الثانوية العامة. مجلة كلية التربية بالزقازيق**، (٣٣)، جمهورية مصر العربية، ص ص ١٥٣ - ١٩٥.

- إبراهيم، حسنين توفيق، (١٩٩٥). **الدور الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين والسياسة في ظل التعددية السياسية المقيدة في مصر: دراسة في الممارسة السياسية ١٩٨٤ - ١٩٩٠**. القاهرة: مركز المحروسة.

- أبو زيد، حكمت، (١٩٨١). **إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي**. (٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، ص ص ١٠٣.

- أحمد، كمال أحمد، (١٩٨٠). **تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين، (١٩٧٠). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

- الأغا، فريدة وعائشة المانع، (١٩٨٤). **دراسة استقصائية بشأن البحوث المعبرة عن المرأة في منطقة الخليج العربي**، الكويت: اليونسكو.

- الأنصاري، عيسى محمد وعلي اسعد وطفة، (٢٠٠٠). **موقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية**. الكويت: جامعة الكويت: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ٢٦ (٩٨)، ص ص ١٨٣ - ٢٥٠.

- الأسكوا، (٢٠٠٤). بيانات أسكوا، نقلاً عن الرابط الالكتروني التالي:

http: / /www.escwa.org.

- بترسون، جون، (١٩٨٩). دول الخليج العربي: **خطوات نحو المشاركة السياسية**. ترجمة رهام موسى العطاونة، لندن: (د.ن).
- بغدادي، أحمد وفلاح المديريس، (١٩٩٣). **دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، ١٥ (١٩٦) ص ص ٨٧ – ١٠٦.
- التل، سعيد، (١٩٨٦). **دراسات في التعليم الجامعي**. عمان: دار اللواء للطباعة والنشر.

التل، سعيد، (١٩٨٧). **مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي**. عمان: دار اللواء للطباعة والنشر.

- التل، سعيد وآخرون، (١٩٩٧). **قواعد التدريس في الجامعة: دليل عمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- التل، سعيد وآخرون (١٩٩٧)، قواعد التدريس في الجامعة، دليل عمل أعضاء التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الجابري، محمد عابد، (١٩٩٠). **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- جلبي، علي عبد الرزاق، (١٩٨٥). **الشباب والمشاركة السياسية، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جلبي، علي عبد الرزاق، (٢٠٠١). **نظرية علم الاجتماع: الاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جلبي، علي عبد الرزاق وآخرون، (٢٠٠٢). **نظرية علم الاجتماع: الرواد**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- الجوهري، عبد الهادي وآخرون، (١٩٧٨). **دراسات في التنمية الاجتماعية.** أسيوط، مكتبة الطليعة.

- الجوهري، عبد الهادي، (١٩٧٨). **المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية.** القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، ١٥ (١)، ص ص ٨٥.

- الجوهري، عبد الهادي، (١٩٨٤). **دراسات في علم الاجتماع السياسي.** القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .

- حجاج، عبد الفتاح أحمد، (١٩٨١). **التربية والتنمية السياسية.** قطر: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

- خليفة، عبد اللطيف محمد، (١٩٩٧). **صورة المرأة الكويتية لدى طلاب الجامعة: دراسة مقارنة بين الجنسين.** الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٢ (٨٧)، ص ص ٣٠ - ٥٥.

- الخميسي، السيد سلامة، (١٩٩٩). **الجامعة والسياسة في مصر: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات.** الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.

- راجح، خديجة عبد الكريم، (٢٠٠٣). **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- راغب، هدى، (١٩٩١). **أزمة السياسة في البلاد التي قطعت شوطاً في طريق التعددية بعد أحداث الخليج: دراسة حالتي الأردن والجزائر، حتى لا تنشب حرب عربية أخرى.** جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية.

- رحمة، أنطون حبيب، (٢٠٠٢). **اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي.الكويت**: جامعة الكويت ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ٢٠ (٧٧)، ص ص ١٢١ - ١٥٨.

- الرميحي، محمد، (١٩٨١). **أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي** (٣١)، ص ص ٩٩ - ١١٦.
- سحيمي، عبدالله مشعان، (٢٠٠٤). **مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السداني، نورية، (١٩٨٣). **المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة من ٧١ - ١٩٨٢م**. الكويت: مؤسسة السداني.
- السعداوي، نوال، (١٩٨١). **المرأة العربية وعقبات التنمية**. ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، سبتمبر، (٣١) ص ص ١٠٣.
- سليتر، فيل، (٢٠٠٠). **مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها: وجهة نظر ماركسية (المشروع القومي ١٥٤)**. ترجمة خليل كلفت. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- الشايجي، عبد الرزاق خليفة، (١٩٩٢). **انتخاب المرأة نظرة دستورية**. الكويت: مكتبة الإمام الذهبي.
- الصالح، عبدالله غلوم، (١٩٩٦). **المشاركة في صنع القرار إحدى قضايا المرأة الكويتية العاملة من منظور اجتماعي**: منتدى وصنع القرار الطريق إلى تحقيق المساواة، الكويت ٦ - ٩ مايو ١٩٩٦، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.
- الصباح، أمل يوسف العذبي، (١٩٨٨). **تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة**. الكويت: جامعة الكويت، كلية الأداب.
- الصباح، ميمونة خليفة، (٢٠٠٠). **إطلالة تاريخية ورؤية مستقبلية لدور المرأة في عالم متغير، ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته ٤-٥ أكتوبر ١٩٩٩**، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

صبيح، صلاح عطية، (١٩٨٠). **العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي**. الكويت: مؤسسة الصباح.

- الظفيري، بندر عايد، (١٩٩٥). **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: رؤى متعددة.** الكويت كلية الأداب.

- عاشور، إياس محمود، (٢٠٠٣) **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩ - ٢٠٠١).** رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.

- عبد الخالق، ناصف، (١٩٨١). **دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية.** الكويت: جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (٤)، ص ص ٧ - ٣٧.

- العبد الغفور، فوزية، (١٩٨٤). **تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ - ١٩٧٢).** الكويت: مكتبة الفلاح.

- عبدالله، عبدالخالق وأماني عمران، (١٩٩٧). **الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات.** جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ٢٢ (٨٥) ص ص ١٠٧ - ١٣٩.

- العتيبي، سعد محمد، (١٩٩٩). **الوثيقة، قرار ١٦ مايو ١٩٩٩ وأحداث متسارعة،** رؤية شاملة لحقوق المرأة السياسية. الكويت، جامعة الكويت.

- العتيبي، علي دعيج، (٢٠٠٥). **الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- العجمي، محمد منيف حمد، (٢٠٠٠). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة علمية تحليلية.** القاهرة: دار الجديد.

- علي، سعيد إسماعيل (محرر)، (١٩٩٧-أ). **البناء القيمي في المجتمع الكويتي.** الكويت: مكتب الانماء الاجتماعي.

- علي، سعيد إسماعيل، (١٩٩٧-ب). **الأصول السياسية للتربية.** القاهرة. (د.ن).

علي، محمد وعلي عبد المعطي، (١٩٨٤). **السياسة بين النظرية والتطبيق.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- علي، يوسف غلوم، (٢٠٠٥). **حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. الكويت، ٣١ (١١٨)، ص ص ١١ – ٤٢.
- عواملة، عبدالله أحمد، (٢٠٠٥). **مفهوم التنمية السياسية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العوضي، بدرية عبدالله (٢٠٠٠). **مرسوم حقوق المرأة السياسية بين الرفض والتأييد**، ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته ٤-٥ أكتوبر ١٩٩٩ ، الكويت: جامعة الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**.
- العيسى، شملان يوسف وآخرون، (٢٠٠٥). **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية**. جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١١٨، السنة ٣١ ص ص ٤٣ – ٧٩.
- غيث، عاطف واسماعيل سعد (١٩٩٠). **المشكلات الاجتماعية: دراسات نظرية وتطبيقية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فراج، حسن طنطاوي (١٩٩٢). **الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- فهمي، محمد سيد، (٢٠٠٣). **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

الكويت. وزارة التخطيط، (١٩٨١). **المجموعة الإحصائية السنوية**. العدد الثامن عشر. ص ٣٧١.

- الكويت. وزارة التخطيط، (١٩٨٦). **المجموعة الإحصائية السنوية**، العدد الثالث والعشرين. ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

- الكويت. وزارة التخطيط، (٢٠٠٥)، **إدارة التنمية البشرية**، مؤشرات الخطة الإنمائية الخمسية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)، بيانات غير منشورة.
- القاني، أحمد حسين، وعلي الجمل، (١٩٩٦). **معجم المصطلحات التربوية المعربة في المناهج وطرق التدريس**. القاهرة: عالم الكتب.
- مان، ميشيل ، (١٩٩٤). **موسوعة العلوم الاجتماعية**. ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح. الكويت: مكتبة الفلاح.
- مجاهد، جمال السيد ابراهيم، (١٩٩٣). **دور وسائل الاعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث**، دراسة لحالة مصر في التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- محمد، محمد علي (١٩٩٨). **أصول علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: المعرفة الجامعية.
- المحمد، محمود حديد، (١٩٩٩). **الأسس الاجتماعية للوعي السياسي عند المثقفين في محافظة الحسكة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- مدكور، إبراهيم، (١٩٧٥). **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- مرسي، محمد منير، (١٩٨٧). **التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- المصدق، رقية، (١٩٩٠). **المرأة والسياسة، التمثيل السياسي في المغرب**. الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- معوض، عائشة إسماعيل عبد اللطيف، (٢٠٠١). **الوعي السياسي للطفل المصري في الريف دراسة حالة (الحصوة) محافظة الشرقية**. رسالة دكتواره غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- المنوفي، كمال، (١٩٧٨). **التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر**. الكويت: جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ٦ (٤)، ص ص ٣٧٤.
- الموسوى، نضال حميد، (١٩٩٠). **ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الكويتية: دراسة ميدانية على عينة طبقة من النساء الكويتيات**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ناصر، إبراهيم، (٢٠٠٣)، **المواطنة**. عمان: مكتبة الرائد العلمية.
- نجيب، كمال، (١٩٩٢). **المدرسة والوعي السياسي**. الاسكندرية: مطبعة النيل.
- نصار، سامي محمد وفهد عبد الرحمن الرويشد، (٢٠٠٤). **الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت**. القاهرة، مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، (٢)، ص ص ١ – ٣٤.
- النقشبندي، بارعة، (٢٠٠٠). **المشاركة السياسية للمراة الأردنية**. مؤتة للبحوث والدراسات، ١٥ (٦)، ص ص ١٩٧ – ٢٣٠، عمان، الأردن.
- وطفة، علي أسعد وسعد الشريع، (١٩٩٩). **الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في دولة الكويت: آراء عينة من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي لجامعة الكويت في: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٣٢٧ – ٣٩٩.
- وطفة، علي أسعد وسعد الشريع، (٢٠٠٣). **التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي**: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت. **عالم الفكر**، ٣١، ص ص ٦٥ – ١٠٦.
- ووكر، أ.هـ، (١٩٦٦). **المؤلفات الإنسانية في علم الاقتصاد**. ترجمة راشد البرادي، القاهرة: دار المعرفة.
- يوسف، فاروق أحمد، (١٩٨٣). **المشاركة السياسية في مصر**، مجلة الأهرام الاقتصادية، (٧٧٧)، ص ص ٣٥ – ٤٧.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:


- Altbach, Philip G. (1966), " Students and Politics, ". Comparative Education Review. (10), 185.

- Altbach, Philip G., (1970), **Student , University, and Society: A Comparative Sociological Review**, USA: Jossey – Bass .

- Archer, Magaret S. (ed) (1980), **Student, University and Society – A Comparative Sociological Review**, (U.S.A . Jossey – Bass). P.lo.

- Back, John C., (1976), **The Institionalization of Non Formal Education. Comparative Education Review**, 362 – 363.

- Benjamin, Levin. (1994), Democracy and Education, Student and School. A paper Presented At The Conference: Under Again: what kind of Secondary School Do we Need? Canada, **(ERIC, ED3691730).**

- Bogdanor, Vernon. (1993), **The Blackwell Encyclopedia of Political Science**: Cambridge University Press. Cambridge Blackwell Publishers.

- Caliendo, Stephen M. (2000), **Teachers Matter: The Trouble With Leaving Political Education to the Coaches**: West port, Praeger.

- Coleman, James S. (1965), (ed) **Education and Political Development**. Princeton: Princeton University Press.

- Daisy, Ta. (1969), **Educational Psychology, Encyclopedia Britannica,** Volume, 7, P. 396.

- Dawson, Richard & Kenneth Prewitt (1969), **Political Socialization**, Boston: little Brown & comp.

- Freire, Paulo. ( 1998), **Pedagogy of Freedom: Ethics, Democracy, and Civic Courage**, Translated by Patrick Clarke, Lanham: Rowman Littlefield.

- Freire, Paulo. (1997), **Pedagogy of the heart**. New York: Continuum.

- Geenstain, Fred. (1965), **Children Politics**, Newhaven: Yale University Press.

- Giroux, Henry A. (1996), **Is there a place for cultural studies in Colleges of Education?** : in Henery Giroux et al **Counternatrratives:** Cultural Studies and Critical Pedagogies in Postmodern Spaces, New York: Routgers, PP 41 – 58.

- Huntington, Sumuel, (1968), **Political order in changing Societices**. New Haven: Yale University Press.

- Harber, Clive. (1994), **International Political Development and Democratic Teacher Education,** Educational Review, ub (2), 159.

- Karl. W, (1970), **Deutsch Politics Government How People Devide Their Fate**, Boston: Houghton Miffin.

- Keller, Susanne, (1975), **Male and Femal – A sociological view,** General learning pres, silver Burdett Co.

- Langered, W. (1985), **Political Education**, in **The International Encyclopedia of Education: Research and Studies**. Oxford: Pergamon press, vol. 7 PP 3974 – 3977.

- Lipset, Seymour, Paul Lazars, Allten and Linz Barlon, (1954), **"The Psychology of voting: An Analysis of Political Behaviour"**, in: **Handbook**

**of Social Psychology**, vol.2: Wesley Publishing, Addison werley Publishing Co., P. 1174 – 1175.

- Mead, Margaret, (1950), **Sex and Temperament in Three Primitive Societies**, New York, Mentor Book:

- Milbarth, lester w., (1965), **Political Participation, How and Why People Get Involved in Politics** ?. Chicago: Rand MC Nally.

- Rettinger, Virginia. (1993), **The Moral and Political Consciousness of Preadolescents.** Moral – Education – Forum, VI8n4 P2-35 Win.

- Roth, David, Wilson, Fand Frank. (1980), **The Comparative Study of Politics.** New jersey: Prentice – Hall.

- Sears, David, (1975), **Political Socialization,** In: Fred Green Stein and Nelson Pols by: (eds) **Handbook** of Political Secience, vol.2, Massachusetts, Addison: Wesley Publishing, P. 95.

- Simon, James and Merrill, Bruce D. (1998), **Political Socialization on the Classroom Revisited: The kinds voting program. Social Sience Journal**, 35 (1), 29 – 42.

- Verba, Sidney. (1991), **Small Groups and Political Behavior: A study of leadership**. Princeton: Princeton University press.

- Walsh, John E., (1964), **Education and Political Power**. New York: The Conter for Applied Research in Education.

- Winter Herbert R and Bellows Thomas J. (1977), **People and Politics: Introduction to Political Science**, New York: John Wiley.

# الفهارس

(١) فهرس الجداول

(٢) فهرس الملاحق

(٣) المحتويات

# فهرس الجداول

## فهرس الملاحق

# المحتويات




رقم الإيداع: 2009 / 430

ردمك: 3-13-94-99906-978